المُقَدمَة

طبقـــاً لمقتضـــيات المـــادة (٢٨-أولاً-أ) مـــن قـــانون ديـــوان الرقابـــة الماليـــة الاتحـــادي رقـــم(٣١) لســـنة/٢٠١١(المعـــدل) والمتطلبـــات القانونيـــة التـــي تضـــمنها قـــانون الادارة الماليـــة والـــدين العـــام رقـــم(٩٥) لســـنة/٢٠٠٤، وعلـــى الـــرغم مـــن إن مســـؤولية هـــذا الـــديوان تتمثـــل فـــي إبـــداء الـــرأي الفنـــي المحايـــد عـــن البيانـــات الماليـــة والإفصـــاح عنهـــا بصـــورة عادلـــة طبقـــاً للقواعـــد والمعـــايير المحاســـبية المعتمـــدة وإســـتناداً لأعمـــال الرقابـــة وفحصـــاً للبيانـــات الماليـــة بـــالرجوع الـــى الســـجلات الماليـــة والحســـابية للمؤسســـات التنفيذيـــة والحصـــول علـــى ادلـــة الاثبـــات لتـــوفير تأكيـــد معقـــول فيمـــا اذا كانـــت خاليـــة مـــن الأخطـــاء الجوهريـــة ومـــدى ملائمـــة السياســـات المحاســـبية المطبقـــة والتقـــديرات المحاســـبية المعـــدة مـــن قبـــل الادارات التنفيذيـــة ولتحقيـــق المســـائلة العامـــة، فـــان هـــذا الـــديوان قـــد دأب فـــي أن يعمـــل بكـــل إســـتقلالية وحيـــاد وموضـــوعية للتوصـــل الـــى النتـــائج المتعلقـــة بـــإدارة المـــال العـــام ومشـــروعية التصـــرفات الماليـــة مـــن قبـــل الادارات الخاضـــعة للتـــدقيق لتحقيـــق أهـــداف الـــديوان فـــي تنفيـــذ اعمـــال الرقابـــة والتـــدقيق والتأكيـــد علـــى تطبيقهـــا والعمـــل علـــى ترســـيخ الســـلوك المؤسســـي الســـليم الـــذي يضـــمن حُســـن إدارة المـــال العـــام والحـــد مـــن التصـــرفات الماليـــة اللامســـؤولة وتحقيـــق العدالـــة فـــي الوظيفـــة العامـــة فضـــلاً عـــن الاهـــداف المحـــددة فـــي قانونـــه والمتمثلة برقابة وتدقيق البيانات المالية التي تتطلب رقابة وتدقيق الانفاق العام وجباية الاموال.

كما نود الاشارة الى ان هذا الديوان استمر في تقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية وما يتعلق بها من امور إدارية وتنظيمية وبما يؤمن المساهمة في تعزيز النزاهة والشفافية والمسائلة والثقة في السياسات العامة للسلطة الوطنية ومنع وقوع المخالفات الادارية والمالية الجوهرية ومكافحة الفساد وإرساء المفاهيم والقيم الاخلاقية وترشيد السلوك الإنساني، ونشر انظمة المحاسبة والتدقيق المستندة الى المعايير المهنية بالتنسيق مع مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق وذلك من خلال إعادة النظر في القواعد المحاسبية المحلية وتطويرها لتكون قابلة للتطبيق والمحاسبة وتدقيق العمليات المالية.

وقد تم عرض نتائج أعمال الرقابة والتدقيق ونشاطات الديوان في هذا التقرير من خلال ثلاثة فصول:-

١ - تناول الفصل الاول نتائج أعمال دوائر وأقسام الديوان وفقاً للخطة السنوية المرسومة للسنة/٢٠١٦ فضلاً عن تناوله لدراسة وتحليل نتائج تنفيذ الخطط والسياسات المالية والنقدية، وتضمن القسم الأول منه مؤشرات الاداء المالي للقطاع المصرفي الحكومي كما تضمن نتائج التحليل المالي لوحدات التمويل الحكومي والتمويل الذاتي والحساب الختامي لجمهورية العراق.

٢- تناول الفصل الثاني إشارة إلى عدد من الملاحظات الرقابية المشتركة على إدارات الدولة وقد أكدنا في تقاريرنا الصادرة خلال السنة/٢٠١٦ على ضرورة معالجة هذه الملاحظات وإيلائها الاهتمام المناسب، إلا انه ولعدم اتخاذ ما يلزم بشأنها وجدنا من المناسب أن يتم التأكيد عليها في هذا التقرير.

٣- أشار الفصل الثالث من خلال أقسامه الخمسة إلى ابرز النتائج التي أفرزتها رقابة المشروعية وتدقيق العقود التي أجراها الديوان في إدارات الدولة كافة خلال السنة/٢٠١٦ والتي تضمنتها تقاريره الصادرة خلال السنة المذكورة، وقد جرى اختصار الملاحظات وتم إظهار اغلبها على شكل جداول ملحقة بالتقرير بهدف ضغط حجم التقرير ليصبح من العملي مراجعته من قبل المعنيين وبما لا

يخلَ في إعطاء الصورة الواضحة عن أي نشاط، ويمكن مراجعة أصل التقارير المبلغة للوزارات بشأن أية ملاحظة واردة فيها، لذلك فقد أعدَّ هذا الديوان تقريره السنوي لسنة/٢٠١٦ والذي يسلط الضوء على أهم المظاهر العامة التي سبق وان تم إبلاغها للوزارات والدوائر المعنية بتقارير تفصيلية وفقاً للتشريعات ومعايير التدقيق المعتمدة .

وعلى الرغم من حرص الديوان على النهوض بواجباته المنوطة به على أكمل وجه، الا ان ذلك لم يكن يسيراً وخاصةً في عام٢٠١٦، فقد بذل الديوان جهوداً إستثنائية لإتمام دوره في إجراء أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات الجهات المشمولة برقابته، وقد واجه العديد من المصاعب والتحديات التي اعترضت جهوده الرامية لتحقيق أهدافه المنشودة، ومن أهم هذه المصاعب وأشدها تأثيراً:

١- تأخر وزارة المالية في اتخاذ الاجراءات اللازمة لحسم موضوع البيانات المالية للسنة المنتهية في٢٠١٤/١٢/٣١ حيث بلغ عدد الحسابات الحكومية المتوقفة حوالي (٢٩٩) حساب ختامي وما ترتب على ذلك من مضاعفة العدد لشمول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في٢٠١٥/١٢/٣١ بالموضوع ذاته.

٢- كثرة التكليفات الخارجية التي ترد الى الديوان من هيئة النزاهة والمحاكم واللجان البرلمانية مما ينعكس في التلكؤ في تنفيذ خطة العمل الرقابي.

٣- العقود التي يكلف الديوان بتدقيقها وانعكاس ذلك على باقي مخرجات العمل الرقابي حيث انجز الديوان (١١٦٨) تقريراً في مجال تدقيق العقود مقارنة بـ (١٧١١) تقرير مخطط إنجازه بلغت نسبة الانجاز (٦٨%) وقد شكلت (٣٤%) من اجمالي مخرجات العمل الرقابي.

٤- التأخر في الاجابة على تقارير الديوان واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة المخالفات.

٥- ضعف أداء العاملين في الادارات الخاضعة لرقابة الديوان.

٦- التحديات التي يواجهها الرقيب في تلك الادارات الأمر الذي يتطلب دعم الرقباء بما يكفل الحفاظ على سلامة وحيادية واستقلالية وأمن الرقيب.

٧- تأخر الإدارات الخاضعة للرقابة عن تقديم بياناتها في المواعيد المقررة لتقديمها وفقاً لمتطلبات إعداد البيانات المالية خلافاً لتعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (٢١٣٩٩) في ٢٠١١/٦/١٣ حيث بلغ عدد الحسابات الختامية التي لم تقدم (٢٦٠) حساب ختامي لغاية ٢٠١٧/٥/١ وكما في الجدول رقم (٢) المرفق مع التقرير، والمخطط ادناه يوضح ذلك :-

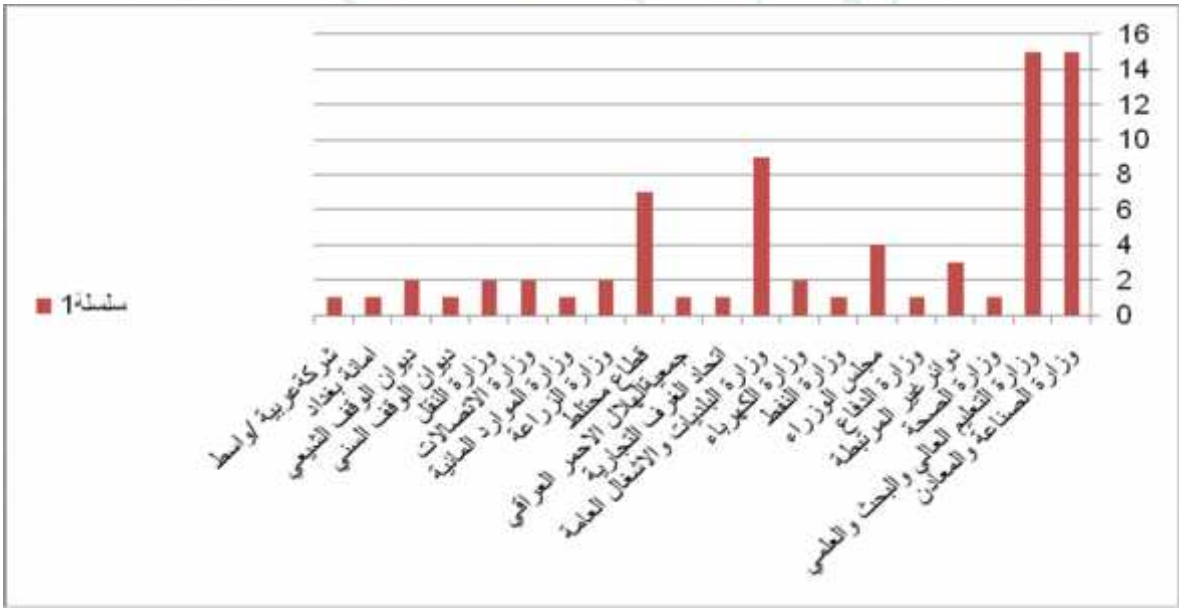

٨- عدم جدية بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها في تصفية ومعالجة الملاحظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي رغم تأكيداته ومتابعاته المستمرة ، وعدم قيام البعض الآخر بالرد على هذه التقارير الأمر الذي يشكل مخالفة لأحكام المادة (٢- رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي،وكما في الجدول رقم (٣) المرفق مع التقرير، والمخطط ادناه يوضح عدد تلك الادارات :-

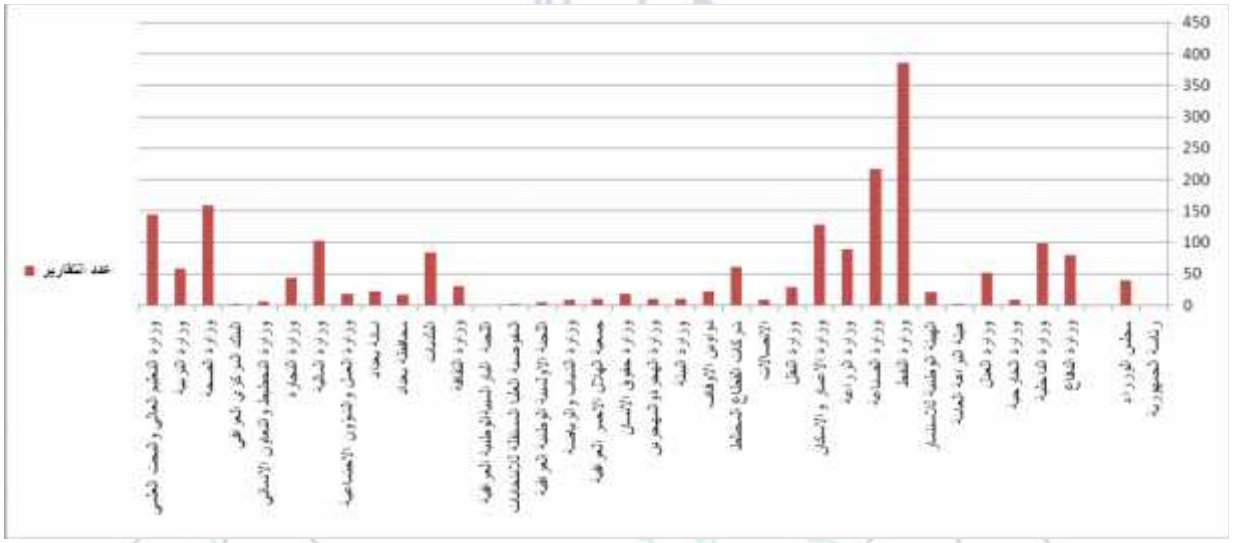

جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
Federal Board Of Supreme Audit

الفصل الأول
((نتائج تنفيذ العمل الرقابي))

١- شؤون الديوان ونتائج تنفيذ العمل الرقابي

أ- متابعة تنفيذ خطة العمل الرقابي :-

إنطلاقاً من كون المتابعة تمثل احد الأركان الأساسية للعملية الإدارية لما لها من أهمية في تحديد الانحرافات في العمل الوظيفي وتشخيص أسبابها ووضع السبل والإجراءات الكفيلة لمعالجتها فقد أفرزت نتائج متابعة تدقيق الخطة السنوية ما يأتي :

أولاً- دققت الهيئات الرقابية في الديوان (٢٨٨) إدارة رئيسية حكومية مقارنة بـ (٢٩٧) إدارة مخطط تدقيقه وبنسبة انجاز بلغت (٩٧%) .

ثانياً- دققت الهيئات الرقابية في الديوان (٥٩٤) إدارة حكومية ذات تمويل ذاتي مقارنة بـ (٦٠٧) إدارة مخطط تدقيقها بنسبة انجاز بلغت (٩٨%).

ثالثاً- بلغت نسبة الانجاز في تدقيق الإدارات الفرعية (١١٤%) حيث دقق الديوان (٨٢٨) إدارة فرعية مقارنة بـ (٧٢٨) إدارة مخطط تدقيقها.

رابعاً - لقد أنجزت هذه المهام باستخدام (٥١٦٠٩٠) يوم / رقيب للفترة المعنية مقارنة بـ (٥٣٠٨٧٠) يوم/رقيب مخطط للانجاز بلغت نسبة إستغلال الطاقات (٩٧%) وهذا يعكس المتابعة المستمرة والجادة للقيادة العليا في حث الهيئات الرقابية على أداء مهامها على الوجه الصحيح.

خامساً- أنجز الديوان (٣٥٣٥) تقريراً تناولت حسابات ختامية وتقارير دورية وزيارات تفتيشية وتقارير تقويم أداء ونتائج تدقيق عقود وغيرها والذي يمثل (٦٢%) من المخطط البالغ (٥٦٨٦) تقرير.

سادساً - أنجز الديوان (٦٣) تقريراً في مجال الرقابة التخصصية مقارنة ب (٥٥) تقرير مخطط لانجازه بنسبة إنجاز بلغت (١١٤%) والتي تناولت الشؤون الهندسية والتربوية والزراعية والاروائية والصحية والنفطية والبيئية.

سابعاً- استناداً إلى المادة (٢٨- أولاً – أ) من قانون الديوان اصدر التقرير السنوي لعام/ ٢٠١٥ بالإضافة إلى إصدار ثلاثة تقارير فصلية لعام /٢٠١٦.

ب - متابعة إجراءات الديوان في مجال الإصلاح الإداري :-

لقد تضمنت إجراءات الإصلاح الإداري في ديوان الرقابة المالية الاتحادي الجوانب الآتية :-

أولاً- تنمية قدرات الموارد البشرية :-

قام الديوان بدوره الريادي في تنمية الموارد البشرية وتطوير قابليات وقدرات الفرق التدقيقية وزجها في دورات تدريبية داخل العراق في مختلف الجوانب الفنية والمهنية وخلق كادر من المدربين قادر على تدريب العاملين في الديوان وتزويدهم بالخبرات الفنية اللازمة لأداء عملهم على أفضل وجه ، وقد شملت البرامج التدريبية :-

(١) اشتراك منتسبي الديوان في دورات تدريبية في المراكز البحثية حيث شارك (٤٨٥) موظف في (١٥٧) برنامج تدريبي إقامته مراكز بحثية مختلفة داخل العراق .

(٢) أقام الديوان (١٩) دورة تدريبية لمنتسبيه في مقر الديوان شارك فيها (٦٠٧) منتسب منها (٥) دورة حول التدقيق المستند للمخاطر .

(٣) أقام الديوان(٩) دورة في مقر الديوان للموظفين من مؤسسات الدولة العراقية من غير منتسبيه لغرض تعزيز ودعم وتطوير قابليتهم وقدراتهم شارك فيها (٢٠٥) متدرب من دوائر الدولة المختلفة منها دورة في مجال الأنشطة المصرفية والمعالجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي الموحد للمصارف ،تدقيق الموجودات المخزنية من قبل التدقيق الداخلي والنظام المحاسبي اللامركزي.

(٤) شارك (٩) من منتسبي الديوان في المؤتمر العلمي الثالث في الجامعة التقنية كما شارك (٢٨) منتسب في ورشتي عمل أقيمت في مقر الديوان منها ورشة عمل التعريف بالمواصفة الدولية الجديدة (ISO٣٧٠٠١:٢٠١٦) ، إضافة إلى مشاركة (٥) منتسب في (٢) ندوة أقيمت في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية منها ندوة حول دور الجامعات وديوان الرقابة المالية الاتحادي والمؤسسات المهنية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

ثانياً- تطوير العمل الفني :-

عمل الديوان على تطوير العمل في الجوانب المهنية والرقابية والمحاسبية من خلال :-

(١) تحقيق الأتمتة في العمل الرقابي حيث قام الديوان بإصدار نظام جديد لايفادات الدرجات الخاصة وتحديث نظام الأفراد والرواتب والعمل بمشروع نظام موازنة البرامج والأداء إضافة إلى نشر (٦١) تقرير رقابي عبر شبكة الانترنيت وعلى موقع الديوان الالكتروني ونشر (٤٨) خبر عن الديوان وتحديث صفحات الموقع الالكتروني ونشر مجلة المراقب العام الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، واقامة دورتين في EDMS ، إضافة إلى المشاركة بلجان لدراسة البطاقة الذكية.

(٢) عمل الديوان على تطوير أساليب التدقيق باعتماد التدقيق الالكتروني من خلال أنظمة الكترونية ممكننة وتطبيقها في الإدارات الخاضعة للرقابة ومتابعة الملاحظات والمشاكل التي واجهت التطبيق وتحديثها مثل النظام المحاسبي الموحد و النظام المحاسبي الموحد للبلديات فضلا عن إبداء الرأي في (٨) استشارة منها النظام المحاسبي الممكنن الأساسي ومتابعة تطبيق النظام المحاسبي الموحد للبلديات ، وإصدار(١١) تقرير منها تقرير الشركة العامة للصناعات القطنية ، دائرة الثروة الحيوانية، شركة الفاروق للمقاولات ونتائج أعمال مصرف الرافدين، فضلاً عن إعداد (٦) دراسة منها فحص نظام الرواتب في البلديات ، فحص الرقم السري في الضرائب ، الدفع الآلي والتوقيفات التقاعدية والمشاركة في مشروع الانتوساي اضافة الى إقامة (٢) دورة حول التدقيق باستخدام الحاسوب.

(٣) لغرض إحكام السيطرة الفنية الكاملة على مهام الديوان قام قسم الرقابة الداخلية بتقديم الاستشارات المالية والإجابة على استفسارات موظفي الديوان ، إضافة إلى تنظيم وتدقيق حسابات الجمعية الإسكانية وتدقيق حسابات الجمعية الاستهلاكية والاشتراك في تدقيق صندوق دعم الموظفين ، كما قام القسم بالتدقيق المستندي السابق للصرف لحسابات الديوان وتدقيق رواتب وأجور موظفي الديوان وبلغ عدد المستندات المدققة (٢٠٥٦) مستند والمشاركة في (١٩) لجنة.

(٤) لغرض تطوير العمل الرقابي وانجازه بالمستوى المطلوب فقد عقد مجلس الرقابة المالية (٢٩) اجتماعا ترأسها السيد رئيس الديوان ناقش خلالها (٢٣٤) تقريراً تمثل تقارير رقابية لمؤسسات وإدارات خاضعة للرقابة تعد بياناتها مؤثرة في الاقتصاد العراقي وكما مبين في الجدول والرسم البياني أدناه :-

نوع الحساب	العدد
البيانات المالية الصادرة برأي ايجابي	٦١
البيانات المالية الصادرة برأي ايجابي مقيد	٣٧
البيانات المالية والتقارير التي لم تحصل الموافقة على إصدارها	٤٠
البيانات المالية التي صدرت بكتاب اعتذار	٧
تقارير نتائج أعمال الرقابة والتدقيق	٧٤
تقارير تدقيق عقود	١٥
المجمـــــوع	٢٣٤

خلاصة الرأي بالبيانات المالية

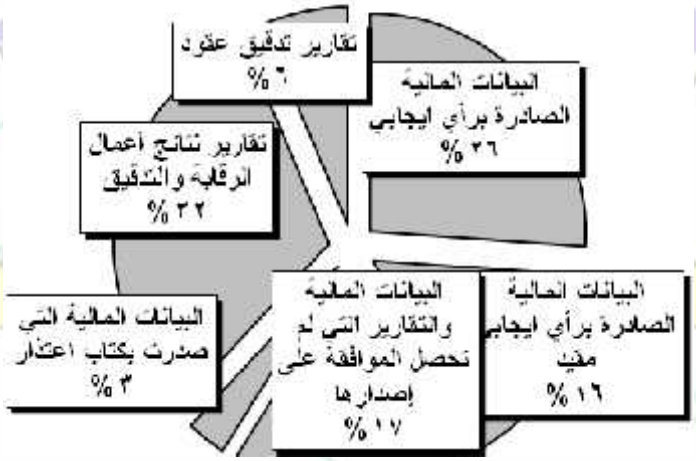

بالإضافة إلى قيام مجلس الرقابة المالية بمناقشة العديد من الأمور التنظيمية المتعلقة بنشاطات الديوان والتي كانت بحدود (١٥٥) موضوع ، وإصدار التوجيهات الخاصة بشأنها، إضافه إلى إبداء الرأي والوقوف على المعالجات القيدية والاستشارات الفنية فيما تم طرحه من الأمور الأخرى.

(٥) أكد الديوان في تجربة أولى من نوعها على ضرورة إيلاء موضوع الرضا الوظيفي أهمية لما له من دور في التغذية العكسية لتحسين واقع العمل فيه ، وقد أجرى الديوان اختبارات للرضا الوظيفي وزعت على عينة من موظفيه و كانت نتائج رضا الموظفين عن الديوان عالية بلغت (١٦%) راضي جداً و(٥٧%) راضي و(٢٠%) محايد و(٧%)غير راضي ، ويسعى الديوان إلى توسيع حجم العينة على دوائر الديوان كافة وشمول المحافظات أيضا بذلك وان يتم تحييد السادة المدراء العامين والمعاونين عن الاشتراك في الاستبيان وان تكون التجربة اللاحقة من خلال التواصل

المباشر على شبكة الانترنيت (النافذة) (online) وان تطور استمارة الاستبيان لتوضح الأسباب الداعية إلى عدم الرضا لغرض الوقوف عليها ومعالجتها.

(٦) تسلم العراق رئاسة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وللسنوات الثلاثة القادمة خلال اجتماع أقامته الجمعية العمومية في دورتها العادية الثانية عشر في الجمهورية التونسية للفترة من (١٧-٢١/١٠/٢٠١٦) وهذا يعد تجربة أولى من نوعها تأتي في إطار سياسة الديوان الداعمة لجميع أنشطة المنظمة العربية على مختلف المستويات فضلاً عن البعد الدبلوماسي والمهني والقيادي الذي يحققه الديوان في توجيه مسيرة المنظمة العربية ورسم سياستها الرقابية إضافة إلى ما يحققه من أهداف إستراتيجية ، كما حضر الديوان الندوة العلمية حول موضوع دور الأجهزة الرقابية في تقويم الموازنة العامة للدولة والتي تناولت محورين الأول دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويم المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة والثانية التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تقرير المسائلة والشفافية في الإدارة المالية العامة.

ثالثاً- تقديم العون الفني :-

نصت الفقرة (ثالثاً) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة/٢٠١١ (المعدل) على قيام الديوان بتقديم العون الفني في المجالات المالية والمحاسبية وما يتعلق بها من أمور إدارية وتنظيمية ، وندرج أدناه نشاطات الديوان في هذا المجال :-

(١) قدم الديوان (٨٢٣) إستشارة داخلية وخارجية والتي تم فيها الاستيضاح وبيان الرأي في الأمور الخاصة ومنها التقرير السنوي لمتابعة تنفيذ مشاريع الخطة الإستثمارية وإعتماد الرقم الوطني، ومعالجة التداعيات الاقتصادية المتراكمة ، قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية/ ٢٠١٦ ، خطة تقويم الأداء للبرامج والسياسات لعام /٢٠١٦ ، تطوير الدليل المحاسبي الموحد للتوافق مع المعايير الدولية ، إصدار المعايير الدولية للرقابة /٢٠١٥ ، تقرير الديوان السنوي برنامج تنمية القيادات التنفيذية ، إعداد تقارير تدقيق بشأن أملاك البلديات وعقارات الدولة ، الآلية المقترحة لتبسيط إجراءات العمل في الديوان في مجال إصدار التقارير ، شرح دليل النظام المحاسبي الموحد للبلديات ، مشروع قانون التعديل الثاني لقانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، رقابة الجودة والأداء لمكاتب المفتشيين العموميين ، متطلبات إعداد البيانات المالية للسنة/٢٠١٦ وشهادة الإدارة ، نتائج تدقيق الدفع الالكتروني لرواتب موظفي الدولة ، تقرير ورشة عمل التقييم الذاتي للنزاهة والى غيرها من الأمور الفنية والدراسات وإعداد (٧) دراسة منها دراسة حول مشروع التدقيق المشترك للمصارف ، دور وزارة التخطيط في الحد من سياسة الانحراف في مجال استيراد الأدوية، دور الدولة في دعم المنتوج الوطني وحماية الصناعة الوطنية ، وتقديم (٨) بحث منها بحث حول رقابة الأداء على برامج تطوير وتنمية الموارد البشرية – تجربة ديوان الرقابة المالية ، دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الموازنة العامة للدولة ، آليات تفعيل الدور الرقابي في تقييم البرامج والسياسات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ و (٣) ورقة عمل احداهما تناولت موضوع الفساد الإداري والمالي وسبل مكافحته إضافة إلى إعداد (٥) برامج تدقيقية منها تدقيق المشاريع الاستثمارية الجديدة والمستمرة التي تنفذ وفق آلية الدفع بالآجل و برنامج تدقيق الزيارات التفتيشية على الهيئات الرقابية .

(٢) قدم الديوان عدداً من الاستشارات القانونية لتوضيح التعليمات والاستفسارات عن التشريعات المالية والتعليمات المتعلقة بها والتي ترد إلى الديوان من الإدارات الخاضعة لرقابته حيث قدم (٤١٧٢) استشارة داخلية وخارجية لتوضيح الغموض الذي يكتنف بعض الجوانب القانونية في المعاملات بالإضافة إلى إعداد الكتب والمراسلات

في هذا المجال بواقع (٤٢٢) كتاب ،فضلاً عن إعداد (١٨) دراسة حول مشاريع بعض القوانين ، بالإضافة إلى (١٦) دعوى والمشاركة في (١٦) لجنة تحقيقية.

(٣) عمل الديوان على ترجمة العديد من الوثائق التي ترد من المنظمات والمؤسسات الرقابية الدولية فضلاً عن المراسلات مع الأجهزة الرقابية الأجنبية وتحقيق التواصل الدولي، والجدول التالي يوضح تفاصيل النشاط في هذا الجانب :-

الموضوع	العدد
المراسلات	٢٧٤
العقود	٢٠
التقارير	٥٩
المقالات	٩
أخرى	١٦٣
الأخبار	١٦
المجموع	٥٤١

والرسم التوضيحي ادناه يبين نسب تلك المراسلات والوثائق :-

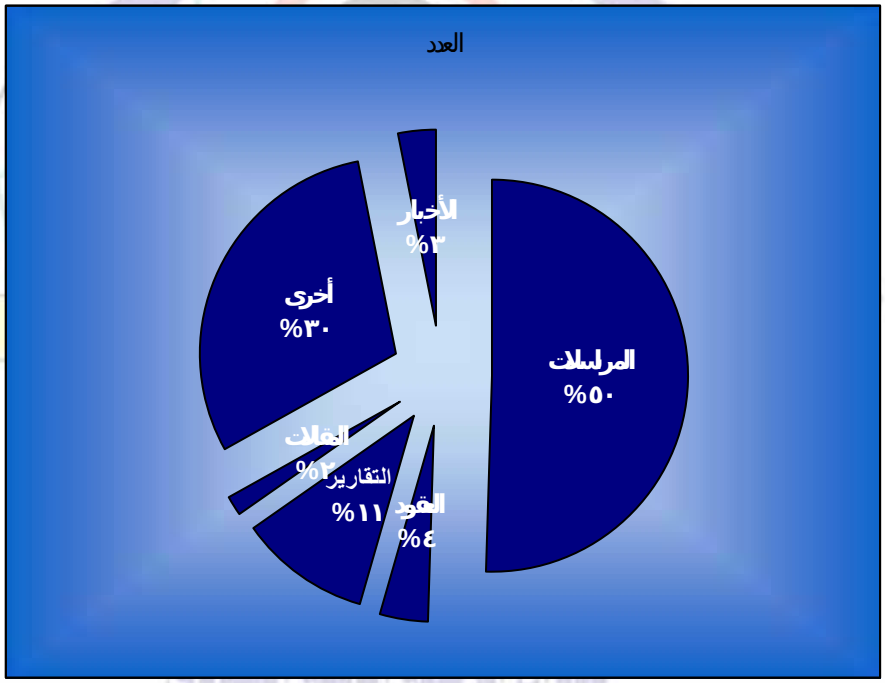

(٤) قامت دائرة التدقيق والمتابعة من خلال أقسامها الأربعة وهي قسم المعايير المحاسبية وقسم رقابة جودة الأداء وقسم متابعة دوائر التدقيق المركزية وقسم متابعة دوائر التدقيق في المحافظات بمتابعة وتدقيق (٧١٨٩) تقرير صادر عن الدوائر الرقابية. وقد بلغت الإجابات المستوفية عن التقارير الصادرة عن بغداد (١٣٦٠) تقرير في حين كانت الإجابات المستوفية عن التقارير الصادرة عن المحافظات (١٢٩٩) تقرير.

رابعاً- متابعة الإجراءات المتعلقة بموضوع صرف الأموال :-

إن إجراءات الديوان في موضوع صرف الأموال تتم عن طريق مراعاة التخصيصات المالية المقدرة في موازنة ديوان الرقابة المالية لعام /٢٠١٦ والتقيد بها حسب فصول الموازنة وندرج أدناه تصنيف المصاريف لسنة /٢٠١٦ :-

القسم	م ١	م٢	تصنيف المصاريف لسنة ٢٠١٦ المتوافق مع GFS	المصروف لسنة ٢٠١٦(دينار)	اعتمادات سنة ٢٠١٦ (دينار)
			المجموع الكلي للقسم	٦٤,٦٢٨,١٥٩,٤١٨,٦	٧٩,١٩٢,١٤٥,٦٥٩
٢	١	١	تعويضات الموظفين	٥٩,٢٩٣,٥٤٣,٢٧٧	٧٠,٩٩٩,٨٦١,٦٥٩
٢	١	٢	المستلزمات الخدمية	٣,٤١١,٧٣٦,٣٢٠	٤,٧٧٨,٤٤٠,٠٠٠
٢	١	٣	المستلزمات السلعية	٥٤٦,٤٨٢,٦٣٧	١,٢٦١,٧٢٠,٠٠٠
٢	١	٤	صيانة الموجودات	٢٢٥,٢٩١,٣٤٠	٨١٠,٣٦٠,٠٠٠
٢	١	٦	المنح والإعانات وخدمات الدين ومصروفات اخرى	٣٩٩,٩٤٤,٠٠٠	٥٩,٢٨٠,٠٠٠
٢	١	٧	الالتزامات والمساهمات والمساعدات الخارجية	٤٣,٩٤٦,٦٤٥,٦	٥٠,٤٨٤,٠٠٠
٢	١	٩	الرعاية الاجتماعية	١,٠٦٧,٢١٥,٢٤٩	١,٢٣٢,٠٠٠,٠٠٠

٢- الحساب الختامي لجمهورية العراق

أظهر التقرير المرقم (١٨١) في ٢٠١٦/١/٤ الخاص بالبيانات المالية للحساب الختامي لجمهورية العراق كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ ، الملاحظات الآتية :-

أ- حصة إقليم كردستان :-

أولاً- تم تمويل الإقليم بمبلغ (٦٨١٣٨٦٦٧) ألف دينار (ثمانية وستين مليار ومائة وثمانية وثلاثين مليون وستمائة وسبعة وستين الف دينار)، وذلك إستناداً للمادة (١٤-خامساً) من قانون الموازنة لسنة/٢٠١٣، علماً أن هذا الديوان لم يقم بإجراء عملية التدقيق لتلك الإيرادات بسبب عدم تقديم السلطات المعنية في الإقليم الوثائق والأوليات المتعلقة بهذه المبالغ لغاية إصدار التقرير، علماً إن الإقليم لم يقم بتسديد الإيرادات النفطية الى الحكومة المركزية.

ثانياً- بلغت مصروفات الإقليم للموازنتين الجارية والإستثمارية لسنة/٢٠١٣ مبلغ (١٥٣٣٨٠٥٣) مليون دينار (خمسة عشر تريليون وثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليار وثلاثة وخمسون مليون دينار) وذلك حسب ما أظهرته موازين المراجعة المقدمة من قبل الإقليم إلى دائرة المحاسبة لتوحيدها مع موازين الإدارات الحكومية الأخرى لأغراض الحساب الختامي للدولة، وقد بلغت نسبة التنفيذ (١٠١%) مقارنة بالتخصيصات المنقحة البالغة (١٥١٢٥٦٦٩) مليون دينار (خمسة عشر تريليون ومائة وخمسة وعشرون مليار وستمائة وتسعة وستون مليون دينار) ، ولم يتأيّد لنا صحة ودقة هذه المصروفات ومدى مشروعيتها من حيث الإلتزام بالقوانين والتعليمات التي تحدد مشروعية الصرف لكون عملية تدقيقها من مسؤولية ديوان الرقابة المالية في الإقليم، الذي لم يقم بتزويدنا بتقاريره للاطلاع على نتائج تدقيق تلك المصروفات .

ثالثاً- لم يتأيّد لهذا الديوان صحة ودقة الإيرادات المثبتة في موازين المراجعة الشهرية المرسلة من قبل الإقليم إلى وزارة المالية ، فضلاً عن أننا لم نستلم أي تقرير من ديوان الرقابة المالية في الإقليم يؤيد تدقيق الإيرادات علماً أنه سبق وأن تم تشكيل فريق عمل بموجب الأمر الديواني رقم (٤١٩٧) في ٢٠١١/٣/١٧ لتدقيق الإيرادات المتحققة في الإقليم و تم توجيه عدة مذكرات من قبل الفريق إلى وزارة المالية والاقتصاد في الإقليم لتزويد الفريق بأوليات الإيرادات المتحققة في المنافذ الحدودية وإيرادات النفط للمباشرة بتدقيقها، الا انه لم ترد الإجابة ولغاية تاريخه، كما لم يسمح للفريق بإجراء عملية التدقيق .

ب- حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية FMS :-

أولاً-إستحدث حساب المبيعات العسكرية الأجنبية في ٤/كانون الأول/٢٠٠٦ بناءاً على طلب البنك المركزي العراقي كحساب فرعي بعد أن حصلت موافقة مجلس الوزراء/ لجنة الشؤون الاقتصادية على مقترح وزارة الدفاع للإنضمام الى برنامج الـ(FMS) بموجب كتابها المرقم (٨٤٢) في ٢٠٠٦/١٠/١١ يمول من صندوق تنمية العراق(DFI)، وقد خصص هذا الحساب لتغطية نفقات تأمين المتطلبات والمستلزمات العسكرية والأمنية المتطورة والتي تساهم في تحديث قدرات الجيش العراقي وإدامتها، ويتم تحويل إيرادات فوائد رصيد هذا الحساب الناتجة عن إستثماره في إتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة بالكامل إلى حساب الصندوق الرئيسي (DFI).

ثانياً- نصت المادة (٢٤) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة السابقة (لوزير المالية الاتحادي بالتنسيق مع وزير التخطيط الاتحادي إعادة تخصيص مبالغ التخصيصات غير المستنفذة والمخصصة لمشروع الأسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية (FMS) ضمن موازنات كل من وزارتي الدفاع والداخلية الاتحاديتين وللسنوات (٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١) إلى تخصيصات الجهة المستفيدة حصراً لصرفها خلال سنة/٢٠١٢ إستثناءاً من أحكام (القسم الرابع/ف١) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤ (المعدل)، على أن يكون إعادة التخصيص لسنة/٢٠١٢ هو الأخير لهذا البرنامج، مع مراعاة أحكام المادة (٢٢-أولاً) من هذا القانون وبعد إصدار قرار من وزارة التخطيط الاتحادية بإضافة المبالغ المتعلقة بسلف المشاريع المقيدة في السجلات المحاسبية للوزارات أعلاه للفترة المشار اليها أعلاه دون أن يترتب عليها صرف نقدي فعلي، وقد أظهرت متابعتنا للوزارات المستفيدة المذكورة أعلاه ولغاية ٢٠١٣/٨/٣٠ ما يأتي :-

(١) وزارة الدفاع :-

بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (١٨١) لسنة/٢٠١٣ تم تخويل كل من وزارات (الدفاع، المالية، التخطيط) صلاحية إجراء التسويات لإطفاء السلف الخاصة ببرنامج المبيعات العسكرية (FMS) على الحسابات الختامية لوزارة الدفاع للسنة المالية/٢٠١٢، طالما أن مبالغها مدفوعة وبضائعها مستلمة وتمت المصادقة عليها من قبل مديرية الرقابة الداخلية للوزارة، وقد تم عقد لقاء بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ في الأمانة العامة لمجلس الوزراء برئاسة السيد معاون الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية وبحضور مدير عام دائرة الموازنة في وزارة المالية وممثلين عن وزارة الدفاع وديوان الرقابة المالية الاتحادي لوضع المعالجات اللازمة ضمن الحسابات الختامية لوزارة الدفاع للسنة/٢٠١٢، إلا أن وزارة المالية لم توافق على التوصيات الواردة في محضر اللجنة قدر تعلق الأمر بالمعالجات القيدية والتخصيصات المطلوبة لها، وما زال الأمر معلق لغاية تاريخه على الرغم من ضخامة مبالغ السلف على هذا الحساب، وقد أوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الموضوع إستناداً الى ما جاء في قرار مجلس الوزراء المشار إليه آنفاً.

(٢) وزارة الداخلية :-

طبقاً لمذكرة الملحقية العسكرية الأمريكية في بغداد بتاريخ ٢٠١٢/٦/٨، جرى إيقاف العمل ببرنامج المبيعات العسكرية لوزارة الداخلية، وترتب على ذلك طلب سحب المبالغ المتبقية في حساب البرنامج الخاصة بوزارة الداخلية والبالغة (٣٦١٠١٦٩٣٧) دولار (ثلاثمائة وواحد وستون مليون وستة عشر الف وتسعمائة وسبعة وثلاثون دولار)، وقد حصلت موافقة رئيس الوزراء وزير الداخلية/ وكالة على سحب المبالغ المتبقية عن طريق الايعاز إلى وزارة المالية باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن ذلك وإستخدام هذه الأموال لتمويل إحتياجات الوزارة من المعدات الامنية إستناداً للمادة (٩) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية العامة لسنة/٢٠١٢، وعلى هذا الأساس قامت وزارة المالية بموجب كتابها المرقم (١٨٣٢٧) في ٢٠١٢/١٠/٩ بالطلب من البنك المركزي العراقي بسحب المبلغ البالغ (٣٦٤٨٧٧٣١١) دولار (ثلاثمائة واربعة وستون مليون وثمانمائة وسبعة وسبعون الف وثلاثمائة واحد عشر دولار) وبفرق مقداره (٣٨٦٠٣٧٤) دولار (ثلاثة ملايين وثمانمائة وستين

ألف وثلاثمائة وأربعة وسبعين دولار) ، ولم يتم تنفيذ الكتاب أعلاه لغاية تاريخ إعداد التقرير، مما يتطلب ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب المبلغ وبيان أسباب الفرق الظاهر أعلاه .

(٣) وزارة العدل:

قامت الوزارة بتثبيت مبلغ (٦١٤٧٠٣٦٠) ألف دينار (واحد وستون مليار وأربعمائة وسبعون مليون وثلاثمائة وستون ألف دينار) في سجلات دائرة الإصلاح العراقية بموجب سند قيد اليومية المرقم (١٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١٠، وهو المبلغ الوحيد الذي تم تسجيله في السجلات، وأن الوزارة تطالب بضرورة قيام الجانب الأمريكي بتقديم محاضر الإستلام والتسليم وشهادات الفحص وقوائم الشحن وغيرها من الوثائق ليتسنى لها إجراء التسويات اللازمة وبالتنسيق مع وزارة المالية، مما يتطلب حسم الموضوع وإجراء التسوية القيدية اللازمة بالتنسيق بين الجهات ذات العلاقة .

ثالثاً- الحسابات النقدية :-

بلغ مجموع أرصدة حسابات النقدية للموازنتين الجارية والاستثمارية كما في٢٠١٣/١٢/٣١ (١٨٢٠٢٨٠٠) مليون دينار (ثمانية عشر تريليون ومائتان ومليونا مليار وثمانمائة مليون دينار) وحسب ما يظهره كشف النقدية (عملة وودائع نقد) رقم (١، ٢٧) المرافقين بالبيانات المالية وهو يمثل ما أظهرته موازين المراجعة الختامية لدائرة المحاسبة والإدارات الحكومية من أرصدة نقدية في الصندوق أو لدى المصارف وبالعملتين العراقية والأجنبية وبخصوص هذا الحساب نبين الآتي:-

(١) إن الرصيد أعلاه يختلف عن رصيد حساب النقدية (عملة ودائع) الظاهر في قائمة المركز المالي الموحد إذ ظهر بمبلغ (١٨٣٤٧٢٠٩) مليون دينار (ثمانية عشر تريليون وثلاثمائة وسبعة وأربعون مليار ومائتان وتسعة مليون دينار) أي بفرق زيادة مقداره (١٤٤٤٠٩) مليون دينار (مائة واربعة وأربعين مليار وأربعمائة وتسعة ملايين دينار)، وقد بيّنت دائرة المحاسبة بموجب كتابها المرقم (١١٣٢٣) في ٢٠١٥/٦/١١ بأن الفرق ظهر نتيجة قيام وزارة المالية / دائرة المحاسبة بمطابقة حساب عملة وودائع (النقدية) في ختامي سنة/٢٠١٣ مع الارصدة النقدية المدورة لسنة/٢٠١٤ للموازنتين الجارية والإستثمارية لتفادي ظهور الفرق في السنوات اللاحقة.

(٢) الكشف أدناه يبين الأرصدة النقدية المدورة منذ عدة سنوات والتي لم تتخذ دائرة المحاسبة الإجراءات اللازمة لمعالجته أصولياً على الرغم من تأكيدنا على ذلك في تقارير الحساب الختامي للسنوات السابقة :-

اسم الحساب	نوع الموازنة	الرصيد كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ (دينار)	التفاصيل
ارصدة قديمة مدورة (بنك الكويت)	جارية	(٤٢٩٨٦٨٧١٤٧)	مخالف لطبيعته المحاسبية وظهر في السنوات السابقة تحت اسم ديون مع جهات أخرى ولايوجد له رمز في النظام المحاسبي الحكومي المطبق حاليا.
حسابات دائنة اخرى (الرصيد النقدي المدور)	جارية	(٣٤٩٣٤٤٥١٧٨٨٦)	مخالف لطبيعته المحاسبية ومدور من السنوات السابقة وبنفس المبلغ.
حسابات دائنة اخرى (الرصيد النقدي المدور)	استثمارية	١٤٢٣٤٥٧٣٢٦٢٤	مدور من السنوات السابقة وبنفس المبلغ.

وقد أوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الأرصدة كونها تجعل رصيد الحساب أعلاه لا يظهر حقيقة الموجود النقدي على مستوى الدولة.

(٣) لا تزال دائرة المحاسبة لا تقوم بإجراء المطابقات الأصولية الشهرية لحساباتها الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي العراقي وحساب صندوق تنمية العراق (DFI) والحسابات المفتوحة بإسم وزارة المالية في البنوك الخارجية، إذ لم تقدم لنا تلك المطابقات كما في٢٠١٣/١٢/٣١، وبخصوص ذلك نبين الاتي:-

(أ) إن رصيد حساب النقد من العملات الأجنبية كما في٢٠١٣/١٢/٣١ البالغ (٩٠٦٢٨١٧) مليون دينار (تسعة تريليون واثنان وستون مليار وثمانمائة وسبعة عشر مليون دينار) يمثل رصيد النقد في حساب

صندوق تنمية العراق الرئيسي (DFI) المفتوح لدى (فدرال رزرف بنك نيويورك) فقط، إذ إن الأرصدة النقدية المتبقية كما في التاريخ أعلاه في المصارف الخارجية والتي يغذيها صندوق تنمية العراق (DFI) لم تدخل ضمن الموجود النقدي لوزارة المالية،علماً أننا قد أشرنا لذلك في تقاريرنا السابقة، إلا أن دائرة المحاسبة لم تتخذ الاجراءات اللازمة بخصوص مطابقتها وتسجيلها في السجلات، مما يؤثر على حقيقة الرصيد النقدي المتبقي، فضلاً عن عدم وجود سيطرة على حركة تلك الحسابات بسبب عدم إجراء عمليات المطابقة الأصولية عليها، وفي أدناه الأرصدة النقدية بالمصارف الخارجية وحسب ما جاء في كتاب البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للاستثمارات ذي العدد (٢٧١٦/٢/٥) في ٢٠١٥/٧/٢٧:-

رقم الحساب	اسم الحساب	الرصيد/ الدولار
٠٢١٠٨١٠٨٢	FMS	٦١٢٧٩٣٥١٤٨,٦٠
٠٢١٠٨٠٧٠٨	PCO	١٠٢١٤٩٤١٠,٠٤
٧٠١١٠١٠٠٨	بنك الموارد بيروت ١	١٤٩٧٥٩٨,٠٧
٧٠١١٠١٠١٠	بنك الموارد/ بيروت	٣١٤٣٥٢,٤٥
٧٠١١٠١٠١١	فرنس بنك/ بيروت	١٧٣٢٧٥,٦٥

وقد أوصى الديوان بإجراء مطابقة أرصدة الحسابات أعلاه وإدخالها ضمن الموجود النقدي وإظهار حساب النقد من العملات الأجنبية على حقيقته بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

(ب) بلغ مجموع مبلغ العمولة المستقطعة من قبل البنك المركزي العراقي بنسبة (١%) من المبالغ المحولة من صندوق تنمية العراق (DFI) إلى الحساب الجاري لدائرة المحاسبة المرقم (٧٠٠٠٩) المفتوح لدى البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي مبلغ (٧٢٣) مليار دينار (سبعمائة وثلاثة وعشرون مليار دينار) بزيادها مقدارها (٥٩) مليار دينار (تسعة وخمسون مليار دينار) أي بنسبة (٨,٨%) من مبلغ العمولة لسنة/٢٠١٢ البالغ (٦٦٤) مليار دينار (ستمائة واربعة وستون مليار دينار). علماً أنه تم قيد مبلغ العمولة في حساب السلف لعدم وجود تخصيص لها في الموازنة لقيدها مصروفا نهائياً ضمن التبويب الخاص بذلك، إذ قامت دائرة المحاسبة بمفاتحة الدائرة الإدارية بموجب كتابيها المرقمين (١٤٤٥٧و٢٣٨١١) في ٢٠١٣/٧/١٥ و٢٠١٤/١١/١٦ على التوالي لغرض وضع التخصيص اللازم لإجراء تسوية قيد المبلغ، وبيّنت الدائرة الادارية بموجب كتابها المرقم (٥٢٣١٦) في ٢٠١٥/٦/٤ بعدم إدراج التخصيصات أية تخصيصات لحساب عمولات مصرفية من قبل دائرة الموازنة في موازنة سنة/٢٠١٥.

(ج) ظهور مبلغ (٥٢٢٧) مليون دينار (خمسة مليارات ومائتان وسبعة وعشرون مليون دينار) ومبلغ (٣٦٦٤) مليون دينار (ثلاثة مليارات وستمائة واربعة وستون مليون دينار) كرصيد لحساب بنك النفقات الاعتيادية لجهاز الامن الوطني ضمن ميزان المراجعة الموحد المقدم إلينا من قسم التوحيد الخاص بالباب الثالث (مجلس الوزراء) القسم الثالث (الأمانة العامة لمجلس الوزراء) وميزانه ارتباط الباب السادس (وزارة الداخلية) القسم الاول (مركز الوزارة) على التوالي نتيجة لفك ارتباط الجهاز من موازنة الباب الثالث (الأمانة العامة لمجلس الوزراء) والحاقه بوزارة الداخلية، إذ لم تقم دائرة المحاسبة بإالاجراءات المحاسبية اللازمة لغلق وفتح الحسابات الخاصة بجهاز الأمن الوطني ، مما أدى إلى ظهور رصيدين لحساب بنك النفقات الاعتيادية، وعليه فإن رصيد عملة ودائع نقد لا يعكس حقيقة الحساب آنف الذكر، مما يتطلب ضرورة إتخاذ الإجراءات المحاسبية اللازمة لمعالجة الرصيد أعلاه.

(د) من خلال إجراء التدقيق المتقاطع بخصوص أرصدة الحسابات الجارية العائدة لوزارة المالية المفتوحة لدى البنك المركزي العراقي لوحظ وجود حساب بعملة اليورو لوزارة المالية برصيد مقداره (١٦٤١٧) يورو (ستة عشر الف واربعمائة وسبعة عشر يورو) كما في ٢٠١٣/١٢/٣١، أي ما يعادل (٢٦٣٨٣٧٢٧) دينار(ستة وعشرون مليون وثلاثمائة وثلاثة وثمانون وسبعمائة

وسبعة وعشرون دينار) لم تقم وزارة المالية بإدخال رصيده ضمن الموجود النقدي لوزارة المالية وقد بيّنت دائرة المحاسبة/ قسم الحسابات النقدية بأن السبب يعود إلى عدم وجود سعر رسمي لمعادلة عملة اليورو وذلك بموجب مذكرتها المرقمة (بلا) في ٢٠١٥/١٠/٦، في حين أن البنك المركزي العراقي يصدر أسعار صرف العملات الاجنبية من ضمنها اليورو بالإمكان الإستعانة بها، وقد أوصى الديوان بتضمين المبلغ أعلاه ضمن الموجود النقدي وإظهاره على حقيقته.

رابعاً- الأمانات :-

بلغ رصيد حساب الأمانات كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ للموازنتين الجارية والإستثمارية مبلغ (٢٨٠٣١٥٤٤) مليون دينار (ثمانية وعشرون تريليون وواحد وثلاثون مليار وخمسمائة واربعة واربعون مليون دينار) ، أي بنسبة زيادة مقدارها (١٦,٦%) عن رصيد الحساب للسنة السابقة البالغ (٢٤٠٣٨٩٠٦) مليون دينار (اربعة وعشرون تريليون وثمانية وثلاثون مليار وتسعمائة وستة مليون دينار) ، وقد تضمن الاتي :-

بلغ رصيد حساب الأمانات الخاص بالموازنة الجارية مبلغ (١٩٢٦٦٢١٤) مليون دينار (تسعة عشر تريليون ومائتان وستة وستون مليار ومائتان واربعة عشر مليون دينار) بنسبة زيادة مقدارها (١٢,٥) عن رصيده للسنة السابقة ، ولدينا بخصوصه الآتي :-

(١) ضمن الرصيد أعلاه مبلغ (١٩٥١٣١١٩) مليون دينار (تسعة عشر تريليون وخمسمائة وثلاثة عشر مليار ومائة وتسعة عشر مليون دينار) مخالف لطبيعته المحاسبية يمثل المبالغ المدفوعة بالدولار من حساب (DFI) والظاهرة في سجلات قسم إدارة النقد عن الاعتمادات المستندية الخاصة بالوزارات والتي سبق أن تم إيداع مبالغها بالدينار العراقي في الحساب المصرفي لوزارة المالية رقم (٧٠٠٠٩) والمقيدة ضمن حساب الأمانات في سجلات قسم الحسابات النقدية وبزيادة مقدارها (٦٨٠٠٤٣٢) مليون دينار (ستة تريليون وثمانمائة مليار واربعمائة واثنان وثلاثون مليون دينار) عن رصيد السنة السابقة ، مما يتطلب إتخاذ الاجراءات المحاسبية اللازمة لتسوية رصيد الحساب أعلاه عن طريق توحيد جهة استلام المبالغ وصرفها.

(٢) ضمن الرصيد أعلاه مبلغ (٣٠٨٨٥٣٤٨) مليون دينار (ثلاثون تريليون وثمانمائة وخمسة وثمانون مليار وثلاثمائة وثمانية واربعون مليون دينار) يمثل رصيد حساب امانات الدوائر الاخرى بضمنه مبلغ(٧٢٩٠١٠١) مليون دينار(سبعة تريليون ومائتان وتسعون مليار ومائة وواحد مليون دينار) يعود لدائرة المحاسبة/ قسم الحسابات النقدية ولدينا بخصوصه الاتي :-

(أ) ضمن المبلغ أعلاه مبلغ (١٨٣٧٠٠٠) مليون دينار (تريليون وثمانمائة وسبعة وثلاثون مليار دينار) يخص المبالغ المودعة في حساب وزارة المالية رقم (٧٠٠٠٩) المفتوح لدى البنك المركزي العراقي عن حوالات خزينة جمهورية العراق (مصرفي الرافدين والرشيد) لصالح هيئة دعاوي الملكية والتي تمثل قروض قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة تم قيدها على حساب الامانات، ولدى تدقيقنا للمعالجات المحاسبية المعتمدة من قبل دائرة المحاسبة والمبلغة الى هيئة دعاوي الملكية لاحظنا أن المعالجة النهائية لهذه القروض تظهر في حساب المصروف النهائي لدى الهيئة ودفعة تمويلية لدى دائرة المحاسبة، حيث قامت دائرة المحاسبة بتحويل المبلغ أعلاه إلى الهيئة عن طريق توسيط حساب السلف بدون تخصيص مما أدى الى ظهور المبلغ موقوف في ضمن الحساب الأمانات الذي تم على أساسه استلام المبلغ من المصرف ، فضلاً عن ظهور حساب السلف موقوف بالمبالغ التي تم تحويلها إلى هيئة دعاوي الملكية لحين وضع التخصيص ضمن تخصيصات هيئة دعاوي الملكية .

(ب) ضمن المبلغ أعلاه مبلغ (٥٣٤٠٠٠٠) مليون دينار (خمسة تريليون وثلاثمائة وأربعون مليار دينار) يخص المبالغ المودعة في حساب وزارة المالية رقم (٧٠٠٠٩) المفتوح لدى البنك

المركزي العراقي من قبل شركة تسويق النفط لقيام وزارة المالية بفتح اعتمادات مستندية لشراء المنتجات النفطية لحساب الشركة بالدولار، والتي يتم قيدها من قبل قسم إدارة النقد في دائرة المحاسبة عند الصرف على حساب (أمانات الـ DFI) مما أدى إلى جعل المبلغ موقوف ضمن الحساب أعلاه وحساب أمانات الـ (DFI) بسبب عدم توحيد المعالجة المحاسبية في عملية استلام وصرف المبالغ من قبل قسمي الحسابات النقدية وقسم ادارة النقد في دائرة المحاسبة .

(ج) ظهر رصيد حساب (أمانات صندوق تقاعد الصحفيين) مخالف لطبيعته المحاسبية بمبلغ (٧٨) مليون دينار (ثمانية وسبعين مليون دينار) ، وذلك لظهور مخالفاً لطبيعته المحاسبية في وزارة الصحة الدائرة الادارية والمالية والقانونية ووزارة البيئة ، وقد أوصى الديوان بقيام دائرة المحاسبة على حث الدوائر أعلاه بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ذلك .

(٣) بلغ رصيد حساب الأمانات الخاص بالموازنة الإستثمارية مبلغ (٨٧٦٥٣٢٩) مليون دينار (ثمانية تريليون وسبعمائة وخمسة وستون مليار وثلاثمائة وتسعة وعشرون مليون دينار) بنسبة زيادة مقدارها (٢٦,٦٨%) عن رصيده للسنة السابقة، ولدينا بخصوصه الآتي:-

(أ) ضمن الرصيد أعلاه مبلغ (٤٨٧٦٩) مليون دينار (ثمانية وأربعون مليار وسبعمائة وتسعة وستون مليون دينار) يمثل حساب (أمانات الـ DFI) لم يظهر ضمن ميزان قسم إدارة النقد المختص بإدارة وتسجيل حركة المعاملات التي تجري على الحساب أعلاه، علماً الرصيد أعلاه تفاصيله تخص الدوائر المبينة في أدناه:-

إسم الدائرة	المبلغ/ مليون دينار
المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية في الشمال	٥٨٧٣٢
المديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة في الناصرية	٤٨٩٧
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ	(١٤٨٥٩)
المجموع	٤٨٧٧٠

مما يتطلب إتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الرصيد أعلاه وتوجيه الدوائر الحكومية بعدم توسيط هذا الحساب ضمن حساباتها، كون الحساب أعلاه يخص قسم إدارة النقد في دائرة المحاسبة .

(ب) ضمن الرصيد أعلاه مبلغ (١٩٠٠٢) مليون دينار (تسعة عشر مليار ومليونا دينار) مخالف لطبيعته المحاسبية من السنة السابقة يمثل رصيد حساب أمانات التنفيذ، وقد أوصى الديوان بضرورة إتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجته والوقوف على أسباب ظهوره مخالف لطبيعته المحاسبية .

(ج) ضمن الرصيد أعلاه مبلغ (٦٣) مليون دينار (ثلاثة وستون مليون دينار) يخص أمانات صندوق تقاعد الموظفين لم تقم دائرة المحاسبة/ قسم الخطة الإستثمارية بالإعتراض على إدراجها ضمن موازين المراجعة الشهرية للدوائر المتضمنة لهذا الحساب كونه لا يخص المشاريع الإستثمارية ، مما يتطلب ضرورة تفعيل دور هيئات التدقيق في قسم الخطة الإستثمارية لتلافي تثبيت أرصدة لحسابات لا علاقة لها بالموازنة الإستثمارية.

خامساً- <u>الحسابات الأخرى:-</u>

(١) من خلال دراسة وتدقيق بعض الحسابات الواردة في قائمة المركز المالي كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ تم تشخيص الملاحظات المدرجة أدناه والتي تكرر تأكيدنا في تقاريرنا للسنوات السابقة على ضرورة معالجتها أصولياً :-

رقم الكشف في البيانات المالية		اسم الحساب	الرصيد كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ (مليون دينار)		الملاحظات
جارية	إستثمارية		جارية	إستثمارية	
٤	٢٩	حسابات مدينة اخرى	١١٨٢١٠١	٥١٤٩٤	بضمنه أرصدة مدورة من سنوات سابقة للموازنتين(الجارية والإستثمارية)،فضلاًعن ظهور حساب مدينو سلف المكافات التقاعدية وحساب النقص في الإيرادات برصيد مخالف لطبيعته المحاسبية ضمن الموازنةالجارية وحساب مدينو سلف الزواج ضمن الموازنة الاستثمارية.
–	٣٩	حسابات التسوية المدينة	–	(١٢٢٩)	تظهر تفاصيل الحساب في الموازنة الإستثمارية وبارصدة مخالفة لطبيعتها المحاسبية.
١٢	٣١	حسابات دائنة اخرى	٢٢٧٩٠٥٥	(١٢٦٠٥٣٠)	تضمن هذا الحساب العديد من الحسابات التي ظهرت بارصدة مخالفة لطبيعتها المحاسبية وخاصة بالنسبة للموازنة الاستثمارية، مما يشير الى اجراء قيود محاسبية غير دقيقة من قبل الادارات ذات العلاقة، كما تضمن ارصدة مدورة من سنوات سابقة.
١٤	٣٢	حسابات التسوية الدائنة	٣٦١٨٧٠٥	٦٤٧٣٦٧١	ضمن الرصيد الخاص بالموازنة الجارية مبلغ(٧٢٥٦٠١) مليون دينار مخالف لطبيعته المحاسبية يخص حساب(تخصيصات لقاء مستندات شحن مدفوعة) اما فيما يخص رصيد الموازنة الاستثمارية فقد تضمن رصيدها رصيد لحساب ايرادات مستلمة مقدماً مخالفاً لطبيعته المحاسبية.

(٢) ظهور كل من حسابات التأمينات الأولية وتأمينات مستلمة من الغير والصكوك غير المسحوبة مخالفة لطبيعتها المحاسبية بمبلغ (٢٦٠٠) مليار دينار (تريليونين وستمائة مليار دينار) و(٤٠٦) مليار دينار (اربعمائة وستة مليارات دينار) و (٤٠) مليار دينار (اربعين مليار دينار) على التوالي ضمن كشف حسابات دائنة أخرى، وقد أوصى الديوان بضرورة معالجة هذه الأرصدة والوقوف على أسباب ظهورها مخالفة لطبيعتها المحاسبية.

(٣) لدى تدقيق كشف ميزان المراجعة للموازنة الجارية الصادر عن قسم التوحيد تبين وجود فرق في أرصدة مجاميع بعض الحسابات وكما مبين أدناه:

اسم الحساب	الرصيد الاجمالي بموجب ميزان المراجعة/ قسم التوحيد- دينار	الرصيد الاجمالي بموجب تفاصيل الحساب لميزان المراجعة/ قسم التوحيد- دينار	الفرق دينار	الملاحظات
الحسابات النظامية المتقابلة المدينة والدائنة (حساب الموجودات الثابتة وحساب المخزون)	٢٠٦٥٣٨١٣٧٨٥٩٠١	٢٠٦٦٩٢٠٠٤٩٥١٣٣	(١٥٣٨٦٧٠٩٢٣٢)	اظهار ارصدة حسابي الموجودات الثابتة والمخزون على غير حقيقتها، إذ تم تخفيض اجمالي الحساب بمبلغ الفرق المثبت.
كشف الحسابات الدائنة الاخرى/ استقطاعات لحساب الغير(المصارف)	٣٦٢٦٧٩٦٥١٨٠	٣٦٨٠٢٥٦١٣٩٨	٥٣٤٥٩٦٢١٨	اظهار رصيد الحساب باكثر من مجموع تفاصيله.

علماً أنه سبق وأن تمت الإشارة إلى الفرق أعلاه في تقرير الديوان للسنة السابقة ، إذ بيّنت دائرة المحاسبة بأن الفروقات تعود إلى سنوات سابقة وبصورة تراكمية قبل سنة/٢٠٠٤ ضمن التبويب الثلاثي وكونها موجودة بالحاسبة ولا تظهر ضمن كشف ميزان المراجعة المقدم الى الهيئة المختصة العاملة في الوزارة .

٣- دراسة وتحليل نتائج تنفيذ الخطط والسياسات

أ- مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الحكومي:-

أولاً- عدم قيام البنك المركزي بتقديم البيانات المالية لسنة /٢٠١٦ للهيئة الرقابية المختصة إستناداً لمذكرتها المرقمة (د/٥٢) في ٢٠١٧/٣/١٤، مما تعذر إظهار مؤشرات السنة أعلاه ، مقارنة بالسنة السابقة .

ثانياً- حقق مصرف الرشيد صافي ربح قدره (٥٢٥٧٩) مليون دينار (اثنان وخمسون مليار وخمسمائة وتسعة وسبعون مليون دينار) لسنة /٢٠١٦، مقابل صافي ربح قدره (١٤١٥٨) مليون دينار (أربعة عشر مليار ومائة وثمانية وخمسون مليون دينار) لسنة/٢٠١٥ علما" بأن مؤشرات المصرف أعلاه لم يتضمن فروع المنطقة الشمالية .

ثالثاً- حقق مصرف الرافدين صافي ربح قدره (٢٠٧٩٣٢) مليون (مائتان وسبعة مليار وتسعمائة واثنان وثلاثون مليون دينار) لسنة /٢٠١٦ مقابل صافي ربح قدره (١٩٢٥٩٢) مليون دينار (مائة واثنان وتسعون مليار وخمسمائة واثنان وتسعون مليون دينار) لسنة /٢٠١٥ لارتفاع إيرادات حوالات الخزينة لمصرف الرافدين لسنة /٢٠١٦ بزيادة قدرها (٢٢٣٤) مليون دينار(مليارين ومائتان وأربع وثلاثون مليون دينار) حيث بلغت تلك الإيرادات خلال سنة /٢٠١٦ (٧٠٩٤٣) مليون دينار (سبعون مليار وتسعمائة وثلاث وأربعون مليون دينار) و (٦٨٧٠٩) مليون دينار (ثمان وستون مليار وسبعمائة وتسعة مليون دينار) لسنة /٢٠١٥ على التوالي .

رابعاً- حقق المصرف العقاري أرباحاً قدرها (٣٤٣٢) مليون دينار (ثلاثة مليار وأربعمائة واثنان وثلاثون مليون دينار) لسنة/٢٠١٦ مقابل إرباح قدرها (٣٦٧) مليون دينار (ثلاثمائة وسبعة وستون مليون دينار) لسنة /٢٠١٥ لارتفاع إيرادات المصرف لسنة/ ٢٠١٦ والتي بلغت (١٧٩٦٥) مليون دينار (سبعة عشر مليار وتسعمائة وخمسة وستون مليون دينار) مقابل تحقيق إيرادات قدرها (٤٨٢) مليون دينار (أربعمائة واثنان وثمانون مليون دينار) لسنة /٢٠١٥.

خامساً- حقق المصرف الصناعي أرباحا" قدرها (٢٧٢٠) مليون دينار (مليارين وسبعمائة وعشرون مليون دينار) مقابل أرباح قدرها (٨٩) مليون دينار (تسعة وثمانون مليون دينار) لسنة/ ٢٠١٥ لارتفاع إيرادات المصرف لسنة/ ٢٠١٦ والتي بلغت (١٢٩٢٩) مليون دينار (اثنا عشر مليار وتسعمائة وتسعة وعشرون مليون دينار) مقابل مبلغ (١١٣٨١) مليون دينار (إحدى عشر مليار وثلاثمائة وواحد وثمانون مليون دينار) لسنة /٢٠١٥ بزيادة مقدرها (١٦٢١) مليون دينار (مليار وستمائة وواحد وعشرون مليون دينار) .

سادساً- إرتفاع الربح الصافي للمصرف العراقي للتجارة لسنة/ ٢٠١٦ بنسبة (٩%) قبل إجراء قيود التعديل لسنة/ ٢٠١٦ عن سنة/٢٠١٥ حيث بلغ (٥٩٤) مليار دينار (خمسمائة واربعة وتسعون مليار دينار) مقارنة لسنة/ ٢٠١٥ والذي بلغ (٥٤٣) مليار دينار (خمسمائة وثلاثة وأربعون مليار دينار) .

سابعاً- انخفاض الاستثمارات في المصرف العراقي للتجارة بنسبة (١٨%) بسبب بيع أسهم شركة سمنت كربلاء (ميرجنت بريج) وبيع أسهم مصرف الشرق الأوسط .

ثامناً- إنخفاض حجم الموجودات لسنة/ ٢٠١٦ للمصرف العراقي للتجارة مقارنة لسنة/٢٠١٥ بنسبة (١٦%) بسبب تسديد الاعتمادات المستندية المقيدة في حسابات تأمينات الاعتمادات المستندية والسحوبات من الحسابات الجارية للقطاع الحكومي.

تاسعاً- لم يقدم كل من المصرف الزراعي ومصرف النهرين الإسلامي أية بيانات ومؤشرات لعدم غلق الحسابات.

ب- التحليل المالي لنتائج أعمال الرقابة والتدقيق

أظهرت نتائج التحليل المالي للبيانات المالية للسنة المالية/٢٠١٥ لنتائج أعمال الرقابة والتدقيق والصادرة بياناتها خلال الفترة من ١/١ /٢٠١٦ ولغاية ٢٠١٧/٢/٢٨ عدة مؤشرات عن الأداء المالي للوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة ، وندرج أدناه أبرز المؤشرات :-

أولاً- إن المبالغ المخصصة للموازنة الجارية لنتائج اعمال الرقابة والتدقيق لسنة/٢٠١٥ بلغت (٣٩٧٦٩٣٨) مليون دينار (ثلاثة تريليون وتسعمائة وستة وسبعون مليار وتسعمائة وثمانية وثلاثون مليون دينار) .

ثانياً- ان المبالغ المصروفة للموازنة الجارية في ضوء نتائج التحليل المالي لوحدات التمويل الحكومي لسنة/٢٠١٥ بلغت (٣٨٦٤٨٩٣) مليون دينار (ثلاثة ترليون وثمانمائة واربعة وستون مليار وثمانمائة وثلاثة وتسعون مليون دينار) وشكلت نسبة (٩٧,٢%) من المبالغ المخصصة.

ثالثاً- يوضح الجدول (١) المدرج أدناه التصنيف الاقتصادي للنفقات.

الجدول (١) التصنيف الاقتصادي للنفقات/المبالغ(مليون دينار)

نوع الإنفاق	المبالغ المخصصة	المبالغ المصروفة	الوفر/العجز	نسبة التنفيذ%	نسبة مساهمة المبالغ المخصصة%	نسبة مساهمة المبالغ المصروفة%
تعويضات الموظفين	٣٥٧٩٩٩٦	٣٥٦٨٠٤٢	١١٩٥٤	٩٩.٧	٩٠.٠	٩٢.٣
المستلزمات السلعية	٢٢٠٩٠٠	١٧٦١١٨	٤٤٧٨٢	٧٩.٧	٥.٦	٤.٦
المستلزمات الخدمية	٤٨٠٥٤	٣٧١٧٦	١٠٨٧٨	٧٧.٤	١.٢	١.٠
صيانة الموجودات	٧٥٣٦٤	٣١٢٣٦	٤٤١٢٨	٤١.٤	١.٩	٠.٨
نفقات أخرى	٢٩٢٥٠	٢٣٠٨٥	٦١٦٥	٧٨.٩	٠.٧	٠.٦
موجودات غير مالية	٢٢٦٦٥	٢٨٥٣٣	(٥٨٦٨)	١٢٥.٩	٠.٦	٠.٧
المنح	١٣	٧	٦	٥٣.٨	٠.٠	٠.٠
المنافع الاجتماعية	٦٩٦	٦٩٦	٠	١٠٠.٠	٠.٠	٠.٠
المجموع العام	٣٩٧٦٩٣٨	٣٨٦٤٨٩٣	١١٢٠٤٥	٩٧.٢	١٠٠	١٠٠

ومن الجدول أعلاه يتضح ان هناك وفر مقداره (١١٢٠٤٥) مليون دينار(مائة واثنا عشر مليار وخمسة واربعون مليون دينار) بسبب عدم استغلال هذه الإدارات المبالغ المخصصة لها او عدم قيام وزارة المالية باطلاق التمويلات كاملة مما يستدعي المزيد من توخي الدقة عند وضع التخصيصات السنوية كي لا يتم استغلال المبالغ غير المصروفة لأبواب الأنفاق في إجراء المناقلات، وادناه الرسم البياني رقم (١) يوضح نسبة مساهمة فقرات الإنفاق المخصصة والمصروفة :-

رابعاً- تراوحت نتائج تنفيذ الموازنة الجارية (المصروف الفعلي / المخصص) لنتائج اعمال الرقابة والتدقيق لسنة /٢٠١٥ للوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بين (٤٨,٧% - ١١١,٨%) ، وقد لوحظ تفاوت كبير في نسب التنفيذ حيث بلغت ادنى نسبة تنفيذ في مجلس القضاء الاعلى (٤٨,٧%) ، في حين بلغت النسبة في وزارة الاعمار والاسكان (١١١,٨%) ، والجدول (٢) أدناه يوضح المبالغ المخصصة والمصروفة ونسب التنفيذ وعلى مستوى كل وزارة :-

الجدول(٢) نسب التنفيذ / مليون دينار

	الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة	المخصص	المصروف	نسبة التنفيذ %
١	مجلس النواب	٣٢٣١٤	٢٨٦٨٤	٨٨.٨
٢	مجلس الوزراء	٢٥٧٧٩	١٥٤٦٦	٦٠
٣	وزارة الخارجية	١٩٩٩	١١٨٠	٥٩
٤	وزارة المالية	٥٠١٨	٣٨٤٦	٧٦.٦
٥	وزارة الداخلية	١٠٧٠٢١٦	١٠٢٥٢٠٤	٩٥.٨
٦	وزارة الصحة	٥٦٢٧٣٨	٥١٠٥٨٤	٩٠.٧
٧	وزارة العدل	١٦١٩٨	١٢٤٨٢	٧٧.١
٨	وزارة التربية	١٨٧١٠٧٠	١٨٩١٥١٣	١٠١.١
٩	وزارة الشباب والرياضة	٢٣٤٣	٢١٥٦	٩٢
١٠	وزارة الثقافة	١٢٧٣٠	١٢٢١٨	٩٦
١١	وزارة البلديات والإشغال العامة	١٠٦٦٣	٨٥٩٧	٨٠.٦
١٢	وزارة الأعمار والإسكان	٢٣٤٣٩	٢٦٢١١	١١١.٨
١٣	وزارة الزراعة	٣٣٢٠٢	٢٧٩٣٦	٨٤.١
١٤	وزارة الموارد المائية	١٣٢٣٣	١٠٩٥١	٨٢.٨
١٥	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	١٣٤٠٤٥	١٣٧٦٦٢	١٠٢.٧
١٦	وزارة البيئة	١٨٩٥	١٤٢٧	٧٥.٣
١٧	وزارة المهجرين والمهاجرين	١٣٨٩	٨٩٦	٦٤.٥
١٨	الدوائر غير المرتبطة بوزارة	١٥١١٤٩	١٤٤٢١٥	٩٥.٤
١٩	مجلس القضاء الأعلى	٧٥١٨	٣٦٦٥	٤٨.٧
	المجموع	٣٩٧٦٩٣٨	٣٨٦٤٨٩٣	٩٧.٢%

والرسم البياني رقم (٢) يوضح نسب التنفيذ على مستوى كل وزارة :-

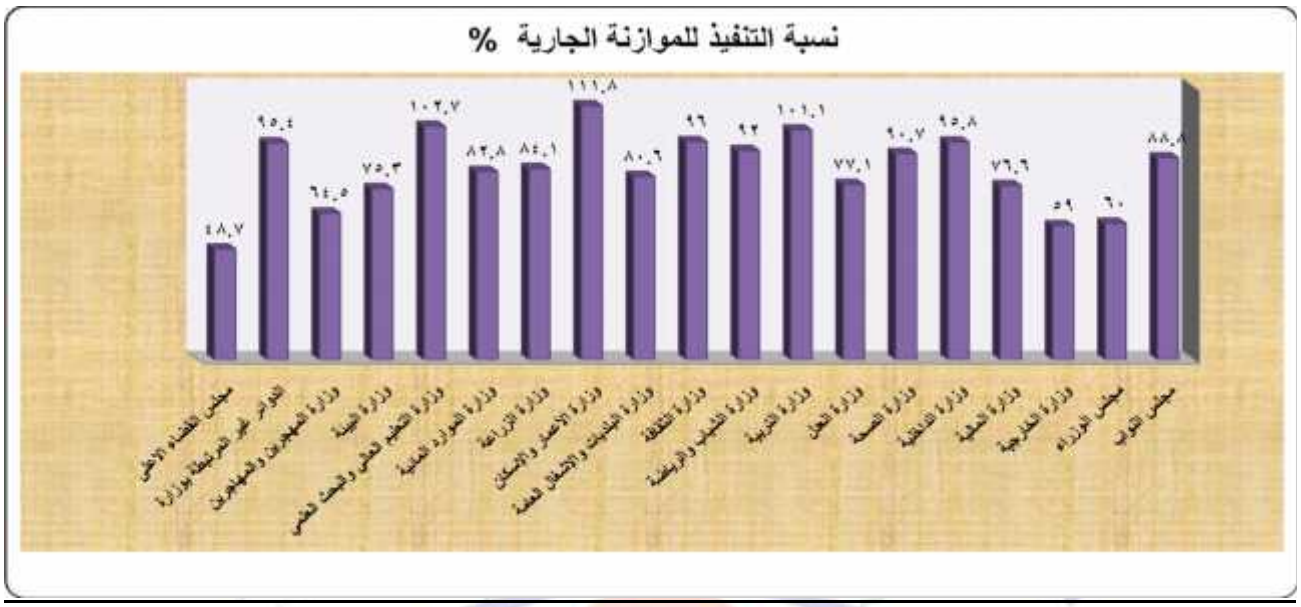

ج – نتائج التحليل المالي لادارات التمويل الذاتي

يتناول هذا القسم نتائج التحليل المالي للبيانات المالية للإدارات الممولة ذاتيا والتي صدرت بياناتها المالية للسنة المالية/٢٠١٥ برأي ايجابي، وقد اعتمدت في هذا التحليل النسب الرئيسة التي تمكن من إعطاء صورة واضحة عن واقع أداء وإدارة الموارد المالية في هذه الإدارات علماً ان البيانات المالية لسنة/٢٠١٥ تمثل البيانات الصادرة للفترة من (٢٠١٦/١/١ ولغاية ٢٠١٧/٢/٢٨) .

أولاً- خسائر الادارات :-

ان العديد من ادارات التمويل الذاتي التابعة لوزارات الدولة أظهرت خسائر خلال السنة/ ٢٠١٥ في المرحلتين(الأولى والثانية) النتائج المتحققة من غير النشاط التشغيلي والبعض الآخر اعتمد في تمويل رواتب العاملين على المنح والقروض الممنوحة عن المصارف الحكومية بنسبة فائدة (٤%) تتحمل وزارة المالية تلك الفوائد مما يعطي مؤشراً على انخفاض الكفاءة الانتاجية ووجود حاجة ماسة لتغطية كلف العمليات التشغيلية والوقوف على دراسة ذلك ، وكانت خسائر المرحلة الأولى(**٤١٩,٧٥٢**) مليون دينار(أربعمائة وتسعة عشر مليار وسبعمائة واثنان وخمسون مليون دينار)، في حين بلغت خسائر المرحلة الثانية(**١٦٧,٨٧٦**) مليون دينار(مائة وسبعة وستون مليار وثمانمائة وستة وسبعون مليون دينار) ، وبلغت منح وزارة المالية المستلمة (**٦٥٩٠٧**) مليون دينار (خمسة وستون مليار وتسعمائة وسبعة مليون دينار) ، وكما مبين في الجدول (٣) أدناه :-

الجدول(٣) خسائر الشركات (المبالغ/مليون دينار)

الوزارات او الادارات غير المرتبطة بوزارة	عدد الادارات	المرحلة الاولى	المنح	المرحلة الثانية
البنك المركزي العراقي	**١**	**(٨)**	**٠**	**(٨)**
شركات القطاع المختلط	**٢٥**	**٩٤٢**	**٠**	**٧٦٨**
وزارة الاعمار والاسكان	**١**	**(٢,٤٩٧)**	**٠**	**(٣,١٢٠)**
وزارة البلديات والاشغال	٢	(٢٣,٨٢٤)	١٣,٧٣٤	(١٠,٠٨٤)
وزارة التجارة	**٢**	**(٢٨,٣٩٥)**	**٠**	**(٢٨,٠٩٠)**
وزارة التربية	٢	(٧,٤٧٦)	٠	(٦,٥٣٣)

وزارة الدفاع	**٢**	**(٣,١٥٨)**	**٠**	**(٣,١٨١)**
وزارة الزراعة	**١**	**٢,١٣٨**	**٠**	**٢,٥١٤**
وزارة الصناعة	**٧**	**(١١٤,٣٦٠)**	**٢٦,٢١٩**	**(٥٣,٣٧٩)**
وزارة العدل	**١**	**٢٤٦**	**٠**	**٢٤٧**
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١	(٥)	٠	(٥)
وزارة الكهرباء	٢	(٢١٩,٨٤٨)	٠	(٨٠,٨٨٤)
وزارة المالية	١	٦	٠	٦
وزارة النفط	**٤**	**(٢٣,٥١٣)**	**٢٥,٩٥٤**	**١٣,٨٧٣**
المجموع	**٥٢**	**(٤١٩,٧٥٢)**	**٦٥,٩٠٧**	**(١٦٧,٨٧٦)**

ثانياً- تحليل الايرادات والمصروفات :-

أجرينا عملية المقارنة بين الإيرادات المتحققة لإدارات التمويل الذاتي للسنة المالية/٢٠١٥ مع مصروفاتها وقد ظهر لدينا(عجز) مقداره (١٨١٥٧٩) مليون دينار (مائة وإحدى وثمانون مليار وخمسمائة وتسعة وسبعون مليون دينار) مما يشكل عبئ على الخزينة العامة للدولة و من الاهداف الرئيسية لتأسيس هذه الإدارات (الشركات العامة) هو الاستفادة من الأرباح التي تحققها لتغذية وزيادة إيرادات الدولة وكما مبين في الجدول (٤) أدناه :-

الجدول رقم (٤) يبين مقارنة الايرادات المتحققة مع المصروفات

الوزارات والدائر غير المرتبطة بوزارة	الإيرادات مليون دينار	المصروفات مليون دينار	الوفر / العجز مليون دينار
البنك المركزي العراقي	١٨	٢٧	(٩)
شركات القطاع المختلط	١٢٣٦٠٦	١٢٦٤٨١	(٢٨٧٥)
وزارة الاعمار والاسكان	٣٠٢٨٠	١٨٤٦٨٥	(١٥٤٤٠٥)
البلديات والاشغال	٢٧٤١٥	٣٧٤٩٩	(١٠٠٨٤)
وزارة التجارة	٦١٦٧	٣٤٢٥٧	(٢٨٠٩٠)
وزارة التربية	٨٠٩٨	١٤٦٣١	(٦٥٣٣)
وزارة الثقافة	١١٤٥	١٩٠٨	(٧٦٣)
وزارة الدفاع	٩٤٥٠	١٢٦٣١	(٣١٨١)
وزارة الزراعة	٣٨٩١	١٣٧٧	٢٥١٤
وزارة الصناعة	١٦٦٤٩٧	٢٦٨١٥٦	(١٠١٦٥٩)
وزارة العدل	٤٤٢	١٧	٤٢٥
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥٦	٦٠	(٤)
وزارة الكهرباء	١٩١٣١٦	٢٧٢٢٠٠	(٨٠٨٨٤)
وزارة المالية	٨٧	٨١	٦
وزارة النفط	١١٦٢٨٥٩	٩٥٨٨٩٨	٢٠٣٩٦١
المجموع	١٧٣١٣٢٧	١٩١٢٩٠٨	(١٨١٥٨١)

ثالثاً- نسبة مساهمة الإيرادات :-

أظهرت نسبة مساهمة كل فقرة من فقرات الإيرادات الى مجموع الإيرادات تباينا واضحاً في اغلب الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وكالاتي :-

(١) سجل (إيراد النشاط السلعي) اعلى نسبة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبلغت (٩٩.٧%) .

(٢) سجل (إيراد النشاط التجاري) اعلى نسبة بالإيرادات المتحققة في وزارة الدفاع وبلغت (١٠٠%) .

(٣) سجل (ايراد النشاط الخدمي) اعلى نسبة بالإيرادات المتحققة في البنك المركزي العراقي وبلغت (١٠٠%) .

الجدول رقم (٥) يبين نسبة مساهمة الإيرادات

اسم الوزارة / نوع الإيراد	الإيرادات									
	إيراد النشاط السلعي	إيراد النشاط التجاري	إيراد النشاط الخدمي	إيراد التشغيل للغير	كلفة الموجودات المصنعة داخليا	الفوائد وإيجارات الأراضي	الإعانات	الإيرادات التمويلية	الإيرادات الأخرى	المجموع
	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	
البنك المركزي العراقي	٠	٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠
شركات القطاع المختلط	٢٣.٧	١١.٧	١٦.٢	٠.١	٠.٣	١.٨	٤٣.٧	٠.٤	٢.١	١٠٠
وزارة الاعمار والاسكان	٩٠.٨	٠	٠.٣	٠	٠	٠	٠	٣.٢	٥.٧	١٠٠
البلديات والاشغال	٠	١٦.٨	٢٦.٢	٠	٠	٥	٠	٥٠.٩	١.١	١٠٠
وزارة التجارة	٠	٤٤.٧	٣٩.٣	٠	٠	٨.٣	٠	٠	٧.٧	١٠٠
وزارة التربية	١٨.٦	٠	٦٧.٧	٠	٠	٠	٠	١.٦	١٢.١	١٠٠
وزارة الثقافة	٠	١٣.١	١	٠	٠	٠	٠	٨٥.٩	٠	١٠٠
وزارة الدفاع	٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠
وزارة الزراعة	٦٦.١	٠	٠	٠	٠	٣٣.٩	٠	٠	٠	١٠٠
وزارة الصناعة	٤٢.٣	٠.١	١.٦	١٧.٣	٠.١	٠.٢	٠	٢٩.٥	٨.٩	١٠٠
وزارة العدل	٠	٠	١٩.٢	٠	٠	٨٠.٥	٠	٠	٠.٣	١٠٠
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٩٩.٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.٣	٠	١٠٠
وزارة الكهرباء	٢٥.٨	٠	٠.٧	٠.٢	٠	٠.٤	٠	٠.٢	٧٢.٧	١٠٠
وزارة المالية	٠	٠	٩٧.٥	٠	٠	٢.٥	٠	٠	٠	١٠٠
وزارة النفط	٩٤	٠	٠.٢	٠	٠	٠	٠	٢.٣	٣.٥	١٠٠
المجموع	٧٣.٥	١.٨	٢.٤	١.٧	٠.٠	٠.٤	٣.١	٥.٤	١١.٦	١٠٠

رابعاً- نسبة مساهمة المصروفات

أظهرت نسبة مساهمة كل فقرة من فقرات المصروفات الى مجموع المصروفات تبايناً واضحاً في اغلب الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وكالاتي :-

(١) سجلت (الرواتب والأجور) اعلى نسبة مصروف في وزارتي (التجارة ، الثقافة) وبلغت (٨٦.٢%) .

(٢) سجلت (المستلزمات السلعية) اعلى نسبة مصروف في وزارة النفط وبلغت (٧٦%) .

(٣) سجلت (المستلزمات الخدمية) اعلى نسبة مصروف في وزارة المالية وبلغت (٩٩.١%) .

و الجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٦) يبين نسبة مساهمة المصروفات

اسم الوزارة / نوع المصروف	المصروفات									
	رواتب وأجور	المستلزمات السلعية	المستلزمات الخدمية	مقاولات وخدمات	مشتريات البضائع بغرض البيع	الفوائد وإيجارات الأراضي	الاندثار	المصروفات التحويلية	المصروفات الأخرى	المجموع
	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	
البنك المركزي العراقي	٧٥.٥	٢٤.١	٠.٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠.٠
شركات القطاع المختلط	٢٠.٢	٦١.٩	٦.٥	٠.١	٢.٦	٠.٩	٣.٩	١.٢	٢.٧	١٠٠.٠
الاعمار والاسكان	٥٧.٨	١٨.٥	١.٤	١٢.٤	٠	٠	٦.٧	٠.٧	٢.٥	١٠٠.٠
البلديات والاعمار	٤٠.٢	٩.١	٢٣.٢	٠	٠	٠	٢٦.١	١	٠.٤	١٠٠.٠
التجارة	٨٦.٢	٤.١	١.٦	٠	٧.١	٠	٠.٥	٠	٠.٥	١٠٠.٠
التربية	٨٠.١	٧.٥	٦.٥	١.٢	٠	٠	٣.٦	٠	١.١	١٠٠.٠
الثقافة	٨٦.٢	٣.٣	٤.٩	٠	٠	٠	٥.٢	٠	٠.٤	١٠٠.٠
الدفاع	٢٩.٤	٠.٢	٠.٧	٠	٦٩	٠	٠.٥	٠	٠.٢	١٠٠.٠
الزراعة	٤١.١	٢٠.٤	٢٥.١	٠	٠	٠	١٣.٢	٠.١	٠.١	١٠٠.٠
الصناعة	٦٩	٢١	٢.٤	٢.٢	٠	٠	٤.٣	٠	١.١	١٠٠.٠
العدل	٣٣.٢	٠	٠	٠	٠	٠	٦٦.٨	٠	٠	١٠٠.٠
العمل والشؤون الاجتماعية	٣٦.٦	٥٥.٢	٥.٤	٠	٠	٠	٢.٨	٠	٠	١٠٠.٠
الكهرباء	٢٣.٧	٤.١	١.٤	٠	٦٨.١	٠	٢.٦	٠	٠.١	١٠٠.٠
المالية	٠	٠.٩	٩٩.١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٠.٠
النفط	١٨.٣	٧٦	١	٠	٠	٠	٣.٣	٠.٧	٠.٧	١٠٠.٠
المجموع	٣٢.٤	٤٧.٨	٢.٢	١.٥	١٠.٥	٠.١	٤.٠	٠.٥	١.٠	١٠٠.٠

الفصل الثاني
((الملاحظات الرقابية المشتركة))

تضمنت التقارير الرقابية الصادرة عن هذا الديوان خلال السنة/٢٠١٦ عدداً من الملاحظات والحالات والظواهر التي تكرر حدوثها في العديد من الإدارات الخاضعة للرقابة، ولخطورتها وتأثيرها السلبي على كفاءة الادارة للمؤسسة والمال العام فقد خُصص الفصل الأول من التقرير السنوي للسنة/٢٠١٦ لاستعراض أبرزها، علماً بان البعض منها سبقت الإشارة إليه في التقارير السنوية السابقة التي أصدرها الديوان، إلا أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة بصددها واستمرار تأثيرها على الوضع المالي ونتائج النشاط في الإدارات المعنية بها ولكون العديد منها يشكل مخالفة لأحكام التشريعات النافذة فقد تم التأكيد عليها في هذا التقرير:-

١- الظواهر المشتركة :-

أ- تطبيقات القوانين والأنظمة والتعليمات:-

أولاً- قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤ :-

لم تقدم العديد من دوائر الدولة والشركات العامة بياناتها المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ الى هذا الديوان لتدقيقها وبيان الرأي بها ولغاية٢٠١٦/١٢/٣١ خلافاً للقانون المذكور اعلاه في حين كان يتوجب تقديمها قبل ٢٠١٦/٢/١، وكما مبين في الجدول رقم (٢) المرفق مع التقرير.

ثانياً- قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١(المعدل) :-

(١) عدم جدية بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها في تصفية ومعالجة الملاحظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي رغم تأكيداته ومتابعاته المستمرة، وعدم قيام البعض الآخر بالرد على هذه التقارير الأمر الذي يشكل مخالفة لأحكام المادة (٢- رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي المشار إليه أعلاه، ويبين الجدول رقم (٣) المرفق مع التقرير الوزارات والتشكيلات التي لم تقم بالاجابة على تقارير الديوان والملاحظات المبلغة بها.

(٢) من خلال اجراءات المتابعة للتقارير الرقابية والاجابات الواردة من الجهات الخاضعة للرقابة اتضح بأن البعض من تلك التشكيلات تقوم بالاجابة فقط على كتاب الارسال الذي يمثل خلاصة التقرير الرقابي الذي يهدف الى التركيز على اهم ما ورد في التقرير الاساسي بدلاً من الاجابة على كامل التقرير، فضلاً عن ان اغلب تلك الاجابات ترد بتوقيع الجهة الخاضعة للرقابة أو احد اقسامها دون توقيعها من قبل الوزير المعني أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة بالرغم من ان جميع كتب إرسال تلك التقارير من الديوان هي بتوقيع رئيس الديوان وان ذلك سيفوت الفرصة بعرض نتائج اعمال الرقابة امام المسؤول الاداري الاعلى لغرض مواكبته لتطور أعمال وزارته والتشكيلات التابعة لها.

(٣) إستمرار العديد من الادارات في تزويدنا ببياناتها المالية وهي غير مستوفية لمتطلبات إنجاز تدقيقها مما يستدعي اعادتها إلى هذه الادارات لاستكمالها ومن ثم تعاد في خارج الموعد المحدد قانوناً.

ثالثاً- قانون الشركات العامة رقم(٢٢) لسنة/١٩٩٧(المعدل) :-

على الرغم من ظهور نتيجة نشاط أغلب الشركات عجزاً مستمراً من سنوات سابقة بالإضافة إلى تجاوز العجز المتراكم لأغلب تلك الشركات نسبة(٥٠%) من رأسمالها، إلا أن الوزارات المعنية لم تقم بإعداد تقويم اقتصادي وتقديمه إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشان ذلك خلافاً للمادة(١٤) من القانون أعلاه، والجدول رقم(٤) يوضح ذلك.

ب- نتائج تنفيذ الموازنة الجارية والاستثمارية :-

خلافاً لتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية استمرت بعض الدوائر بالقيام بما يلي:-

أولاً- صرف مبالغ من تخصيصات الموازنة الاستثمارية(الرأسمالية) لأغراض الإنفاق الجاري(او التشغيلي) خلافاً للمادة (٧-ج) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة/٢٠١٥، وكما في الامثلة المدرجة في الجدول رقم (٥) المرفق مع التقرير.

ثانياً- إنخفاض نسب تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية لبعض الادارات الى مادون نسبة (٢٥%) وكما في الامثلة الواردة في الجدول رقم (٦) المرفق مع التقرير.

ج- المشاريع المسحوبة من المقاولين :-

قيام العديد من الإدارات بسحب المشاريع من المقاولين خلال الفترة من ١/١ ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١ ولأسباب مختلفة منها (عدم الالتزام بإنجاز الالتزامات التعاقدية وشروط التعاقد، التلكؤ وعدم الجدية بالعمل، عدم الاستجابة للإنذارات، توقف الشركة عن العمل)، وقد بلغ إجمالي عدد المشاريع المسحوبة للفترة أعلاه (٧٦) مشروع ،وكما مبين في الجدول رقم(٧) المرفق مع التقرير.

د- تعدد مصادر التمويل :-

تم ملاحظة استمرار تعدد مصادر التمويل لادارات ممولة مركزيا وشركات عامة خلال السنة/ ٢٠١٦ لتنفيذ مشاريعها ولمتطلباتها التشغيلية بالإضافة إلى التمويل من الموازنتين الجارية والاستثمارية حيث لوحظ وجود(موازنة تنمية الأقاليم، القروض الخارجية، مشاريع ممولة من البترودولار، ومصادر تمويل اخرى) الأمر الذي يخل بمبدأ وحدة الموازنة وصعوبة السيطرة على حركة التدفق النقدي وتشويه عرض المصروفات في تلك التشكيلات وتوحيد الحساب الختامي للدولة والجدول رقم(٨) المرفق مع التقرير يبين امثلة عن حالات تعدد مصادر التمويل في الوزارات.

هـ- الموجودات الثابتة والمخزنية :-

إستمرار حالات الخلل والضعف في إجراءات الرقابة والسيطرة على تلك الموجودات، نذكر منها ما يلي:-

أولاً- لم يتم مسك سجل محاسبة (١٣) للسيطرة على الموجودات الثابتة من قبل العديد من التشكيلات مما أدى إلى عدم مطابقة نتائج الجرد وتحقيق السيطرة عليها .

ثانياً- خلافاً لتعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم(٩٣٤٣) المؤرخ في ٢٠٠٦/١٠/١٩ المعطوف على كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم(٨٩٨٧) في ٢٠٠٦/١٠/١٥ لاحظنا ما يلي :-

(١) لم تقم بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها بتشكيل لجان جرد ومطابقة الموجودات الثابتة كما لم يتم إجراء الجرد في نهاية السنة المالية بالرغم من مسكها سجلات بموجوداتها الثابتة.

(٢) قيام بعض الوزارات والدوائر التابعة لها بجرد موجوداتها الثابتة كما في نهاية السنة المالية إلا انها لم تقم بمطابقة نتائج الجرد مع السجلات مما أدى إلى فقدان الجدوى من عملية الجرد.

(٣) أظهرت مطابقة نتائج الجرد للموجودات الثابتة والمخزنية مع السجلات المختصة لبعض التشكيلات وجود العديد من الفروقات بالزيادة والنقصان لم يتم تحديد أسبابها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

(٤) عدم قيام بعض الوزارات بتنظيم القيود النظامية المتقابلة للسيطرة على الموجودات الثابتة والمخزنية وتثبيتها في السجلات المالية كما نصت عليه الفقرات(٧ و٨) من تعليمات النظام المحاسبي الحكومي لسنة/١٩٨٩.

(٥) توجد لدى بعض التشكيلات العديد من الآليات والأجهزة العاطلة عن العمل ومنذ سنوات سابقة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإصلاحها أو بيعها وفق القوانين النافذة.

و- أرصدة الحسابات المدينة والدائنة والسلف والأمانات :-

أظهرت التقارير الرقابية زيادة كبيرة في أرصدة الحسابات المدينة والدائنة والسلف والأمانات سواء لدى الإدارات الحكومية الممولة مركزياً أو الشركات العامة ودوائر التمويل الذاتي فضلاً عن التقرير الرقابي عن الحساب الختامي لجمهورية العراق، وقد تمثلت الملاحظات الرقابية عموماً بتراكم تلك الارصدة من سنة لأخرى بحيث اصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الإدارات والخزينة العامة في متابعة تصفيتها علماً بأن تلك الحسابات تعتبر من الحسابات الوسيطة ذات الطبيعة المؤقتة التي تتطلب المتابعة والتصفية الآنية حال إنتهاء الغرض من صرفها أو قبضها لتجنب المشاكل والصعوبات الناجمة من تراكمها، ومن أهم الملاحظات المشخصة حول الأرصدة المدينة والدائنة ما يلي :-

أولاً- بالرغم من إرسال أغلب التشكيلات كتب التأييد بالأرصدة المدينة والدائنة إلا أنه لم ترد أية إجابة من قبل الجهات المرسلة إليها مما تعذر علينا التحقق من صحة تلك الأرصدة ،الأمر الذي يتطلب تبليغ الدوائر والشركات والمصارف بتقديم التأييدات المطلوبة منها إلى الجهات المدينة أو الدائنة خلال اسبوعين من تاريخ وصول التأييد.

ثانياً- لدى أغلب التشكيلات أرصدة مدينة ودائنة وسلف وامانات موقوفة من سنوات سابقة والجدولين رقم (٩) و(١٠) المرفقين مع التقرير يبين امثلة على ذلك.

ثالثاً- أظهرت السجلات المالية لبعض التشكيلات أرصدة مدينة ودائنة وسلف وامانات مخالفة لطبيعتها المحاسبية يتوجب معالجتها وكما مبين في الجدولين رقم (١١) و(١٢) المرفقين مع التقرير يبين أمثلة على ذلك .

ز- الموجود النقدي: -

لم تقم اغلب الدوائر بتصفية الموقوفات الظاهرة في مطابقات كشوفات المصارف والتي قد تتضمن حالات تلاعب في الموجودات النقدية والمتمثلة بما يلي:-

أولاً - الصكوك الموقوفة وبمبالغ كبيرة البعض منها مدور من سنوات سابقة .

ثانياً- الإيداعات الظاهرة في السجلات وغير ظاهرة في كشف المصرف وبالعكس .

ثالثاً- المسحوبات الظاهرة في كشف المصرف ولم تظهر في السجلات .

ح- السيارات المملوكة من قبل الدولة :-

أولاً- وجود سيارات معارة إلى دوائر أخرى أو بذمة موظفين خارج الخدمة أو لدى قوات عسكرية لم يتم إعادتها لدوائرها، مما يتطلب إعادة السيارات المملوكة للغير خلال(٦) اشهر وإجراء تسليم وتسلم اصولي بعد الفحص وتثبيت واقع حال على ان تستحصل موافقة وزارة المالية بالنسبة للسيارات المملوكة للوحدات الممولة مركزياً لاستمرارها لدى الجهات المستفيدة على ان تسترد بأي حال من الأحوال خلال سنة من تاريخه، اما السيارات المملوكة للوحدات الممولة ذاتياً فيتم نقلها حصراً بين الوحدات الممولة ذاتياً ضمن الوزارة نفسها أو الدائرة غير المرتبطة بوزارة بموافقة الوزير المختص على أن يتم إستردادها خلال سنة من تاريخه ولغير هذه الحالات يتم إعادتها فوراً إلى الجهات المالكة لها، وكما مبين في الجدول رقم(١٣) المرفق مع التقرير.

ثانياً-عدم قيام عدد من الدوائر بإتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص السيارات المسروقة أو بطيء الإجراءات القانونية المتخذة من قبل دوائر أخرى وتحديد المسؤولية التقصيرية عنها ضماناً لحقوق الدولة والجدول رقم(١٤) المرفق مع التقرير يبين الدوائر التي لم تقم باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن هذا الموضوع.

ثالثاً- عدم قيام العديد من الإدارات بتوثيق ملكية السيارات المشتراة من قبلها بتسجيلها لدى دوائر المرور العامة.

ط- التجاوز على ممتلكات الدولة :-

أشرت نتائج التدقيق ضعف الإجراءات المتخذة من قبل إدارات الدولة لإزالة التجاوزات الحاصلة من قبل الغير على ممتلكاتها من أراضي ومباني ووفقاً لما ورد في كتاب مجلس الوزراء المرقم (١٧٣٤٩) في ٢٠٠٥/١٢/١١ رغم حاجتها إليها كما مبين في الجدول رقم (١٥) المرفق مع التقرير.

ي- حصة الخزينة من أرباح الشركات العامة :-

إستمرار العديد من الشركات العامة بعدم تسديد حصة الخزينة من الأرباح بالرغم من قيام دائرة المحاسبة في وزارة المالية بمتابعة إستحصال حقوق الخزينة من أرباح الشركات العامة حيث قامت بمفاتحة الشركات العامة ومطالبتها بتسديد حصة الخزينة بالتعميمين المرقمين (٣١٤٢ و ٤٦٤٨) في (٣/٨ و ٢٠١١/٣/٣٠) على التوالي، والجدول رقم (١٦) المرفق مع التقرير يبين مستحقات الخزينة المترتبة بذمة عدد من الشركات وحسب الوزارات .

ك- سجل التوحيد :-

لم تقم بعض الدوائر بإرسال سجل التوحيد والذي يتضمن أرصدة الحسابات المتراكمة الى وزارة المالية لغرض المصادقة عليه للسنة موضوع التدقيق والسنوات السابقة حيث تؤشر المصادقة صحة تلك الأرصدة، مما يجعل عملية مطابقة البيانات المالية مع سجل التوحيد الممسوك من قبل الإدارة غير فاعلة ولا تعطي مؤشراً على صحة ودقة تلك البيانات وكما في الجدول رقم (١٧) المرفق مع التقرير.

ل- كشف التدفق النقدي:-

لم تقم بعض الدوائر بتقديم أو إعداد كشف التدفق النقدي وفقاً لمتطلبات القاعدة المحاسبية رقم(٧) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق رغم أهمية هذا الكشف في توفير معلومات حول التدفقات النقدية لمستخدمي البيانات المالية بقصد إيجاد أُسس تساعد في تحديد وتقويم قدرة الإدارات الحكومية على توليد النقد ومجالات إستخدامه وتوقيتاته ودرجة التأكد من تحققه في المستقبل وكما في الجدول رقم(١٨) المرفق بالتقرير.

م- الأرصدة المدينة والدائنة :-

لم تقدم إلى الديوان أغلب تأييدات الأرصدة المدينة والدائنة من الجهات ذات العلاقة بالرغم من قيام بعض الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن بطلب تأييدات لهذه الأرصدة من تلك الجهات ، إلا انه لم ترد أغلب التأييدات من تلك الجهات كما في٢٠١٥/١٢/٣١ وكما في (الشركة العامة لصناعة السيارات/الاسكندرية، شركة الفارس العامة، شركة التحدي العامة، الشركة العامة لصناعة الإطارات في النجف الاشرف، الشركة العامة للحديد والصلب، شركة صناعات الأصباغ الحديثة) ، وكذلك الحال فيما يخص شركات القطاع المختلط وكما في (شركة الهلال الصناعية، الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، الشركة العراقية لصناعة وتجارة الكارتون ومستلزماتها، شركة الصناعات الخفيفة، شركة فندق السدير، الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية، شركة فندق بغداد، الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية شركة فنادق المنصور، شركة فندق فلسطين ، الشركة العراقية للنقل البري)، وقد أوصى الديوان بضرورة متابعة الحصول على تأييدات الجهات المذكورة للاطمئنان إلى صحة الأرصدة المثبتة في السجلات.

٢- الكتب خارج التقارير :-

أ- كتاب دائرة الشؤون الفنية والدراسات ذي العدد (٢/٥/١٢٨٦٣) في ٢٠١٧/٦/١٨ الموجه الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ اللجنة العليا للتنسيق بين المحافظات عن الإيرادات والمصروفات خارج الموازنة لمجالس المحافظات لسنة /٢٠١٦ والذي تضمن ملاحظات مشتركة وملاحظات خاصة لمجالس المحافظات في(واسط، البصرة، القادسية، بابل، كربلاء المقدسة) ، وأدناه أهم الملاحظات المشتركة :-

أولاً- لم تتحقق أي إيرادات أو مصروفات خارج الموازنة لدى كل من مجلسي محافظة بغداد ومحافظة المثنى.

ثانياً-استمرار بعض مجالس المحافظات بجباية الإيرادات خارج الموازنة خلال سنة/٢٠١٦ خلافا للمادة (٢٨/أولاً) والمادة (١١٠/ثالثاً) والمادة (١٣/ثانياً) من الدستور والمادة (١٧) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة /٢٠١٦ والتي نصت على (على مجالس المحافظات كافة الالتزام بما ورد بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٧) لسنة /٢٠١٢ بشأن تعطيل صلاحية مجالس المحافظات في إصدار التشريعات المحلية المتعلقة بفرض الضرائب والرسوم لحين انتهاء اللجنة المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن تطبيق المادة (٤٤،٤٥) من قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم(٢١) لسنة /٢٠٠٨ (المعدل) والتي عطلت صلاحية مجالس المحافظات في فرض رسوم والضرائب ما لم يصدر قانون اتحادي من السلطة المركزية يبين فيه نوع الضرائب ووعائها ونوع الخدمات التي تستوفى عنها) وكما مبين في أدناه:-

اسم مجلس المحافظة	الملاحظات
مجلس محافظة واسط	بموجب قرار أصدره المجلس المرقم (١٧) في ٢٠٠٩/٧/٢
مجلس محافظة ميسان	قرار المجلس المرقم (٤٠) في ٢٠١٤/٧/٩
مجلس محافظة البصرة	القرارقم (١٠٢١) في ٢٠٠٥/٤/٢٥إستنادا لقرار المحكمة الاتحادية رقم (١٦) لسنة /٢٠٠٨
مجلس محافظة بابل	قانون رسوم توزيع المشتقات النفطية رقم(٣) لسنة/٢٠٠٩ والصادر من المجلس

وقد أوصى الديوان بضرورة الالتزام بالمواد الدستورية وقرار مجلس الوزراء وتعليمات تنفيذ الموازنة أعلاه.

ثالثاً- لم تقم عدد من مجالس المحافظات بتسديد مبالغ الإيرادات المتحققة (خارج الموازنة) لسنة/ ٢٠١٦ والسنوات السابقة الى وزارة المالية بعد تسجيلها إيراداً نهائياً خلافاً لقانون الموازنة الاتحادية لسنة /٢٠١٦ رقم (١) الفصل الأول – الإيرادات المادة (١-ثالثا) التي تنص على (تقيد مبالغ التبرعات الممنوحة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بعد قبولها من وزارة المالية الاتحادي إيراداً نهائياً للخزينة العامة الاتحادية على أن يقوم وزير المالية بتخصيصها الى إعتمادات الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة للصرف وفقاً للأغراض التي منحت لأجلها) .

اسم مجلس المحافظة	مبلغ الإيراد/دينار	الملاحظات
مجلس محافظة واسط	٩٨٩٢١٥٤٠٠٠	تم تسجيلها في حساب الإيرادات في سجلات الوحدة الحسابية الخاصة بصندوق دعم واسط
مجلس محافظة ميسان	٨٨٩١٢٥٠٠٠	تم تسجيلها في حساب الأمانات
مجلس محافظة البصرة	١٤٤٦٣٠٠٠٠٠٠	تم تسجيلها في حساب إيرادات متنوعة
مجلس محافظة بابل	٢٤٥٤١٩٥٢٠٤٧	تم تسجيلها في حساب الإيرادات

وقد أوصى الديوان بضرورة إشعار وزارة المالية بتلك المبالغ بعد تسجيلها إيرادا نهائيا لغرض إعادة تخصيصها حسب قانون الموازنة الاتحادية لسنة /٢٠١٦ رقم (١) الفصل الأول –الإيرادات المادة (١- ثالثا) مستقبلاً .

ب- كتاب الديوان المرقم (١٣٧٥١) في ٢٠١٦/٨/١٨ الموجه الى وزارة التخطيط /دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية وبناءاً على ماجاء بكتاب وزارة الكهرباء/الدائرة الاقتصادية المرقم (٧٤٧٣٩) في ٢٠١٥/١١/١٨ الخاص بموضوع الاستخدام الميسر لموارد الجباية كسلف لتمويل موازنتي وزارة الكهرباء (التشغيلية والاستثمارية) حيث بيّن الديوان بأن مديريات التوزيع التابعة لوزارة الكهرباء هي من الدوائر الممولة ذاتياً وان صرف موارد الجباية الخاصة بهذه المديريات من قبل وزارة الكهرباء كسلف لتمويل الموازنة الاستثمارية للمديريات العامة يُعد مخالفاً لأحكام القسم (٨) من قانون الإدارة المالية رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤(المعدل) من حيث استخدامها لتمويل الموازنة الاستثمارية لتلك المديريات،علماً إن هناك لجنة مشكلة بموجب كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم (م. ر.و/٥٢٠٨) في ٢٠١٦/٤/١٨ بصدد مناقشة الموضوع ولم تنهِ أعمالها لغاية تاريخه.

ج- كتاب الديوان/ دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع المرقم (١٢٨٣٦/١/٤/٤) في٢٠١٦/٨/٨ والموجه الى السيد رئيس مجلس الوزراء والخاص بتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية ومستوى كفاءة تنفيذها،وفيما يخص (مشروع ماء البصرة الكبير) والذي يعتبر من المشاريع الإستراتيجية طويلة الأمد والممول ضمن اتفاقية القرض بين الحكومتين العراقية واليابانية الموقعة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨ وبكلفة (٧٢٩٤٣) ين ياباني (اثنين وسبعين ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعين ين ياباني) حيث بلغت نسبة الإنجاز الفني للمشروع لغاية تاريخ إعداد التقرير الخاص بالمشروع (شباط/ ٢٠١٦) لا يتعدى نسبة (١٠%) من اجمالي المشروع رغم انقضاء كامل المدة للمشروع تقريبا" والبالغة (٨) سنوات ويعود سبب ذلك الى عدم المباشرة بالمرحلتين الأولى والثانية التي تمول من الجانب الياباني حيث اقتصر على المرحلتين الثالثة والرابعة.

د- كتب ديوان الرقابة المالية الاتحادي الموجهة الى وزارة الصحة/ مكتب المفتش العام المرقمة (١٠١٥٤، ٢١٢٠٠، ١٧٦١٧) في (٢٠١٦/٦/١٤، ٢٠١٦/١٠/١٩، ٢٠١٦/١٢/٥)على التوالي حيث أظهرت نتائج تدقيق عينة من سجلات العمليات في المستشفيات بعد أوقات الدوام الرسمي الذي تم إقراره بموجب الأمر الوزاري المرقم(٢٧٩٥) في٢٠١١/٤/١٢ الصادر عن مكتب وزير الصحة وجود عمليات جراحية تسجل في السجلات على انها بعد أوقات الدوام الرسمي لكنها في واقع الحال أُجريت أثناء الدوام الرسمي وذلك بهدف الحصول على الحوافز ، حيث طلب الديوان إجراء التحقيق بالموضوع أعلاه.

هـ- كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي/ دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع المرقم (١٩٣٨) في ٢٠١٦/٢/١ الموجه الى هيأة النزاهة حول تدقيق العقود وبصدد المخالفات التي رافقت تنفيذ العقود المبرمة بين وزارة التجارة/الشركة العامة لتجارة الحبوب مع شركة (سيف إنترنشنال)- بريطانية الجنسية لتوريد مادة الرز البسمتي، حيث قامت الشركة المتعاقد معها وبموجب رسائل الكترونية وجهتها الى الشركة العامة لتجارة الحبوب بتاريخ ١٢و٢٠١٥/٥/١٩ تبين شحن كامل البضاعة البالغة كميتها(٦٠) الف طن بالرغم من تبليغها بعدم توقيع العقد من قبل الشركة العامة لتجارة الحبوب وعدم فتح اعتماد مستندي وذلك بموجب الرسالة الالكترونية المرقمة (٥٩٢) في٢٠١٥/٤/١٦ من شركة تجارة الحبوب حيث لم تكتمل العلاقة العقدية بين الطرفين وان قسم العقود العامة في الوزارة قد بين بأن الوزارة غير مسؤولة عن أي شحنة من المادة المذكورة من الناحية القانونية وبموجب مذكرتهم الداخلية المرقمة (م/بلا) في ٢٠١٥/٥/١٧ الموجهة لوزير التجارة .

و- كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (١٣٥٢٤) في ٢٠١٦/٨/١٦ الموجه الى مجلس النواب المتضمن أهم الملاحظات المتكررة في تقارير الديوان الصادرة عن العقود، وادناه أهم الملاحظات :-

أولاً- التعاقد دون توفر التخصيص المالي خلافاً للمادة (٣-أولاً-ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة) والفقرة (٢) من القسم (٩) من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة/٢٠٠٤ والفقرة (ب)من القسم (١٠) من قانون العقود العامة رقم (٨٧) لسنة/٢٠٠٤.

ثانياً- عدم تقديم دراسة جدوى اقتصادية لمعظم المشاريع المتعاقد على تنفيذها خلافاً للمادة (٢- أولاً- أ)من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤.

ثالثاً- عدم دقة وتحديث الكلف التخمينية خلافاً للمادة(٣- أولاً- ب)من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة)،والمادة (٢-أولاً- د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤.

رابعاً- استخدام أسلوب الدعوة المباشرة على الرغم من عدم توفر مبرراتها في التعاقد خلافاً للمادة (٣-خامساً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤.

خامساً- التعاقد مع جهات غير رصينة ومعتمدة خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٥٤٢٧) في ٢٠٠٩/٥/٢٥ والذي حدد المعايير الواجب إعتمادها عند تحديد الشركات الرصينة.

سادساً-قبول خطابات ضمان لاتغطي فترة تنفيذ وصيانة المشروع خلافاً لكتاب وزارة التخطيط المرقم(٤٤٠١) في ٢٠٠٩/٤/١٤ والذي ينص على (ان تكون خطابات الضمان نافذة الى مابعد انتهاء فترة الصيانة وتصفية الحسابات الختامية).

سابعاً- عدم تقديم براءة الذمة من قبل المقاول الى جهة التعاقد عند الإحالة خلافاً لكتاب وزارة المالية/الهيئة العامة للضرائب المرقم (٢٩س/١٥٢٩) في ٢٠١٢/٦/٢٦.

ز- كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي/الدائرة القانونية المرقم (٨٠٤٥/٤/١٩) في ٢٠١٦/٥/١٢ الموجه الى محافظة كركوك/ مكتب المحافظ وبالإشارة لتقرير الديوان المرقم (١١٩٩١/٧/٥/٧) في ٢٠١٢/٦/٥ حول إجراء التحقيق بتدقيق العقد المحال لشركتي (سروشيك للمقاولات) و(صقر المنار للمقاولات) حول مشروع بناء مستشفى عام في الحويجة بسعة (٢٠٠) سرير حيث تم تشخيص العديد من الملاحظات بخصوص إجراءات تنفيذ العقد والتي بموجبها طلب الديوان التحقيق فيها وإعلامه بنتائج التحقيق وندرج أدناه بعض من تلك الملاحظات :-

أولاً- عدم وجود دراسة جدوى اقتصادية للمرحلة الأولى ذات سعة (١٠٠) سرير للمستشفى المذكور حيث لم يتم الطلب من دائرة صحة كركوك إعداد تلك الدراسة في حينه وتم إرسال الكشف التخميني الخاص بالمشروع على أساس مستشفى ذات (١٠٠) سرير.

ثانياً- قامت محافظة كركوك بالترويج لأمر غيار رقم (١) لغرض تنفيذ أعمال الأسس وبما يتلائم مع الأسس والتوسع المطلوب يتضمن حذف فقرات بقيمة (٤٧٤١) مليون دينار (أربعة مليارات وسبعمائة وواحد وأربعين مليون دينار) واستحداث فقرات بقيمة (٥٤٧٤) مليون دينار(خمسة مليارات وأربعمائة وأربعة وسبعين مليون دينار)أي بزيادة مقدارها (٧٣٣) مليون دينار(سبعمائة وثلاثة وثلاثين مليون دينار)،على الرغم من عدم وجود وفر مالي بذلك التجاوزعلى الكلفة الكلية للمشروع، علماً ان نسبة التنفيذ لأعمال المقاولة بلغت بحدود (٧٥%)، وقد بينت دائرة صحة كركوك بموجب كتابها المرقم (١٨٩٣٠) في ٢٠١٤/٨/١٩ الموجه لمحافظة كركوك/الحسابات بأن المبالغ المستحقة لمشروع مستشفى الحويجة سعة (٢٠٠) سرير بلغت (٢٠٧١١) مليون دينار (عشرون مليار وسبعمائة وأحدى عشر مليون دينار) بموجب كتابهم المرقم (١٥٩٦٣) والخاصة بذرعة واقع الحال في حين ان المبالغ المصروفة بموجب سند الصرف المرقم (١٨٠٨) في ٢٠١٤/٧/٢٠ هي بمبلغ (٢٣١٣٠) مليون دينار (ثلاثة وعشرين مليار ومائة وثلاثين مليون دينار) ، ولا يوجد ما يشير الى قيام المحافظة بالإجابة على الكتاب أعلاه .

ح- أظهر كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي دائرة النشاط الصناعي المرقم (١٦١١٣) في ٢٠١٦/٩/٢٧ والموجه للأمانة العامة لمجلس الوزراء حول نوعية الوقود المجهز لمحطات الطاقة الكهربائية /الوحدات الغازية حيث أشار الكتاب أعلاه إلى وجود انحرافات في مواصفات الوقود (النفط الخام) المجهز للمحطات الغازية لاحتوائه على عنصري الكبريت والرصاص الذي يؤثر على العمل التشغيلي للمحطات الغازية إضافة إلى ارتفاع نسبة أملاح الصوديوم و البوتاسيوم وكذلك احتواء النفط الأسود المجهز لتلك المحطات على عنصر الفناديوم الذي يؤدي إلى تلف الوحدات الإنتاجية مما يضطر الوزارة المختصة بشراء معطل الفناديوم للتخلص من العنصر المذكور الموجود في النفط الأسود وبكلف تصل إلى ملايين الدولارات وانشغال ملاك المحطات بعمليات المعالجة الكيمياوية التي لا مبرر لها ، وقد أوصى الديوان بضرورة قيام وزارة النفط بإعداد خطط مستقبلية لإنشاء وحدات إنتاجية تقوم بعملية فصل عنصر الفناديوم على أن يقترن ذلك بدراسة الجدوى الاقتصادية لتنفيذها.

ط- كتاب الديوان المرسل الى وزارة الصحة/مكتب المفتش العام بالعدد(٦/٢٠/١/١/٦٩١٥) في ٢٠١٥/٤/١٩ حول حالة التلاعب في سجلات الصرف اليومي للاشعة الخاص بمستشفى الواسطي من خلال أسماء وهمية في السجل اليومي للافلام العادية وسجل(CR) حيث تبين وجود تكرار في اسماء المرضى المسجلين في سجل الفحوصات اليومية في نفس اليوم وفي أيام متقاربة مع العرض ان إدارة المستشفى قامت بإتلاف أوراق الفحص التي يتم على ضوءها صرف أفلام الاشعة فضلاً عن عدم خضوع سجلات الفحوصات الى عملية التدقيق من قبل شعبة التدقيق الداخلي في المستشفى.

ي- كتاب الديوان المرسل الى وزارة الصحة/مكتب المفتش العام بالعدد(٦/٢٠/١/١/٤٨٥١) في٢٠١٦/٣/١٦ بخصوص (الجرائم المخلة بالثقة) حول صرف مخصصات لأعضاء مجلس إدارة العيادات الطبية الشعبية من غير العاملين.

ك- كتاب الديوان المرسل الى وزارة الصحة/مكتب المفتش العام بالعدد(٦/٢٠/١/١/٦٠٦٢) في ٢٠١٥/٤/٥ حول وجود تلاعب وتزوير في مستندات شراء الادوية والمستلزمات الطبية من الأسواق المحلية في المركز العراقي لأمراض القلب لدائرة مدينة الطب.

٣- ملاحظات العقود المشتركة:-

أ- التأخر في توقيع العقود بعد صدور أمر الإحالة وتبليغ المناقصين الفائزين عن المدة البالغة (١٤) يوم وبدون توجيه إنذار، خلافاً للمادة (٧- عشرون- ب ، ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة /٢٠٠٨ (المعدلة) والمادة (١٠/أولاً/أ/ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤ والمادة (١٦) من الضوابط رقم (٣) تسهيل تنفيذ أحكام تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤، والجدول رقم (١٩) يتضمن أمثلة عن ذلك.

ب- تأخر لجان فتح العطاءات في فتح العروض التجارية خلافاً للمادة (٦- خامساً-ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة)، والجدول رقم (٢٠) يتضمن أمثلة على ذلك.

ج- لم تقم بعض الشركات المتعاقد معها بتقديم أعمالاً مماثلة، خلافاً للمادة (٧-عاشراً-ح) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة /٢٠٠٨ (المعدلة)، والجدول رقم (٢١) يتضمن أمثلة على ذلك.

د- التعاقد دون توفر التخصيص المالي، خلافاً للمادة (٣-أولاً-ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة) والفقرة (٢) من القسم (٩) من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة /٢٠٠٤ والفقرة (ب) من القسم (١٠) من قانون العقود العامة رقم (٨٧) لسنة /٢٠٠٤، والجدول رقم (٢٢) يتضمن أمثلة على ذلك.

هـ- لم يتم تقديم الحسابات الختامية الخاصة بالجهات المتعاقد معها لآخر سنة لمعرفة الكفاءة المالية لتلك الجهات، خلافاً للمادة (٧-عاشراً-ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة /٢٠٠٨ (المعدلة) وخلافاً للفقرة (أولاً/س) من الضوابط رقم (١) لتسهيل تنفيذ تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤ ، والجدول رقم (٢٣) يتضمن أمثلة على ذلك.

و-عدم تقديم دراسة جدوى اقتصادية لمعظم المشاريع المتعاقد على تنفيذها، خلافاً للمادة (٢/أولاً/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤، وكما في الأمثلة الموضحة في الجدول رقم (٢٤).

ز-عدم قيام جهات التعاقد بالتأكد من صحة صدور شهادة التأسيس أو هويات تسجيل وتصنيف المقاولين العراقيين للجهات المتعاقد معها، خلافاً للمادة (٧- ثامن عشر) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة /٢٠٠٨ (المعدلة)، والجدول رقم (٢٥) يتضمن أمثلة على ذلك.

ح- لم تقم لجان تحليل العطاءات باحتساب نسب الترجيح للعروض المالية والفنية لأغراض المفاضلة والترشيح وإختيار العطاءات، خلافاً للمادة (٧/حادي عشر) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/ ٢٠٠٨ (المعدلة) ، مع العرض أن جهات التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات، استناداً إلى الفقرة (هـ) من الضوابط رقم (١) من تعليمات لمقدمي العطاءات في وثائق المناقصة والصادرة عن وزارة التخطيط و الجدول رقم (٢٦) يتضمن أمثلة على ذلك.

ط- عدم دقة وتحديث الكلف التخمينية، خلافاً للمادة (٣-أولاً-ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة)، والمادة (٢/أولاً/د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/ ٢٠١٤ والجدول رقم (٢٧) يتضمن أمثلة على ذلك.

ي- إستخدام أسلوب الدعوة المباشرة على الرغم من عدم توفر مبرراتها في التعاقد، خلافاً للمادة (٣-خامساً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(٢) لسنة/ ٢٠١٤، والجدول رقم (٢٨) يتضمن أمثلة على ذلك.

ك- القيام بإعداد العقد وتنظيمه باللغة الانكليزية فقط، خلافاً للمادة (٨-سابعاً-أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة /٢٠٠٨ (المعدلة)، والجدول رقم (٢٩) يتضمن أمثلة على ذلك.

ل- عدم القيام بإعلام كل من وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات بإسم المتعاقد وعنوانه ومبلغ العقد ومدته حال إكمال إجراءات توقيع العقود، خلافاً للمادة (٨-خامساً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨(المعدلة)، والجدول رقم (٣٠) يتضمن أمثلة على ذلك.

م- عدم تحديد نسبة التحميلات الإدارية في العقد، خلافاً للمادة (١٦/خامساً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/ ٢٠٠٨ (المعدلة) والمادة (١٠/ثالثاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤، والجدول رقم (٣١) يتضمن أمثلة على ذلك.

ن-عدم قيام بعض الجهات بإرسال العقود أو التأخر بإرسالها إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي لغرض تدقيقها وإبداء الرأي بشأنها، خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٧٢٨٨) في ٢٠٠٥/١٢/١١، والجدول رقم (٣٢) يتضمن أمثلة على ذلك.

س- عدم إستكمال المعلومات المطلوبة في إستمارة المعلومات الخاصة بملحق العقد أو ارفاقها بالعقد، خلافاً لكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (١١٢٧/١٥/١/١) في ٢٠٠٦/٢/١٤ والجدول رقم (٣٣) يتضمن أمثلة على ذلك.

ع- عدم قيام بعض الجهات بمفاتحة وزارة التخطيط لغرض التحقق من صحة وسلامة موقف الجهات المتعاقد معها من الناحية القانونية (القائمة السوداء)، خلافاً لتعليمات مجلس الوزراء بكتابه المرقم (١٤٣٨) في ٢٠٠٥/٢/١٧ والفقرة (ثانياً – د) من الضوابط رقم (٣) الصادرة عن وزارة التخطيط بموجب تعميمها ذي العدد (١٥٧٩٢/٧/٤) في ٢٠١٤/٧/٢٠، والجدول رقم (٣٤) يتضمن أمثلة على ذلك.

ف- التعاقد مع جهات غير رصينة ومعتمدة، خلافاً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٥٤٢٧) في ٢٠٠٩/٥/٢٥ والذي حدد المعايير الواجب إعتمادها عند تحديد الشركات الرصينة، والجدول رقم (٣٥) يتضمن أمثلة على ذلك.

ص- قبول خطابات ضمان لا تغطي فترة تنفيذ وصيانة المشروع، خلافاً لكتاب وزارة التخطيط المرقم(٤٤٠١) في ٢٠٠٩/٤/١٤ والذي نص على (أن تكون خطابات الضمان نافذة إلى ما بعد انتهاء فترة الصيانة وتصفية الحسابات النهائية)، والجدول رقم (٣٦) يتضمن أمثلة على ذلك.

ق- لم تقم بعض الجهات بمفاتحة وزارة التخطيط بخصوص تدريب الكادر في الخارج، خلافاً لإعمام وزارة المالية المرقم (٤٦٠٣٢) في ٢٠٠٩/١٠/١٩، إضافة إلى عدم الإشارة ضمن فقرات العقد إلى عدد الملاك المفترض تدريبه خارج العراق، والجدول رقم (٣٧) يتضمن أمثلة على ذلك.

ر- عدم مفاتحة جهاز المخابرات الوطني بخصوص المواد المجهزة، خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (د ت /١١٢٩/٣) في ٢٠١٢/١/١٠، والجدول رقم(٣٨) يتضمن أمثلة على ذلك.

ش- عدم إرفاق استمارة متابعة خطابات الضمان، خلافاً لكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (١٣٤٦٢/٣/١/١) في ٢٠٠٩/١٠/١٣، والجدول رقم (٣٩) يتضمن أمثلة على ذلك.

ت- عدم قيام قسم التدقيق الداخلي بتدقيق جميع مراحل العقد وتنفيذه وإضبارة العقد خلافاً لإجراءات الرقابة والضبط الداخلي، والجدول رقم (٤٠) يتضمن أمثلة على ذلك.

ث- عدم تقديم ما يبين حجب البطاقة التموينية، خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون اللجان بالعدد (س.ل.١/٧/٣/٢٥٤٣) في ٢٠١١/١/٢٣، والجدول رقم (٤١) يتضمن أمثلة على ذلك.

خ- قيام بعض الجهات بالتعاقد مع الشركات المجهزة قبل إستحصال خطاب الضمان عن حسن الأداء وبدون كتاب رسمي صادر عن المصرف المختص، بالإضافة إلى عدم إجابتها للمصرف مصدّر خطاب الضمان بكتاب رسمي يؤيد إستلام النسخة الأصلية لخطاب الضمان، خلافاً لما جاء بتعليمات البنك المركزي العراقي ذي العدد (٣٢٠٨/١٤/٣/٩) في ٢٠٠٧/١١/١١، والجدول رقم (٤٢) يتضمن أمثلة على ذلك.

ذ-عدم تقديم شهادات المنشأ، خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٥١٧٠) في ٢٠١٣/٥/١٦ والذي ينص على (وجوب تصديق شهادات المنشأ لكافة البضائع والتعاقدات الحكومية وعند تقديم شهادات المنشأ مصدقة يؤخذ تعهد من مخول الجهة الحكومية بتقديمها خلال (٩٠) يوماً وبخلافه فإن لهيئة الكمارك إتخاذ ما تراه مناسباً وفقاً للقانون وتحرم الجهة المتلكئة من الاستفادة من تقديم الشحنات القادمة)، والجدول رقم (٤٣) يتضمن أمثلة على ذلك.

ض- عدم تقديم براءة ذمة من قبل المقاول إلى جهة التعاقد عند الإحالة خلافاً لكتاب وزارة المالية/الهيئة العامة للضرائب المرقم (٢٩ س/١٥٩٧) في ٢٠١٢/٦/٢٦ ، والجدول رقم (٤٤) يتضمن أمثلة على ذلك.

ظ- عدم مصادقة العقد من قبل الدائرة القانونية في التشكيلات بصفتها كاتب عدل، خلافاً لقانون كتاب العدول رقم (٢٣) لسنة/١٩٩٨ وتعديلاته، والجدول رقم (٤٥) يتضمن أمثلة على ذلك.

غ- وجود تعارضات في مواقع العمل و التأخر في تسليم الجهة المنفذة موقع العمل جاهزاً خلافاً للمادة (٣- أولاً- هـ ، و، ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨(المعدلة) والمادة (٢-أولاً-ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤، والجدول رقم (٤٦) يتضمن أمثلة على ذلك.

الفصل الثالث
((نتائج تنفيذ رقابة المشروعية))

أجرى الديوان خلال السنة/٢٠١٦ أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة الإدارات الخاضعة لرقابتهِ أو تلك التي تم تدقيقها بناءاً على تكليف مباشر والتي شملت كل من مجلس النواب ورئاسة الجمهورية والأمانة العامة لمجلس الوزراء والدوائر المرتبطة بها، إضافة إلى الوزارات والإدارات الأخرى غير المرتبطة بوزارة كافة وشركات القطاع المختلط، وذلك بهدف التحقق من التزامها في تصرفاتها المالية والإدارية بالقوانين والأنظمة والتعليمات والقواعد والمعايير المحاسبية، وقد أسفرت هذه الأعمال عن إصدار العديد من التقارير والجدول رقم(١) المرفق مع التقرير يبين نوع وعدد تلك التقارير التي تم توجيهها إلى مراجع إدارات الجهات أعلاه ولكل وزير مختص ومن بدرجتهِ والإدارة المعنية ونقدم في هذا الفصل خلاصة بأهم ما ورد في تلك التقارير وعلى مستوى الادارات، علماً ان المواضيع التي يؤشر فيها طلب التحقيق تكون محالة اصلاً إلى المفتش العام للوزارة لإتخاذ اللازم بشأنها أما في التشكيلات التي تفتقد لوجود مكتب المفتش العام بها فإنها تحال إلى هيئة النزاهة للتحقيق ، وكما يلي :-

القسم الأول: مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والدوائر المرتبطة بها

الدوائر الرئاسية

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢١	١٦	-	٢	٢	١٠	٤٣	٩٤

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

١. رئاسة الجمهورية

أظهر التقرير المرقم (١٤٧٤٩) في ٢٠١٦/٩/٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الشهادات الدراسية والسن القانوني على مكتب نائب رئيس الجمهورية السابق د.عادل عبد المهدي، الملاحظات الآتية :-

أ- تسكين بعض موظفي المكتب بدرجات وظيفية أعلى من الإستحقاق بالأمر الديواني المرقم (٤٣) ذي العدد (ذ.ع/١/٤٤/٨٣٩) في ٢٠١٢/٤/١٠ إستناداً إلى شهاداتهم الدراسية وسنوات الخدمة، وبعد صدور تقريرنا الخاص بالشهادات الدراسية والسن القانوني المرقم (٥/٢٤/١/١٢٨٠٧) في ٢٠١١/٨/٢٤، خلافاً لأحكام قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة/٢٠٠٨ (المعدل)، وقد أوصى الديوان بإعادة تسكين الموظفين وفقاً للقانون .

ب- تعيين أحد الموظفين بالأمر الإداري المرقم (١٠٣٨) في ٢٠٠٩/١١/٩ على شهادة بكالوريوس تجارة استناداً إلى الوثيقة المرقمة (٣٦٨٠٧) في ٢٠٠٣/٢/١٣ الصادرة عن (جامعة العلامة الطبطبائي) في جمهورية إيران الإسلامية والتي لم يتم معادلتها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتم تسكينه بالدرجة السابعة، ثم قدم الوثيقة المرقمة(١٧) في ٢٠١٣/٣/٣ التي تؤيد حصوله على شهادة الدراسة المتوسطة بتاريخ تخرج ١٩٩١/١٠/١٧، حيث تم إعتماد شهادة الدراسة المتوسطة وتعديل درجته من الدرجة السابعة المرحلة الرابعة إلى الدرجة الثامنة المرحلة الثالثة بالأمر الديواني المرقم (٣٢١٤) في ٢٠١٥/٩/٦، وقد أوصى الديوان بحصر المبالغ المستلمة أكثر من الإستحقاق من تاريخ التعيين على شهادة البكالوريوس ولغاية التسكين على شهادة المتوسطة .

ج- تعيين أحد الموظفين بالأمر الإداري المرقم (٥٥٨) في ٢٠٠٩/٦/٢٥ بعنوان حِرفي أقدم بالدرجة الثامنة المرحلة الخامسة إستناداً لشهادة دبلوم معهد الفنون الجميلة/ بغداد حسب الوثيقة المرقمة (٤٣) في ٢٠٠٨/١/٢ وتم مفاتحة وزارة التربية/ مكتب المفتش العام بموجب كتاب المكتب المرقم (٣١٠٣) في ٢٠١٣/١٠/٣٠ للتحقق من صحة صدور الوثيقة الدراسية ولم ترد الإجابة لغاية تاريخه، وبدلاً من التأكيد على الكتاب المذكور أصدر المكتب الأمر الإداري المرقم (٣٢١٤) في ٢٠١٥/٩/٦ المتضمن إعادة تسكينه من الدرجة(٧/م/٣)إلى الدرجة(٦/م/١) بأكثر من الاستحقاق كونه يستحق درجة(٧/م/٢) بعد إضافة الخدمة العسكرية البالغة (٨) سنوات و(٢٣) يوم إستناداً إلى الوثيقة المرقمة (٩٢) في ٢٠١٤/٩/٩ التي تؤيد حصوله على شهادة الدراسة الإبتدائية للعام الدراسي (١٩٩٠-١٩٩١) دون التحقق من صحة صدورها. وقد أوصى الديوان بالتحقق من صحة صدور وثيقة الدبلوم والإبتدائية، وفي حالة ثبوت عدم صحة أي منهما إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه واسترداد فروقات الراتب المصروفة اكثر من الإستحقاق من تاريخ التعيين لغاية تاريخه.

٢. مجلس الوزراء

أظهر التقرير المرقم(١٧٧٠٨) في ٢٠١٦/١٠/٢٠ والخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الإعمار والخدمات (الملغي) للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ ،الملاحظات الآتية :-

أ- تحمل المكتب نفقات إقامة بعض الاشخاص في فندق الرشيد من غير منتسبي المكتب بإعتبارهم ضيوف السيد النائب دون تحديد صفتهم الرسمية وكما يلي :-

رقم المستند وتاريخه	نوعه	عدد الاشخاص	المبلغ المصروف/الف دينار
٩٠ في ٢٠١٤/٥/٢٩	صرف	٢	١٣٦٤
٩٥ في ٢٠١٤/٦/٩	صرف	٥	٣١٧٦٥

وقد أوصى الديوان بالتحري عن أسباب ذلك وتحديد الصفة الرسمية للضيوف وتحميل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك .

ب- صرف المكافئات لمنتسبي المكتب خلال السنة/٢٠١٤ بإكثر من (مليون دينار) لنفس الموظفين وبمستندات صرف مختلفة خلافاً لأحكام المادة (٥-أ) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الإتحادية لسنة/٢٠١٣ ، وقد أوصى الديوان بتحميل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك .

ج- منح (٢٢) موظف بدرجة أقل من مدير عام خط هاتف فاتورة وبمبلغ إجمالي (١٢٠٠) الف دينار (مليون ومائتا الف دينار) شهرياً خلافاً لتعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (٢٧٥٦) في ٢/٢/ ٢٠٠٧، وقد أوصى الديوان بحصر وتحديد المبالغ المصروفة للموظفين المشمولين وتحميل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك .

جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
Federal Board Of Supreme Audit

القسم الثاني: الوزارات

١. وزارة الداخلية

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	زيارات تفتيشية	تقويم اداء	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١٩	٢٥	٧	١٣	٧	٢٣	١٢	١٠٦

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أظهر التقرير المرقم (٤٩) في ٢٠١٦/١/٣ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات ديوان وزارة الداخلية للفترة من ١/١ ولغاية ٢٠١٥/٩/٣٠ ،الملاحظات الآتية:

أ- عدم قيام الوزارة بإجراء المطابقة الدورية للحساب الجاري المرقم (٧٠٤٧) المفتوح لدى مصرف الرافدين/فرع الزوية والخاص برواتب مقر الوزارة والبالغ رصيده بموجب كشف المصرف (٩٤٢٦١٦٠٧٢٠) دينار (تسعة مليار واربعمائة وستة وعشرين مليون ومائة وستين ألف وسبعمائة وعشرين دينار) كما في ٢٠١٥/٩/٣٠، وقد أوصى الديوان باتخاذ ما يلزم لإجراء المطابقة لضمان الرقابة والسيطرة على الحساب أعلاه.

ب- تأخر الوزارة في تسوية سلف الإعتماد المستندي الخاصة بالمواد المستوردة ضمن برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS)، حيث تم تثبيت أقيام تلك المواد في السجلات المالية الممسوكة من قبل الوزارة لحساب سلف الإعتماد المستندي بموجب القيد المرقم (٢٢٥٣) في ٢٠١٢/٧/١٥ بمبلغ إجمالي مقداره (١٠١٨٦١٨) مليون دينار (ترليون وثمانية عشر مليار وستمائة وثمانية عشر مليون دينار) لم يتم تسويتها لغاية تاريخ التقرير، وقد أوصى الديوان بضرورة الإسراع بتسوية سلف الإعتماد الخاصة بالمواد أعلاه أصولياً لضمان الرقابة والسيطرة على تلك المواد.

ج- لم تقم مديرية الحسابات بإعداد جداول سنوية أو نصف سنوية بأرصدة الحسابات المدينة والدائنة الموقوفة وتاريخها والجهات التي تعود لها، خلافاً لإجراءات الضبط الداخلي، مما يتطلب ضرورة التاكيد على إعداد تلك الجداول لتسهيل عملية المطابقة والتدقيق، وأدناه أرصدة تلك الحسابات كما في ٢٠١٥/٩/٣٠:-

اسم الحساب	الرصيد كما في ٢٠١٥/٩/٣٠ (مليون دينار)
السلف	١٦٩٩٤١٢
الأمانات	٩٢٥٧٣
دائنون	٣٦٥٢٨

د- بلغت الديون المترتبة بذمة دوائر وزارة الداخلية عن شراءها للوقود من وزارة النفط مبلغ (١٧٢٥٢) مليون دينار (سبعة عشر مليار ومائتان وإثنان وخمسون مليون دينار) والمشار إليها بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة التدقيق والرقابة الداخلية العدد (د.ت/٤/٠١٧٩١٩) في ٢٠١٥/٥/٣١، وقد أوصى الديوان بتسديد المبالغ التي بذمة مركز الوزارة ومفاتحة التشكيلات المرتبطة بها لتسديد ما بذمتها لتعظيم إيرادات الدولة.

هـ- قامت الوزارة إستقطاع مبلغ (٢٠٠٠) دينار شهرياً من راتب كل منتسب خلال عام/٢٠١٥ لصالح صندوق شهداء ومعوزي الشرطة بدون إقرار تحريري من منتسبيها بالموافقة على الإستقطاع (التبرع)، وقد أوصى الديوان بإستحصال موافقة المنتسب التحريرية قبل الإستقطاع.

و- قامت الوزارة بإستقطاع مبلغ (٤٠٠٠) دينار(اربعة آلاف دينار) من راتب الضابط و(٢٠٠٠) دينار(الفي دينار) من راتب المنتسب شهرياً خلال سنة/٢٠١٥ عن إستقطاعات لصالح نادي الشرطة الرياضي بدون إقرار تحريري بالموافقة على الإستقطاع

(التبرع)، استناداً الى موافقة وزير الداخلية وكالة السابق والمرفقة بكتاب المديرية العامة للشؤون المالية المرقم (١٠٥٨٢) في ٢٠١٣/١٠/٣، وقد أوصى الديوان بإستحصال موافقة المنتسب التحريرية قبل الإستقطاع.

ز- وجود سلف إيفاد وفواتير هاتف بذمة الوزراء والوكلاء والمدراء العامين السابقون بمبلغ (٢٣٦٥٢٣) الف دينار (مائتان وستة وثلاثين مليون وخمسمائة وثلاثة وعشرين الف دينار) مضت عليها مدة طويلة ولم يتم تسويتها لغاية إعداد التقرير، وقد أوصى الديوان بمتابعة تصفية تلك السلف وفقاً للسياقات المعمول بها.

٢ . وزارة الدفاع

أُصدرت عنها التقارير التالية:

بيانات مالية	نتائج الاعمال	تقويم الاداء	زيارة تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٥	١	٢	٥	٧٢	٦	٩١

ولدينا بشأنها ما يلي:-

أ- مكتب المفتش العام :-

أظهر التقرير المرقم(١٨٥٣٢) في ٢٠١٦/١٠/٣١ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مكتب المفتش العام للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ ،الملاحظات الآتية :-

اولاً- تم صرف مبالغ مجموعها (٨٦٤٩٠٠) دينار (ثمانمائة وأربعة وستون الف وتسعمائة دينار) تعود لصكوك مسحوبة على مصرف الرافدين فرع الوزارة المرقم (٣٨١) على الرغم من مضي أكثر من ستة أشهر وعشرة أيام على تنظيمها وكما مبين في أدناه :-

رقم الصك	تاريخه	تاريخ الصرف	مبلغه/دينار
٥٥٦	٢٠١٣/١١/٢٦	٢٠١٤/١١/١٧	٢٨٨٣٠٠
٦١٣	٢٠١٤/١/٢٦	٢٠١٤/١١/١٨	٢٨٨٣٠٠
٦٣٣	٢٠١٤/٢/٢٣	٢٠١٤/١١/١٨	٢٨٨٣٠٠
المجمـــوع			٨٦٤٩٠٠

وقد أوصى الديوان بمفاتحة المصرف المعني للوقوف على مخالفته للتعليمات الصادرة من مصرف الرافدين/الإدارة العامة القاضية بعدم جواز صرف الصكوك التي تجاوزت المدة القانونية (٦) أشهر وعشرة أيام وتحميله المسؤولية القانونية إزاء ذلك .

ثانياً- عدم قيام قسم التدقيق الداخلي في المكتب بتدقيق (موازين المراجعة ، سجل اليومية العام ، سجل التخصيصات ، سجل مراقبة المستندات ذات الثمن ، سجل الموجودات الثابتة ، سجل مراقبة الحساب الجاري مع المصرف) وبالتالي فإن الأرصدة الظاهرة في سجلات المكتب قد تم إعتمادها بناءاً على موازين المراجعة غير المدققة ، وقد أوصى الديوان بقيام قسم الرقابة الداخلية في المكتب بتدقيق كافة السجلات المالية وموازين المراجعة الشهرية والسنوية بهدف الرقابة والسيطرة على تلك السجلات والموازين .

ب- مديرية الحوانيت العسكرية :-

أظهر التقرير المرقم(٢١٩٢٤) في ٢٠١٦/١٢/١٥ الخاص بالبيانات المالية لمديرية الحوانيت العسكرية للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ ،الملاحظات الآتية :-

أولاً- تحملت موازنة وزارة الدفاع رواتب منتسبي المديرية ومصروفاتها التشغيلية والتي بلغت خلال السنة موضوع التقرير (٤٣٩١١٠٢) الف دينار (اربعة مليارات وثلاثمائة وواحد وتسعون مليون ومائة واثنان الف دينار) و(٢٤) مليون دينار (اربعه وعشرون مليون دينار) على التوالي إستناداً لأحكام المادة (السادسة) من قانون حوانيت الجيش رقم (٨٠) لسنة/١٩٨٧ (المعدل) والتعليمات الملحقة بها وبذلك فإن نتيجة النشاط لم تظهر على حقيقتها، وقد أوصى الديوان بإعادة النظر بالتعليمات الصادرة وفق القانون رقم (٨٠) لسنة/١٩٨٧(المعدل) الخاص بالمديرية أو إعادة النظر بهامش الربح لتغطية الرواتب والمصروفات التشغيلية الخاصة بالمديرية .

ثانياً- بالرغم من تأهيل بناية معمل الخياطة العسكري الا انه لم يتم تجهيزه بالمكائن اللازمة لتشغيله لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي بالرغم من حصول موافقة وزير الدفاع على إستغلال حصة دائرة الميرة البالغة (٥٠%) من ارباح الحوانيت لهذا الغرض إستناداً الى كتاب وزارة الدفاع/أمانة السر العام المرقم (٩٢٥٨) في ٢٠١٥/٣/٧ بمبلغ إجمالي (٤٢٤٧) مليون دينار (أربعة مليارات ومائتان وسبعة واربعون مليون دينار) لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ ، وقد اوصى الديوان بإتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة لتجهيز المعمل بالمستلزمات المطلوبة لتغطية طلبات الوزارة من البدلات العسكرية بدلاً من إستيرادها سنوياً.

ج- أظهر التقرير المرقم (٤٣٦٥) في ٢٠١٦/٣/٩ الخاص بالزيارة التفتيشية لمقر مديرية الهندسة الآلية الكهربائية ومستودع المواد الإحتياطية المشترك للفترة من ٢٠١٥/٩/١٧ ولغاية ٢٠١٥/١٠/١٣، مايلي:-

عدم قيام الوزارة بتأهيل وترميم السقائف المزدوجة المرقمة (٣٠٨ ، ٣١٢) والسقيفة المفردة المرقمة (٣١٠) والتي تعود للجيش العراقي السابق ولغاية تاريخ الزيارة، حيث تم حفظ المواد الإحتياطية المختلفة في حاويات حديدية عددها (٢٧٤ ، ٣٤٢) حاوية مساحتها (١٢ ، ٦) متر على التوالي والتابعة إلى مستودع المواد الاحتياطية المشترك مما يعرضها لخطر التلف نتيجة الظروف الجوية، وكما مبين أدناه:-

القسم (نوع المادة)	عدد الحاويات (١٢) متر	عدد الحاويات (٦) متر
الدروع الشرقية	١٢	٣
اشوك لايلند	٠	٤٢
العدد	٣٨	٢٥
دراجات	١	٠
انترناشنال	١٥	٢٣
همفي	٤٦	٦٥
جيك دسك/٢	١٧	٠
شوفرليت مختلف	٤	٩
فورد ، أمراب	٥٣	١٦
مواد تنظيف أسلحة	١	٦
مواد باجر ، دايو	١٢	٩
نيسان	٥	٢٢
شرقي	١١	٣٩
ريو	١٣	٤٦
موجودات أمريكية	٤٤	٣٤
إطارات	٢	٣
المجموع	٢٧٤	٣٤٢

وقد أوصى الديوان بإجراء التحقيق بالفقرة أعلاه.

٣. وزارة الخارجية

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج الاعمال	تقويم اداء	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١	٦	٢	٣	١٢

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- مقر الوزارة:

أولاً- أظهر التقرير المرقم (١٥٩٤١) في ٢٠١٦/٩/٢٥ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مركز وزارة الخارجية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١٤، الملاحظات الآتية:

(١) تم تأجير شقق سكنية لموظفي وحماية الوزارة، خلافاً لإعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية المرقم (٢٧) في ٢٠١٢/٥/١٤ الموجه إلى كافة الوزارات والذي تشير المادة (ثالثاً) من تعليمات تنفيذ الموازنة لعام/٢٠١٣ والتي حصرت إيجار الدور السكنية بوكلاء الوزارات حصراً ولم يتعدَ ذلك إلى من هم بدرجتهم، وقد أوصى الديوان بالإلتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة واسترجاع المبالغ التي سددت عن الإيجار وتحميل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك.

(٢) تحملت الوزارة مصاريف تأهيل دور سكن الوكلاء والسفراء والمستشارين المؤجرة من قبل الوزارة والبالغ عددهم (٥) وبمبلغ (١٥٦٥٣) ألف دينار (خمسة عشر مليون وستمائة وثلاثة وخمسين ألف دينار)، خلافاً للمادة (٢/أ/أولاً) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١٣، وقد أوصى الديوان بالإلتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة وإسترجاع المبالغ المصروفة وتحميل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك.

(٣) تحملت الوزارة المصاريف الخاصة بالشقق السكنية لموظفي الوزارة، وكما في الأمثلة أدناه:-

رقم المستند وتاريخه	المبلغ (ألف دينار)	التفاصيل
(٤٤٤٣) في ٢٠١٤/٣/٣	٧٣٠٠	عن شراء مواد لتجهيز شقق الموظفين
(٤٣٠٢) في ٢٠١٤/٣/١٩	١٨٩٠٠	عن شراء مادة زيت الغاز(كاز) لمولدة الشقق الخاصة بموظفي الوزارة
(٥٤٩٩) في ٢٠١٤/٦/١٢	٢٠٠٠٠	عن شراء مادة زيت الغاز(كاز) لمولدة الشقق الخاصة بموظفي الوزارة
(٦٤٧٥) في ٢٠١٤/٩/١٨	٣٠٠٠	عن صرف نفقات واجور مد القابلو الكهربائي المغذي للشقق الخاصة بموظفي الوزارة

وقد أوصى الديوان بالإلتزام بتعليمات تنفيذ الموازنة واسترجاع المبالغ المصروفة وتحميل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك.

ثانياً- أظهر التقرير المرقم(٢١٥٩٥) في ٢٠١٦/١٢/١٢ والخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات وزارة الخارجية للبعثات الدبلوماسية والقنصلية خارج جمهورية العراق للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ ، الملاحظات الآتية :-

(١) إستخدام عدد من موظفي قنصلية مانشستر (التاكسي) للتنقلات بين (مانشستر- لندن) وبالعكس علماً أن البعثة تمتلك سيارات لهذا الغرض حيث أن كلفة التنقل بالتاكسي للخط اعلاه (٦٠٠) باوند تقريباً وكما في الامثلة الآتية :-

الامر الاداري	التاريخ	المبلغ/الف دينار	التفاصيل
٥٣٢	٢٠١٥/٤/٣٠	١٠٤٣	وزير مفوض
٣/المركز/٢٩٨٩/٨٨	٢٠١٥/٤/٧	٨٦٨	مهندس
٣/المركز/٢٩٨٩/٨٨	٢٠١٥/٤/٧	٨٦٨	مدير فني

وقد اوصى الديوان بإستخدام سيارات البعثة للحد من تكاليف النقل مستقبلاً .

(٢) قيام السفارة في باريس بتحمل مصاريف زيارة دولة رئيس الوزراء والوفد المرافق له إلى باريس خلافاً لتعليمات تقليص النفقات الفقرة (٢٤) منه وكما في ادناه:-

رقم المستند وتاريخه	المبلغ/الف دينار	التفاصيل
٣٤٢٠ في ٢٠١٥/٦/٣	٨١٩	مصاريف إضافية لطاقم الطائرة الخاصة لرئيس الوزراء عند زيارته باريس
٣٤٢١ في ٢٠١٥/٦/٣	٣٨٨١	إجور إقامة طاقم الطائرة التي أقلت رئيس الوزراء عند زيارته باريس
٣٤٢٥ في ٢٠١٥/٦/٣	٣٠٢٥٢	سكن دولة رئيس الوزراء والوفد المرافق له عند زيارته باريس
٣٤٢٦ في ٢٠١٥/٦/٣	٥٠٨	مصاريف إضافية لإقامة رئيس الوزراء
٣٤٣١ في ٢٠١٥/٦/٩	١٦٨١	إكراميات حماية وفد رئيس الوزراء من سائقي دراجات وشرطة وشراء خطوط هاتف وانترنت للوفد والطاقم .

وقد أوصى الديوان بالإلتزام بالتعليمات الصادرة من وزارة الخارجية والخاصة بتقليص النفقات.

ب- مكتب المفتش العام :-

أظهر التقرير المرقم (١٥٦١٥) في ٢٠١٦/٧/٢١والخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مكتب المفتش العام للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١٤ ، الملاحظات الآتية:

أولاً- لم يقم المكتب بإعداد خطة لتقويم أداء مركز الوزارة والبعثات الدبلوماسية والقنصلية خارج جمهورية العراق خلال السنة/٢٠١٤، خلافاً للفقرة (٥) من أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٧) لسنة/٢٠٠٤ بالرغم من وجود قسم لتقويم الأداء في الهيكل التنظيمي، وقد أوصى الديوان بتفعيل قسم تقويم الأداء لأهميته في المكتب.

ثانياً- وجود زيادة في المبالغ المصروفة لبعض الحسابات للسنة/٢٠١٤ مقارنة لهذه الحسابات للسنة السابقة خلافاً لكتابي وزارة المالية المرقمين (٢٥٢٩٢) في ٢٠١٤/١٢/٧ و (٢٥٩١٠) في ٢٠١٤/١٢/١٤، وكما موضح أدناه:-

إسم الحساب	المصروف خلال السنة/٢٠١٤ (الف دينار)	المصروف خلال السنة/٢٠١٣ (الف دينار)	الفرق (الف دينار)	نسبة التجاوز %
النفقات الاخرى	٣٩٤٥	٣٢٤٨	٦٩٦	٢١
الإشتراك في الصحف	٨٦٥	٣٥٣	٥١٣	١٤٥
المؤتمرات والندوات	٣٣٩٨	-	٣٣٩٨	-
الطبع	٢٧١٣	١٣٩٣	١٣٢٠	٩٥
الكتب	١٠٠٠٠	١٦٨	٩٨٣٣	٥٨٥٢
الوقود	١٣٩٢	-	١٣٩٢	-

وقد أوصى الديوان بالإلتزام بالتعليمات وتحميل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك.

ثالثاً- قيام المكتب بصرف مبالغ عن فروقات الرواتب والإيفادات بعد ترقية الموظف من درجة إلى أخرى وبأثر رجعي، خلافاً لكتاب وزارة المالية/الدائرة القانونية المرقم (٥٤٣٧٠) في ٢٠١١/٩/١٢ والذي أوجب عدم صرف أية مبالغ بأثر رجعي لعدم رجعية الأوامر الإدارية، وكما في الأمثلة أدناه:-

رقم المستند وتاريخه	المبلغ (الف دينار)	التفاصيل
١٨٥٣ في ٢٠١٤/٤/١٥	١٤٤٠٥	صرف فروقات رواتب الموظفين الذين تم ترقيتهم لشهر نيسان
١٨٦٤ في ٢٠١٤/٥/١٥	٨٧١	صرف مخصصات الخدمة الخارجية للموظفين الموفدين الذين تم ترقيتهم
١٩٠٢ في ٢٠١٤/٨/١٤	٤٣٩٢	صرف فروقات رواتب الموظفين الذين تم ترقيته لشهر آب

وقد أوصى الديوان باسترجاع تلك المبالغ وتحميل الآمر بالصرف مسؤولية ذلك .

٤. وزارة العـدل

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقرير دوري	نتائج أعمال	تقويم أداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية أخرى	مجموع التقارير
٩	٧	١١	١	١٣	١٨	٢	٦١

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- دائرة رعاية القاصرين :-

أولاً- أظهـر التقريـر المـرقم (١٨٠٧٧) فـي ٢٠١٦/١٠/٢٦ الخـاص بالبيانـات الماليـة لـدائرة رعايـة القاصرين- الحساب المستقل للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ ،الملاحظات الآتية :-

(١) لـم تقـم الـدائرة بتعزيـز المـلاك العامـل فـي الحسـابات والإسـتمرار بقيـام احـدى الموظفـات بكافـة أعمـال الـدورة المحاسـبية (إستلام،قبض،تسـجيل،إعداد المـوازين وتنظـيم البيانـات) خلافـاً لنظـام الرقابـة الداخليـة وإجـراءات الضـبط الـداخلي علـى الـرغم مـن تأكيـداتنا فـي تقاريرنـا للسـنوات السـابقة عـن البيانـات الماليـة ، وقـد أوصـى الـديوان بإتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لتعزيـز المـلاك والفصل بين المهام المكلف بها الموظف.

(٢)إنخفـاض الإيـرادات المتحققـة بحـدود (٢٨) مليـون دينـار (ثمانيـة وعشـرين مليـون دينـار) وبنسـبة إنخفـاض (٩,٥%) عـن السـنة السـابقة علـى الـرغم مـن وجـود تطـور فـي إيـرادات الفوائـد وحصـة بـالغي سـن الرشـد ويعـود سـبب الإنخفـاض هـذا الـى عـدم تسـديد بعـض تشـكيلات وزارة العـدل حقـوق الـدائرة المترتبـة بـذمتها عـن إيجـار بعـض العقـارات العائـدة للحسـاب المسـتقل ، وقـد أوصى الديوان بالتوسع في الإستثمار في مجال الودائع والعقارات .

ثانيـاً- أظهـر التقريـر المـرقم (١٩٠١٣) فـي ٢٠١٦/١١/٦ الخـاص بنتـائج أعمـال الرقابـة والتـدقيق علـى حسابات دائرة رعاية القاصرين للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ ،الملاحظات الآتية :-

عـدم قيـام الـدائرة بإرسـال كتـب صـحة صـدور الشـهادات الدراسـية لـبعض المـوظفين منـذ عـام /٢٠١٣ إضـافة إلـى عـدم متابعـة الكتـب المرسـلة لهـذا الغـرض خلافـاً لكتـاب الإمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء المـرقم (٧٨٣) فـي ٢٠٠٨/٤/٢٣ والـذي يـنص علـى (إعتمـاد وثـائق التخـرج الأصـلية لأغـراض التعيـين مـع ضـرورة التأكـد مـن صـحة صـدور الوثـائق المقدمـة سـابقاً) ، وقـد أوصـى الديوان بالإلتزام بالتعليمات النافذة ومحاسبة المقصرين .

ب- دائرة كتاب العدول :-

أظهـر التقريـر المـرقم(١٩٨٠٩) فـي ٢٠١٦/١١/١٥ الخـاص بنتـائج أعمـال الرقابـة والتـدقيق علـى رواتب موظفي دائرة كاتب عدل كركوك للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ ، الملاحظات الآتية :-

أولاً- عـدم تحديـد مـدة التنسـيب ضـمن الأوامـر الإداريـة الخاصـة بالمنتسـبين للـدائرة خلافـاً لكتـاب الأمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء المـرقم (أ د/٣/٥/٣٥/٨٥٦) فـي ٢٠٠٨/٢/١٤ ، وقـد أوصـى الـديوان الإلتـزام بكتـاب الأمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء المشـار اليـه اعـلاه وتحديـد مـدة التنسـيب فـي الأوامر الإدارية .

ثانيـاً- قيـام الـدائرة بصـرف مخصصـات الموقـع الجغرافـي الخاصـة بالأقضـية والنـواحي للمـوظفين المنسـبين مـن المنـاطق السـاخنة الـى مركـز المحافظـة خلافـاً لمـا جـاء بقـانون رواتـب مـوظفي الدولـة رقـم (٢٢) لسـنة/٢٠٠٨(المعـدل) ، وقـد أوصـى الـديوان بحصـر كافـة المبـالغ المصـروفة بصورة زائدة وإسترجاعها.

٥. وزارة المالية

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تقرير الموازنة الاستثمارية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢١	٤٠	١٧	٧	٦٨	١	١٣	٥	١٧٢

وادناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- ديوان الوزارة :-

أظهر التقرير المرقم (٢٢٦٨) في ٢٠١٦/٢/٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة والحسابات والبيانات المالية للفترة من ٢٠١٥/١/١ لغاية ٢٠١٥/١١/٣٠، الملاحظات الآتية:

أولاً- تحملت الوزارة تكاليف إيجار دار الوزير المؤثثة وأجور صيانة المسبح وفحص وإدامة أجهزة التكييف والبوردات الكهربائية والمنظومات الصحية وكما مبين في أدناه :-

رقم المستند	التاريخ	المبلغ /الف دينار	التفاصيل
٣١٩٣١	٢٠١٥/٥/٢١	١٨٨٨٠٠	عقد ايجار الدار المؤثثة من ٢٠١٤/١٠/١ ولغاية ٢٠١٥/٩/٣٠
٣٣٢١٤	٢٠١٥/٨/١٣	٣٥٠٠	عقد صيانة المسبح للفترة من ١/١ لغاية ٢٠١٥/٧/٣١
٣٣٠٢٧	٢٠١٥/٦/١٨	٣٠٠٠	عقد صيانة دار الوزير شهريا مع شركة ايتانا

ولدينا ما يلي:

(١)لم يتم إستحصال موافقة رئيس الوزراء على تحمل الوزارة تكاليف الإيجار أعلاه، خلافاً للمادة (١١/ثالثاً-أ) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة/٢٠١٥، والتي تنص على (ترك أمر تحديد الإيجار السنوي لسكن أعضاء مجلس الوزراء إلى اللجنة المختصة المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتقدير بدلات الإيجار للعقارات المرشحة من قبل الوزراء).

(٢) عدم قيام الوزارة بالمصادقة على العقود أعلاه من الدائرة القانونية في الوزارة، خلافاً للضوابط رقم (٤/رابعاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤ والتي نصت على (يتم مصادقة العقود بعد توقيعها بأنواعها كافة من التشكيلات القانونية المخولة قانونياً في جهة التعاقد)، مما يتطلب استحصال موافقة رئيس الوزراء عن العقود أعلاه.

ثانياً- تم صرف مبلغ (٩٧٥٠) ألف دينار (تسعة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف دينار) بموجب مستند الصرف المرقم (٣١٤٣٦) في ٢٠١٤/١٢/٢٨ عن شراء بنزين للسيارات المستخدمة من قبل حماية الوزير في إقليم كردستان و البالغة (٣٤) سيارة لشهري (تشرين الأول وتشرين الثاني)، خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة التدقيق والرقابة الداخلية المرقم (٦٨٣٣) في ٢٠١٥/٣/٥ والذي حدد للوزراء ثلاث سيارات.

ثالثاً- تحملت الوزارة مصاريف الحماية وكما مبين أدناه:-

(١)بلغ عدد الحماية (٤٨٦) فرداً، خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٥١٥) في ٢٠٠٨/٦/٢٩، والمؤكد عليه بكتابها (٢٥٤٨١) في ٢٠١٥/٨/٥ الذي يقضي على تخفيض أفراد حماية الوزراء بواقع (٣٠) فرداً لكل وزير، على أن يُنسبوا من المديرية العامة لحماية الشخصيات التابعة لوزارة الداخلية.

(٢) يتم صرف أجور لأفراد الحماية المعينين بعقود مؤقتة شهرياً (٦٠٠٠٠٠) دينار (ستمائة ألف دينار)، ومخصصات طعام بمبلغ (٣٣٠٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وثلاثين ألف دينار) لكل فرد منهم خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (٢٦٥١٩) في ٢٠١١/٥/٢٤ الذي حدد أجور الموظفين العاملين بصفة عقود مؤقتة تتراوح من (١٨٥٠٠٠) دينار (مائة وخمسة وثمانين ألف دينار) إلى (٢٩٦٠٠٠) دينار (مائتين وستة وتسعين ألف دينار) لحملة شهادة البكالوريوس.

(٣)قامت الوزارة بتجديد عقود أفراد الحماية البالغ عددهم (٤٨٦) فرد بموجب الأمر الوزاري المرقم (٣٢٢١٦) في ٢٠١٥/٢/٢٧، إستناداً إلى الأمر الوزاري الصادر عن وزارة الخارجية المرقم (٣/ش/٢/عقد/٢٣٦) في ٢٠١٥/٣/١٧، خلافاً للمادة (٦/اولاً) التي نصت على (منع تعيين العاملين في دوائر الدولة كافة بأسلوب التعاقد مع إمكانية تجديد العقود السابقة في حالة وجود ضرورة لتجديد هذه العقود)، وخلافاً لمنشور وزارة المالية/ دائرة الموازنة/ المرقم (٨٣٤٦٩) في ٢٠١٤/١٢/٢٥ المادة (٢) منه والتي أشارت (إيقاف التعيينات بعقود كافة في جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالسها كافة وعلى أن ينظر فيها بعد تشريع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١٥ باستثناء تجديد العقود للمتعاقدين على الملاك المؤقت التابع لكم في حالة الحاجة الى خدماتهم).

(٤) تحملت الوزارة أجور النقل بالطائرة لأفراد الحماية من وإلى أربيل خلال سنة/٢٠١٥ بمبلغ (١٣٥) مليون دينار (مائة وخمسة وثلاثين مليون دينار).

رابعاً- قيام الوزارة بصرف سلفه نثرية لمكتب الوزير بمبلغ (٥٠) مليون دينار (خمسين مليون دينار) شهرياً لتغطية الضيافة في مركز الوزارة والموقع البديل بموجب كتاب دائرة المحاسبة المرقم (٢٦٥٤١) في ٢٠١٥/١٢/٢١ ، مما يتطلب مراعاة مضمون المادة (٢/سادساً/ب) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١٥ بخصوص وجوب الضغط على النفقات والحد منها وترشيدها.

ب- المصارف :-

أولاً – الملاحظات العامة:

(١) ضمن حساب ديون متأخرة التسديد مبالغ موقوفة لم تتخذ الإجراءات المناسبة بشأنها، والجدول أدناه يتضمن أمثلة على ذلك :-

اسم المصرف	المبلغ/ مليون دينار
المصرف الزراعي التعاوني/فرع الصويرة-٧٤٥	١٠٠٥
مصرف الرافدين/فرع الكوت-١٨	٦٠٦٥
المصرف العقاري/فرع ميسان-٨٣٣	١٠
مصرف الرشيد/فرع المربد-٢٤٧	١٢٤
مصرف الرافدين/ فرع المحاويل-٣٠٤	٢٥١

(٢) وجود موقوفات ضمن حساب السفاتج مدورة من سنوات سابقة على الرغم من مرور المدة القانونية البالغة (٦)أشهر وعشرة أيام، وكما مبين في الأمثلة أدناه:-

اسم التشكيل	المبلغ /مليون دينار
المصرف العقاري/فرع ميسان-٨٣٣	٩
مصرف الرافدين/فرع ديالى-٣١١	١٩٣٢
مصرف الرافدين/ فرع المحاويل-٣٠٤	٢٩٨
مصرف الرشيد/فرع حديثة-٢١٣	١١٤٦

مما يتطلب إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية السفاتج الموقوفة.

(٣) وجود حوالات داخلية مبتاعة مضت عليها المدة القانونية للتسديد البالغة (٢١) يوم يعود البعض منها إلى سنوات سابقة مازالت موقوفة في السجلات لم يتم تسويتها، وكما مبين في الأمثلة الآتية :-

اسم المصرف	المبلغ/مليون دينار	الملاحظات
مصرف الرافدين/ فرع الكوت-١٨	٥١٧٥	حوالات مبتاعة موقوفة تجاوزت المدة القانونية للحوالة البالغة (٢١) يوم
مصرف الرشيد/ فرع الجامعة-٥٧٩	٦٣	حوالات موقوفة على الفرع بمبلغ (٢٣) مليون حوالات موقوفة على المصرف بمبلغ (٤٠) مليون مضت عليهما المدة القانونية البالغة (٢١) يوم
مصرف الرفدين/فرع ديالى-٣١١	١١٩٥٠	حوالات داخلية مبتاعة موقوفة كما في ٢٠١٥/١٠/١٣
مصرف الرشيد/ فرع المربد-٢٤٧	٣٤٧٠	حوالات داخلية مبتاعة موقوفة منذ سنة/٢٠١٤
مصرف الرافدين/ فرع المحاويل-٣٠٤	٤٤٦	- الحوالات الداخلية المبتاعة الموقوفة (٥٧) حوالة والتي مضت عليها المدة القانونية البالغة (٢١) يوم بمبلغ (٤٤٤١٣٦٦٦٩) دينار (أربعمائة وأربعة وأربعين مليون ومائة وستة وثلاثين ألف وستمائة وتسعة وستين دينار). - الحوالات الداخلية المبتاعة الموقوفة (٦) حوالة والتي مضت عليها المدة القانونية البالغة(٢١) يوم وبمبلغ (١٤٩٧٨٥٦) دينار (مليون وأربعمائة وسبعة وتسعين وثمانمائة وستة وخمسين دينار)
مصرف الرشيد/ فرع حديثة-٢١٣	٥٣٩	حوالات داخلية مبتاعة تجاوزت فترة البريد البالغة (٢١) يوم .

مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الحوالات الموقوفة .

(٤) وجود العديد من المقترضين والمستلفين المتلكئين والمتأخرين عن التسديد، الأمر الذي يؤشر ضعفاً في إجراءات الإدارة لمتابعة تسديد القروض كما في مصارف (الرافدين/فرع ديالى-٣١١ ، الرشيد/فرع المربد-٢٤٧ ، الرافدين/ فرع المحاويل- ٣٠٤ ، الرشيد/فرع حديثة-٢١٣)، مما يتطلب قيام الإدارة بمتابعة القروض الموقوفة وذلك بالرجوع إلى الكفلاء بتسديد ما بذمتهم.

ج- الهيئة العامة للكمارك :-

أظهر التقرير المرقم(٧٤٣٥) في ٢٠١٦/٤/٢٨ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة والحسابات لمقر الهيئة العامة للكمارك للسنة المالية المنتهية ٣١/كانون الأول/٢٠١٥، الملاحظات الآتية :-

أولاً- عطل جميع الموازين الجسرية في جميع المنافذ الحدودية عدا اثنان يعملان، أحدهما أهلي في منفذ الشيب والآخر يعود إلى وزارة النقل في ميناء أم قصر. أما ما يتعلق بأجهزة السونار فأصبحت عائديتها لوزارة الداخلية، ولم نتمكن من تحديد صلاحية تلك الأجهزة،إضافة إلى عطل أجهزة الكشف على الحاويات والبضائع في بعض المنافذ الحدودية، حيث اعتمدت اللجان

المختصة بالكشف اليدوي على تلك الحاويات والبضائع رغم أهميتها البالغة في الكشف على محتويات الشاحنات الداخلة إلى الأراضي العراقية من حيث المواد الممنوعة والسرعة في إنجاز عملية الكشف، وقد أوصى الديوان بالعمل على متابعة صلاحية الموازين الجسرية وأجهزة السونار مع الجهات المختصة.

ثانياً- عدم قيام قسم التفتيش والرقابة الداخلية خلال العام/٢٠١٥ بأية زيارة ميدانية إلى مديريات الهيئة في بغداد والمحافظات، حيث اقتصرت الزيارات على ثلاثة من مكاتب البريد وكمرك معرض بغداد الدولي، ولم تشمل تلك الزيارات التفتيشية كمرك مطار بغداد بالرغم من أهميته .

د- هيئة التقاعد الوطنية:

أظهر التقرير المرقم (٦٩٥٧) في ٢٠١٦/٤/٢١ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة هيئة التقاعد الوطنية للسنة المالية المنتهية ٢٠١٥/١٢/٣١، الملاحظات الآتية:

أولاً- قيام هيئة التقاعد الوطنية بصرف الرواتب التقاعدية للمشمولين بالقرار رقم(٣٣٣) لسنة/٢٠١٥ الصادرة عن مجلس الوزراء بشكل إجمالي، خلافاً لقانون التقاعد الموحد المرقم(٩) لسنة/٢٠١٤ الذي تم إحتساب الراتب التقاعدي بالشكل الآتي: (الراتب التقاعدي، يضاف له مخصصات الشهادة العلمية، يضاف له مخصصات المعيشة)، وقد أوصى الديوان بالإلتزام بقرار مجلس الوزراء في إحتساب الراتب التقاعدي وحسب قانون التقاعد الموحد المرقم(٩) لسنة/٢٠١٤.

ثانياً- قيام هيئة التقاعد الوطنية بصرف رواتب بعض المتقاعدين على الرغم من عدم وجود ما يؤيد براءة ذمتهم من أموال الدولة، خلافاً للمادة(٤٨/ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة/٢٠١٥، والتي تنص(على عدم ترويج أي معاملة تقاعدية إلا بعد إبراء الذمة من ممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة وبأثر رجعي من تأريخ ٢٠٠٣/٤/٩)، واستناداً إلى إعمام دائرة الشؤون الفنية والدراسات المرقم (٢/٥/١٠/٢٠١٥) في ٢٠١٥/١٠/١، ولبعض المسؤولين(الوزراء، وكلاء وزراء، المدراء العامين)، وقد أوصى الديوان بضرورة تطبيق المادة(٤٨/ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة/٢٠١٥.

هـ- اظهر التقرير المرقم (١٦٦٩٩) في ٦/ ١٠/ ٢٠١٦ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الهيئة العامة للضرائب ، تراكم رصيد حساب أمانات الضرائب حيث بلغت (٤٥٦٧) مليار دينار (أربعة تريليون وخمسمائة وسبعة وستون مليار دينار) في سجلات الهيئة كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ قسما" منها موقوفة ومدورة من سنوات سابقة مضى عليها أكثر من خمس سنوات نتيجة عدم قيام الهيئة بحسم الأمانات التي وردت كتب حسمها من الفروع الضريبية وتحويلها إلى حساب الإيرادات فضلا" عن عدم قيام الهيئة بعكس الأمانات التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات مما أدى إلى حرمان الخزينة العامة من تلك الإيرادات خلافا" لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق بالعدد (د.ت/ ٤/ ١٩٩١٥) في ٢٠١٤/٦/١١، وقد أوصى الديوان بضرورة حسم وتصفية حسابات الأمانات وتحويلها إلى الإيرادات وبما يعزز إيرادات الخزينة العامة .

و- اظهر التقرير المرقم (٣٥٢٦) في ٢٠١٦/٢/٢٨ الخاص بقروض المصرف العراقي للتجارة ، قيام المصرف العراقي للتجارة بالتوسع بمنح القروض في السنوات الأخيرة بمبالغ ضخمة جدا" لا تتناسب مع حجم نشاط البنك وقانون البنك المركزي العراقي حيث تم منح أحد المقترضين مبلغ (٨٥٠) مليون دولار(ثمانمائة وخمسون مليون دولار) أي ما يعادل (١) تريليون دينار عراقي ، وعادة ما تقوم المصارف عند منح مثل هذه القروض بدراسة مستفيضة لمنح هذه القروض حيث قام المصرف بمنحها خلافا" لسياقات منح القروض المتبعة في المصارف التجارية التي تتولى منح القروض للزبائن.

٦. وزارة الثقافة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	دوري	نتائج اعمال	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١٦	٧	١١	١	١	١٦	٥٢

وادناه أهم الملاحظات التي تم التوصل إليها نتيجة اعمال الرقابة التي اجريت على دوائر الوزارة: -

أ- أظهر التقرير المرقم (١٨٠٣) في ٢٠١٦/١/٣١ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق عن ديوان وزارة الثقافة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١، الملاحظات الآتية:

أولاً- من خلال قيام الهيئة المختصة بتدقيق عينة من المستندات الخاصة بتسوية سلف لجان المشتريات لعام/٢٠١٤ لاحظت أن بعض وصولات الشراء المعززة لعمليات الشراء كانت بأرقام متسلسلة والتي تعود الى نفس الجهة (المحل) رغم اختلاف تواريخها، مما يدل على شكلية تلك الوصولات .

ثانياً- التأخر بتسوية السلف ولم يتم تحميل اللجان المختصة الفائدة التاخيرية البالغ قدرها (٧%) من مبلغ السلف، خلافاً لكتابي الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقمين (٣٧٣٦٠) و(٢٨٤١١) في ٢٠٠٩/١٢/٩ و ٢٠١٢/٩/٦ على التوالي، وكتب وزارة المالية وآخرها الكتاب المرقم (٢٥٢٩٢) في ٢٠١٤/١٢/٧، واللذان أكدا على ضرورة تسوية السلف كافة وبعكسه يتم فرض فائدة تأخيرية بنسبة (٧%) على السلف الموقوفة في حالة عدم تصفيتها، وقد أوصى الديوان بقيام مكتب المفتش العام بوزارة الثقافة بإجراء التحقيق بالفقرات المدرجة أعلاه.

ب- أظهر التقرير المرقم(١١٢١٩) في ٢٠١٦/٦/٢٩ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق لمكتب المفتش العام لسنة/٢٠١٤، الملاحظات الآتية :-

أولاً- تم تنفيذ بعض المهام بأكثر من الخطة السنوية الخاصة بالمكتب ولبعض الأقسام والشعب ومقابل إنخفاض في نسب تنفيذ خطة الأقسام الأخرى، مما يشير إلى عدم الدقة عند وضع الخطة وعدم مراعاة الامكانيات والموارد المتاحة لأقسام وشعب المكتب، وقد أوصى الديوان بمراعاة الإمكانيات والموارد المتاحة لأقسام وشعب المكتب.

ثانياً- لم يتم تحديد توقيتات للإنجاز في أوامر اللجان التحقيقية المشكلة من قبل المكتب علماً إن بعض منها تم تشكيله بناءاً على تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ورغم ذلك فقد لوحظ تأخر في إنجاز المحاضر التحقيقية الخاصة بها عن المدة المحددة في تقرير الديوان، وقد أوصى الديوان بتحديد توقيتات للإنجاز في أوامر اللجان التحقيقية المشكلة من قبل المكتب ومتابعة الالتزام بتنفيذها.

ج- أظهر التقرير المرقم (١٦٠٧٨) في ٢٠١٦/٩/٢٧ الخاص بالزيارة التفتيشية لمفتشية آثار وتراث ميسان للفترة من(٢٠١٦/٥/٩ولغاية ٢٠١٦/٦/٢٩) وجود (٤٤٢) موقع أثري في محافظة ميسان والتي تم اكتشافها منذ سنوات سابقة لم يتم التنقيب عنها تنقيبا" شاملا" ومنظما" حيث تعتبر مواقع عذرية لم يجرِ أعمال التنقيب الشامل والمنظم لمعرفة ما تحتويه من أسرار وصروح آثارية لحقب زمنية مختلفة حيث لازالت أعمال البعثات التنقيبية مقتصرة على التنقيب الإنقاذي وكان آخرها موقع(تل الهبسي لسنة/ ٢٠١٣) وبعد هذا التاريخ توقفت تلك الأعمال لتوقف مشاريع الدوائر التابعة لمحافظة ميسان.

٧. وزارة التجارة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٩	٢٩	١٠	٢	١٠	٥٣	٧	١٢٠

وادناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- ديوان الوزارة :-

أظهر التقرير المرقم(٩٨١١) في ٢٠١٦/٦/٨ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات ديوان وزارة التجارة لسنة /٢٠١٥ ، الملاحظة الآتية:

عدم قيام الوزارة بتسوية مبالغ السلف الممنوحة إلى الشركة العامة لتجارة الحبوب لغرض صرف مستحقات مسوقي مادتي الحنطة والشلب لسنة/ ٢٠١٥، حيث تم تحويل هذه المبالغ على شكل دفعات خلال الفترة من٢٠١٥/٤/٢٨ لغاية ٢٠١٥/١١/١٨ بمبلغ إجمالي مقداره(١٠٥١) مليار دينار(ترليون وواحد وخمسين مليار دينار) دون أن يتم تسويتها، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة من التخصيصات المرصدة في الموازنة السنوية وتحميل هذه المستحقات على موازنة السنة اللاحقة، وقد أوصى الديوان بتكثيف إجراءات المتابعة مع الشركة و إجراء التسويات قبل نهاية السنة.

ب- الشركة العامة للأسواق المركزية :-

اظهر التقرير المرقم (٢١٧١٧) في٢٠١٦/١٢/١٣ الخاص بالبيانات المالية للشركة العامة للاسواق المركزية للسنة المالية المنتهية في٢٠١٥/١٢/٣١ ،الملاحظات الآتية:

أولاً- بلغ رصيد القروض المستلمة من بعض شركات وزارة التجارة ومصرف الرشيد (١٩٠٨٣٧) مليون دينار (مائة وتسعون مليار وثمانمائة وسبعة وثلاثون مليون دينار) لغرض دفع رواتب موظفي الشركة للسنوات(٢٠٠٦-٢٠١٥) ماعدا سنة/٢٠١٣ حيث لم تقم الشركة بتسديدها لعدم تحقيقها الارباح بسبب ضعف نشاطها الاقتصادي، وقد أوصى الديوان بإعداد دراسة جدية لمعالجة ضعف النشاط الاقتصادي والبحث عن بدائل قانونية لمعالجة ذلك.

ثانياً-عدم قيام الشركة بتسديد مبلغ (٢١٨٦٥) مليون دينار (واحد وعشرين مليار وثمانمائة وخمسة وستين مليون دينار) حصة هيئة التقاعد الوطنية للفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٥) ماعدا سنة/ ٢٠١٣ خلافاً للمادة (١٧ – ثالثاً) من قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة /٢٠١٤، وقد أوصى الديوان بتسديد التوقيفات التقاعدية وحسب القانون ومحاسبة المقصرين.

٨. وزارة التخطيط

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم اداء	زيارة تفتيشية	تقرير الموازنة الاستثمارية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٦	١٣	٣	٢	١	١	٢	١٣	٤١

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أظهر التقرير المرقم(٨٨٢٥) في ٢٠١٦/٥/٢٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على رواتب الموظفين لديوان وزارة التخطيط للفترة من ٢٠١٥/١١/١ ولغاية ٢٠١٦/٣/٣١، الملاحظات الآتية:

أ- قيام الوزارة بدمج استقطاعات مبالغ أمانات دعم الحشد الشعبي والنازحين مع الأمانات الأخرى في قوائم الراتب، خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم(١٢٠٨) في ٢٠١٦/٨/٢٤، وقد أوصى الديوان بفصل الأمانات البالغة(٣%) دعم الحشد الشعبي من إجمالي الراتب عن بقية الأمانات.

ب-عدم قيام الوزارة باستقطاع النسبة المقررة البالغة(٠.٠٠٢٥) من رواتب المنتسبين لتمويل صندوق هيئة الحماية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم(٣٢٤) لسنة/ ٢٠١٥، وقد أوصى الديوان باستقطاع النسبة المحددة.

٩. وزارة الصناعة والمعادن

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم الاداء	تقرير الموازنة الاستثمارية	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٣٣	٤١	٢٤	٦	٧	٥	١٤٣	١٠	٢٦٩

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- كانت نتيجة نشاط بعض الشركات الصناعية لسنة/٢٠١٥ (عجزاً)، علماً أن العجز مستمر من سنوات سابقة، خلافاً للمادة (١٤) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة/١٩٩٧ (المعدل) وكما في الشركات التالية (شركة نصر العامة للصناعات الميكانيكية، شركة ذات الصواري العامة، الشركة العامة لمنتوجات الألبان، شركة الفارس العامة، شركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية، الشركة العامة لصناعة السكر)، مما يتطلب قيام الوزارة بإعداد تقويم اقتصادي للشركات وتقديمه لمجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها استناداً للمادة أعلاه.

ب- تدني مستويات الطاقات المخططة مقارنة بالطاقات التصميمية والمتاحة ولأغلب الشركات مثل (الشركة العامة لصناعة السكر، شركة الفارس العامة ، الشركة العامة لمنتوجات الالبان ، شركة ذات الصواري العامة، شركة الصمود العامة).

ج- إنخفاض الإنتاج الفعلي قياساً بالطاقات التصميمية والمتاحة والمخططة لمعامل الشركات.

د-إنخفاض في كمية الإنتاج المتحقق لسنة/٢٠١٥ مقارنة بسنة/٢٠١٤ للشركات المذكورة في الفقرة (أ) أعلاه.

هـ- لم تحقق بعض الشركات أية عوائد عن إستثماراتها المالية الطويلة الأجل من مجموع مساهماتها لدى الجهات الأخرى، وكما مبين في الجدول أدناه:

الجهة	مجموع مساهمتها / مليون دينار
شركة الفارس العامة	الأسهم البالغة (٢٤%) من رأسمال شركة بغداد لتأهيل وصيانة المراجل البخارية البالغة قيمتها (٣٦)مليون دينار (ستة وثلاثون مليون دينار)
شركة صناعات الأصباغ الحديثة	(٢٠٦) مليون دينار (مائتان وستة مليون دينار)

وقد أوصى الديوان بقيام الشركات أعلاه باتخاذ الإجراءات اللازمة للمتابعة .

و-<u>الشركة العامة للصناعات الصوفية</u> :-

<u>أظهر تقرير نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد (٧) في ٢٠١٥/٩/٣ المرقم (٣٣٧٢) في٢٠١٦/٢/٢٤</u>، المبرم مع (شركة سازة سازان نام اوران آداك) إيرانية الجنسية، والخاص (بتجهيز ٦٠ طن من غزل بولستر نمرة ١/٢ متري ملون) بمبلغ (٢٢٢) مليون دينار (مائتين واثنين وعشرين مليون دينار) ، استلام تأمينات حسن الأداء نقداً والبالغة (٨٣٣٣) دولار (ثمانية الاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دولار) ، عن تجهيز كمية (٢٠٠ طن غزل بولستر نمرة ١/٢ متري ملون)، بسبب عدم موافقة المصارف على فتح الاعتماد المستندي بسبب العقوبات الاقتصادية على إيران واعتبرت كتأمينات عن العقد الجديد أعلاه، حيث أن البند الخامس الفقرة الثانية من العقد نصت على (تقدم تأمينات حسن الأداء نقداً أو على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان صادر من مصرف عراقي معتمد نافذ طيلة مدة العقد)، خلافاً للمادة (٩-ثانياً-أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة /٢٠١٤. علماً أن الفارق بالنقصان في مبلغ التأمينات للعقدين بلغ (٦٨٣٧٥٠) دينار (ستمائة وثلاثة وثمانون الف وسبعمائة وخمسون دينار). وقد أوصى الديوان بإجراء التحقيق فيما ورد أعلاه.

ز- <u>الشركة العامة لصناعة السيارات/الإسكندرية:</u>

<u>أظهر التقرير المرقم (١٩٦٢) في ٢٠١٦/٢/١ الخاص بالبيانات المالية للشركة العامة لصناعة السيارات/الإسكندرية للسنة المالية المنتهية في٣١/كانون الأول/٢٠١٤</u> ، الملاحظات الآتية:-

عدم التزام الشركات المتعاقد معها لعقود وملاحق عقود بفتح فرع لها في العراق، خلافاً لأحكام المادة (٣- سابعاً) من ضوابط إبرام عقود المشاركة والذي أشار إليها قرار مجلس الوزراء المرقم (٤٩٢) لسنة ٢٠١٣ والتي تنص على (تلتزم الشركة

والمؤسسة الاقتصادية العربية والأجنبية بعد توقيعها عقد المشاركة مع الشركة العامة بفتح فرع لها في العراق أو تحويل مكتبها إن كان لها مكتب الى فرع مع مراعاة أحكام البند (أولاً) من المادة (٣) من نظام فروع ومكاتب الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية رقم (٥) لسنة ١٩٨٩) . وقد أوصى الديوان بالالتزام بالضوابط أعلاه.

ح- شركة الفارس العامة:-

أظهر التقرير المرقم (١٧٣) في ٢٠١٦/١/٤ الخاص بالبيانات المالية لشركة الفارس العامة للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٤، الملاحظة الآتية:-

مازال هناك (٣٨١) منتسب من ملاك الشركة لا يرغبون بالمباشرة بالعمل في موقع الشركة الحالي (خان ضاري) على الرغم من حاجتها لاختصاصاتهم الفنية في العمل، ويمثلون نسبة (٣٢%) من مجموع منتسبي الشركة، مما أدى إلى تحمل الشركة رواتب ومخصصات ملاكاتها المتواجدة في الموقع البديل (الشركة العامة للصناعات القطنية) وبمبلغ (٣٤٢٧) مليون دينار (ثلاثة مليارات واربعمائة وسبعة وعشرين مليون دينار) لسنة/٢٠١٤ دون تحقيق إيراد مقابل ذلك، وقد أضطرت الشركة إلى التعاقد مع العديد من العمال والفنيين لسد النقص الحاصل في العمالة داخل الشركة، مما أدى إلى تحملها مبلغ (١٢٦) مليون دينار (مائة وستة وعشرون مليون دينار)،وقد أوصى الديوان باتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذه الحالة بالتنسيب أو النقل والاسترشاد بما ورد في كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (٢٣٣٣٥/٤٣/١١) في ٢٠١٢/١١/٥ والذي يقضي (بإعادة ملاك الشركة المتواجدين بالموقع البديل إلى موقع الشركة الأصلي للاستفادة منهم في العمل).

ط- الشركة العامة للصناعات الميكانيكية:-

أظهر التقرير المرقم (٢١٠٧٣) في ٢٠١٦/١٢/٤ الخاص بالموازنة الاستثمارية للشركة العامة للصناعات الميكانيكية لسنة/٢٠١٥ تأخر الشركة بانجاز مشروع تأهيل الشركة ورسملته منذ سنة /٢٠٠٨ بمبلغ (٤٠٠٥١) مليون دينار (أربعين مليار وواحد وخمسين مليون دينار) لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ بالرغم من إستكمال معظم فقراته وإستخدامها من قبل الشركة.

١٠. وزارة النفط

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقرير دوري	نتائج اعمال	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	تقرير الموازنة الاستثمارية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢٢	١١	٢٧	٤	٤	٣	٣٥٦	٤١	٤٦٨

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

وزارة النفط – المقر:-

أظهر التقرير المرقم (٤٥١١) في ٢٠١٦/٣/١٠ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على سياسة وزارة النفط للاستفادة من المركبات (النفط الخام المختزل RC ومخلفات التقطير الفراغي VR) للفترة (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) ، الملاحظات الآتية:-

أ- نتيجة استخدام الوقود الثقيل في محطات الكهرباء أدى ذلك إلى قلة كفاءة محطات توليد الطاقة الكهربائية وكثرة أعمال الصيانة، إضافة إلى تكاليف شراء مواد كيماوية لمعالجة مشاكل ارتفاع الفناديوم وكذلك معالجة وجود عنصري (Na,K) في الوقود الثقيل، وقد أوصى الديوان بتجهيز وزارة الكهرباء بالوقود المطابق للمواصفات التشغيلية للمحطات الكهربائية والحيلولة دون تكلفة وزارة الكهرباء بنصب منظومات لمعالجة الوقود.

ب- عدم وجود سياسة لدى وزارة النفط لتوزيع مادة الإسفلت على الدوائر الحكومية ذات الاختصاص بما يسد الحاجة المحلية وقيامها بتصدير مادة (VR)، وقد أوصى الديوان بسد حاجة التشكيلات الحكومية من مادة الاسفلت بنوعيه العادي والمؤكسد والفائض منه للتصدير.

ج- إن عمليات حرق (RC) مجهزة لمعامل الطابوق والجص والإسمنت ذات أثر سلبي على البيئة لكون تلك المعامل لا تمتلك منظومة الحرق الآلية الصديقة للبيئة، وقد أوصى الديوان بإيجاد وقود بديل أقل ضرر على البيئة أو ربط منظومات الحرق الآلية الصديقة للبيئة إن تعذر توفير ذلك الوقود.

د- ضياع مبلغ (٤٢) مليون دولار (اثنان وأربعون مليون دولار) عن قيمة التصاميم الأساسية لمشروع (RFCC) بسبب سوء التخطيط للمشروع من قبل وزارة النفط ومصفى الدورة نظراً لإلغاء العقد. وقد أوصى الديوان بالتحقيق في موضوع إلغاء عقد مشروع (RFCC) في مصفى الدورة أو الاستفادة من مخططات المشروع لتنفيذها في موقع بديل.

هـ-عدم جدية وزارة النفط وشركة مصافي الجنوب بإنشاء وحدة (FCC) (التكسير بالعامل المساعد المائع) كون الوحدة على القرض الياباني ويتحمل الجانب العراقي تهيئة موقع إنشاء تلك الوحدة، وأن إيقاف تهيئة التربة لفترة طويلة سيؤدي إلى ضياع مبلغ (٢٣٦٠٠) ألف دينار (ثلاثة وعشرين مليون وستمائة ألف دينار) عراقي مع مبلغ (١٧٠٠٠٠٠) دولار (سبعة عشر مليون دولار)، وقد أوصى الديوان بالإسراع في تنفيذ أعمال تهيئة التربة،علماً أن شركة مصافي الجنوب قد أنجزت(٨٠%) من العمل وبمبلغ (٢٣٦٠٠) ألف دينار عراقي (ثلاثة وعشرين مليون وستمائة الف دينار)، ولم يتبقَ سوى (٢٠%) لإكمال تسليم الأرض.

و- عدم وجود تخطيط لإنشاء وحدات تعمل بالتكنولوجيا الحديثة، وقد أوصى الديوان بوضع خطة لإنشاء وحدات (SDA,HC) للاستفادة من النفوط الثقيلة وخصوصاً في المناطق الجنوبية لتعظيم إنتاج زيت الغاز (الكاز) والتخلص من كميات (RC) المرتفعة في تلك النفوط.

١١. وزارة الكهرباء

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم الأداء	زيارة تفتيشية	تقرير الموازنة الاستثمارية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية أخرى	مجموع التقارير
١٦	٢٠	١٤	٧	٢	٦	١٥٢	١٠	٢٢٧

وادناه اهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

كانت نتيجة نشاط بعض المديريات لسنة/٢٠١٤(عجزاً) ، علماً أن العجز مستمر من سنوات سابقة، وكما في الأمثلة ادناه:-

اسم الشركة	(العجز) لسنة/٢٠١٤ مليون دينار	العجز المتراكم مليون دينار
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة	٧٤٣١٢	٥٩٩٨٢١
المديرية العامة لمشاريع الإنتاج الغازية	١٨٢٩	٤٠٩٥٣

وقد أوصى الديوان بإيجاد الحلول البديلة لمعالجة العجز المتحقق .

١٢. وزارة الزراعة

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢٣	١٨	١٤	٣	١٤	٣٢	٤	١٠٨

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أظهر التقرير المرقم (١٠٧١) في ٢٠١٦/١/١٩ الخاص بنتائج الزيارة التفتيشية لمخازن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بتأريخ ١٦و٢٠١٥/١١/١٧، ، الملاحظات الآتية :-

أ- وجود (١٥٠) طاقم ضخ صنع روسيا سعة (KV/ ١٠٠) في المخازن وردت الى الشركة بموجب عقود مذكرة التفاهم في عام/٢٠٠١ من شركة هايدروماش سيرفس الروسية وبحالة جيدة جداً ولم تقم الشركة العامة للتجهيزات الزراعية باتخاذ الإجراءات اللازمة لبيعها من خلال منافذها التسويقية في بغداد والمحافظات. علماً بأن الحالة مؤشرة في تقريرنا للبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١١ المرقم (٨٨٦٧/٧/٣٧/١٠) في ٢٠١٣/٤/٢٨. وقد أوصى الديوان بضرورة قيام الشركة ببيع وتصريف تلك الطواقم.

ب- تم الاحتفاظ بـ (١٠٤) حاصدة في العراء في ساحات المخازن عائدة الى فروع الشركة في محافظة (الأنبار ، نينوى، كركوك، صلاح الدين إضافة إلى فرع بغداد)، بسبب سوء وتدهور الأوضاع الأمنية في تلك المحافظات عدا فرع بغداد، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض تلك الحاصدات للرطوبة من جراء الأمطار والأتربة والصدأ والحرارة. فضلاً عن عدم إمكانية جردها كون أجزاء وملحقات الحاصدة الواحدة مخزونة في مكان آخر وبطريقة غير نظامية مكدسة بعضها فوق بعض. وقد أوصى الديوان بقيام الشركة بحفظ الحاصدات وملحقاتها بطريقة نظامية حفاظاً عليها من التلف من تأثير الظروف الجوية وسوء التصرف بها.

ج- وجود (٦٠) مولدة نوع (QPM) منها (٣٥) مولدة سعة (KV /٢٥) و(٢٥) مولدة سعة (KV/٤٠) في مخزن المولدات مهداة من الهيئة العامة للمياه الجوفية، استناداً الى كتاب وزارة الزراعة – مشروع استخدام تقنيات الري الحديثة العدد (٥٤٨٣) في ٢٠١٣/٣/١٧، المعطوف على كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء- الدائرة القانونية المرقم (ق/٢/١/١٣/٥٣٥٩) في ٢٠١٢/١٢/٢ تم حفظها في المخازن بدون تنظيم سند إدخال مخزني بها، وقد أوصى الديوان بقيام الشركة بتنظيم سند إدخال مخزني وتسجيل تلك المولدات في السجلات لأغراض السيطرة حفاظاً عليها من التلاعب وسوء التصرف بها.

١٣.وزارة الإعمارواالإسكان والبلديات

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١٨	١٩	١١	١	١٧	٤٦	١٥	١٢٧

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- أظهر التقرير المرقم(١٧٧١٢) ٢٠١٦/١٠/٢٠ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على سياسة وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة في تنمية المناطق المتهرئة للحفاظ على المناطق ذات الطبيعة التراثية والمحميات للاعوام (٢٠٠٦ ولغاية٢٠١٦)، الملاحظات الاتية :-

(١) ان مبالغ التخصيصات المالية لتصاميم مشاريع التجديد الحضري لاتتناسب مع حجم المناطق المتهرئة المفترض تنفيذها الأمر الذي ترتب عنه قلة المشاريع التي تم شمولها بأعمال التجديد الحضري واقتصارها على ستة مشاريع فقط في مراكز المدن القديمة وللسنوات (٢٠٠٦) ولغاية (٢٠١٦) ، وقد أوصى الديوان زيادة مبالغ التخصيصات المالية لتصاميم مشاريع التجديد الحضري ضمن الموازنة الاستثمارية لغرض تغطية اكبر عدد ممكن من المدن الدينية والتاريخية والشواخص التراثية في إعمال التجديد الحضري.

(٢) تأخر انجاز اغلب تصاميم مشاريع التجديد الحضري لفترات زمنية طويلة تجاوزت المدة التعاقدية بسنوات بسبب التباين في رؤية الشركات المصممة وبين رؤية المحافظات ومجالسها وعدمِ التزام الاخيرة بالسقوف الزمنية المحددة في بنود العقد ،وقد اوصى الديوان ضرورة إصدار ضوابط وتعليمات تلزم الحكومات المحلية بتقديم توصياتها وقراراتها ضمن السقوف الزمنية المحددة لكل مرحلة لغرض انجاز تصاميم المشاريع ضمن الفترات التعاقدية .

(٣) إستغراق عملية المصادقة على التصميم النهائي لمشاريع التجديد الحضري لفترات زمنية طويلة بسبب التعارض بين الصلاحيات الممنوحة للمجالس المحلية في المصادقة على التصاميم وبين صلاحيات الوزارة في المصادقة على التصاميم ايضاً ، وقد اوصى الديوان إعادة النظر في القوانين والتشريعات النافذة لغرض تحديد جهة واحدة مسؤولة عن مصادقة التصاميم النهائية لمشاريع التجديد الحضري.

ب- ملاحظات وزارة البلديات :-

أظهر التقرير المرقم(٨٦٩٦) في ٢٠١٦/٥/٢٣ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على مشروع إنشاء مدن الزائرين في مداخل المدن الدينية ،الملاحظات الآتية :-

أولاً- وجه مكتب دولة رئيس الوزراء الأسبق وزارة المالية بمناقلة مبلغ(٥) مليار دينار(خمسة مليارات دينار) إلى وزارة البلديات والأشغال العامة لتنفيذ مدن الزائرين، إلا أن المبلغ تم تحويله إلى محافظة كربلاء مباشرة ولم يدخل في أعمال تنفيذ المشروع بسبب إلاجراءات الخاطئة .

ثانياً- لم يتم إعداد المخططات وجداول الكميات بصورة متكاملة ودقيقة لتغطي كافة فقرات العمل، مما أدى إلى قيام إدارة المشاريع الأربعة لمدن الزائرين بحذف العديد من فقرات جدول الكميات لعدم إيفائها بمتطلبات العمل واستحداث فقرات أخرى لعدم وجودها في جداول الكميات، الأمر الذي نجم عنه إصدار العديد من أوامر الغيار واستنزاف مبلغ الاحتياطي لجميع المشاريع.

ثالثاً- تم منح الشركات المنفذة لمشروع مدن الزائرين الأربعة سلفة تشغيلية بلغ مجموع مبالغها(٤٥٣٩) مليون دينار(أربعة مليارات وخمسمائة وتسعة وثلاثون مليون دينار) دون وجود نص في كتاب الإحالة أو فقرات العقد أو موافقة الوزير على منح السلفة التشغيلية للشركات المتعاقدة.

رابعاً- عدم قيام مديرية البلديات العامة بمراجعة وتدقيق التصاميم وجداول الكميات قبل المباشرة بعملية التعاقد على تنفيذ مدينة الزائرين في النجف الأشرف لتلافي القصور والأخطاء التي رافقت مراحل تنفيذ مدن الزائرين الثلاثة في مدينة كربلاء المقدسة، الأمر الذي أدى إلى إصدار أوامر غيار تجاوزت مبلغ احتياطي المقاولة ولجوء الدائرة إلى معالجة ذلك بزيادة مبلغ احتياطي المقاولة ولمرتين والذي انعكس على مبلغ الكلفة الكلية للمشروع الذي تم زيادته أيضاً.

خامساً- من خلال إجراء الزيارة الميدانية لمدن الزائرين تم تأشير العديد من النواقص في الأعمال المنفذة، وندرج في أدناه البعض منها:

اسم المدينة	النواقص
كربلاء – بغداد	أولاً- استخدام مواد كهربائية مثل مأخذ القدرة والمراوح ومفاتيح التشغيل ليست هي الاجود في الاسواق المحلية. ثانياً- استبدال منظومة الماء الصافي الخاصة بمناطق الوضوء في الحمامات من قبل العتبة الحسينية بسبب رداءة تنفيذها.
كربلاء – النجف	أولاً- استبدال منظومة الماء الصافي بمنظومة جديدة من قبل العتبة العباسية. ثانياً- عدم تنفيذ ساحبات هواء في المطعم على الرغم من مساحته الكبيرة مما أدى إلى قيام المشرفين على العتبة باعمال الطبخ خارج المطعم ونقله اليه لاحقاً.
كربلاء – بابل	أولاً- رداءة تنفيذ قابلوات الضغط العالي والواطىء المغذية للمدينة بسبب عدم استخدام السكك الحاملة للقابلوات مما يؤدي إلى تجمع المياه حولها بسبب مرورها في المناطق الخضراء. ثانياً- لم يتم تزويدنا بذرعة الأعمال المخفية للأعمال الكهربائية المنفذة.
النجف- مناذرة	أولاً- تم تنفيذ غرفة المحولة(١١) kva مع البوردات الرئيسية المغذية بطريقة لاتلبي المواصفات المطلوبة حيث تفتقر الى ساحبات هواء منظومة تهوية من مراوح ووحدات تبريد . ثانياً- أغلب أعمدة الإنارة الخاصة بالحدائق لا تعمل وتم فصلها عن منظومة الكهرباء بسبب سوء التفيذ للأنابيب العازلة للكهرباء والمنفذة تحت التربه مما أدى إلى تسريب كهربائي وتعرض العاملين الى المخاطر.

وقد أوصى الديوان باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها.

١٤. وزارة الموارد المائية

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم اداء	زيارة تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٩	١٠	٨	٤	٥	١٦	٤	٥٦

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

مقر الوزارة :-

أظهر التقرير المرقم (٨٥٨٣) في٢٠١٦/٥/٢٢ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم(١٨/استصلاح/٢٠١٣) والخاص بتجهيز وبناء ونصب وتشغيل مضخات عائمة لقناة شط العرب الاروائية لمحطتي المأخذ والسايفون وبواقع(٦) مضخات عائمة لمحطة المأخذ و(٥) مضخات عائمة لمحطة السايفون) بمبلغ(٢٦٦١٢) مليون دينار(ستة وعشرين مليار وستمائة واثنى عشر مليون دينار) المبرم بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١١ مع شركة ابن ماجد (شركة عامة) والمخولة من قبل شركة(etec)(كولومبية الجنسية) لصالح الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح بأسلوب التكليف وبمدة تنفيذ(١٥٠) يوماً، حيث لوحظ عدم تصليح الميلان الخاص بالشيت بايل لحوض السحب وحسب ما جاء بمحضر الاستلام الأولي والاستلام النهائي على الرغم من توجيه كتاب من قبل إدارة الهيئة المرقم (١٧٤) في ٢٠١٥/٣/١٥ والخاص بإكمال النواقص المثبتة في محضر الاستلام الأولي. وقد بينت إدارة الهيئة بالاجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة(١٠٧) في ٢٠١٥/١١/٣ بأنه تم إنجاز الملاحظات المثبتة في محضر الاستلام الأولي واستناداً الى ما جاء في كتاب إدارة المهندس المقيم المرقم (٤٦٨) في ٢٠١٥/١٠/٢١ ماعدا فقرة ميلان الشيت بايل والذي لا يؤثر على عمل حوض السحب وحسب مامثبت في محضر الاستلام النهائي . وقد أوصى الديوان بالتحقيق بالفقرة أعلاه.

١٥. وزارة النقل

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم اداء	زيارة تفتيشية	تقرير الموازنة الاستثمارية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٤	٩	٥	٢	٨	١	٦	٥	٤٠

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أظهر التقرير المرقم (٣١٢٥) في ٢٠١٦/٢/٢١ الخاص بالزيارة التفتيشية لمكتب الخطوط الجوية العراقية في البصرة للفترة من ٢٠١٦/١/٢٤ ولغاية ٢٠١٦/٢/١١ ،الملاحظات الآتية :-

أ- لا توجد خطة سنوية لعمل المكتب تتضمن عدد المسافرين وعدد الرحلات القادمة والمغادرة التي من المقرر تنفيذها كونها تعد بصورة إجمالية في مقر الشركة ببغداد كما بينت ذلك إدارة المكتب بموجب كتابها المرقم (١٠٨) في ٢٠١٦/١/٢٦، مما تعذر علينا مقارنة عدد المسافرين والرحلات المخططة بما نفذ منها. وقد أوصى الديوان بإعداد خطة سنوية لنشاط المكتب تعتمد على الموارد المادية والبشرية للمكتب وبالتنسيق مع مقر الشركة بغية مقارنتها مع ما منفذ فعلا ومعرفة الانحراف أن وجد ومعالجته .

ب- لا توجد صلاحيات مالية وإدارية لدى مدير المكتب لتمكنه من سرعة انجاز المهام المكلف بها وتجاوز استحصال الموافقات من مقر الشركة لكونها مرتبطة بسلسلة إجراءات متعددة بين أقسام الشركة إضافة إلى بعدها الجغرافي. مع العرض أن عدد العاملين البالغ (١١٦) منتسب لا يتناسب مع الهيكل الإداري كون المكتب أعلاه مرتبط بالشعبة التجارية كما بينت أدارة المكتب ذلك بكتابها المرقم (١١٦) في ٢٠١٦/١/٣١، مما يتطلب تحويل المكتب إلى شعبة ومنحها صلاحيات مالية وإدارية أوسع تمكنها من انجاز المهام المكلفة بها.

١٦. وزارة الاتصالات

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	تقرير دوري	نتائج اعمال	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢	٢	٩	١	٣	١٨	٣٥

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

اظهر التقرير المرقم(١٩٦٣٠) في ٢٠١٦/١١/١٤ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على مشروع بوابات النفاذ الدولية ، الملاحظات الآتية:-

أ- لم تتمكن شركة (فانرايز) من القضاء على ظاهرة التحايل او السيطرة عليها بصورة فعالة والايفاء بالتزاماتها الاساسية المنصوص عليها في العقد كما جاء في المادة (١-اولا). الا ان الاجراءات المتخذة من قبلها بعد كشف الارقام المتحايلة اقتصرت على ابلاغ شركات الموبايل بالارقام المتحايلة بقطع الخدمة وغلق الخط ثم القيام بالاجراءات القانونية من قبل الشركة العامة للاتصالات والبريد بحق المتحايل وهي عملية طويلة تتطلب اجراءات قانونية كثيرة.وكان الاجدر بالشركة العامة للاتصالات والبريد خلال مدة سريان العقد البالغة خمس سنوات الطلب من شركة فانرايز القيام بمراجعة هذه الآلية واعتماد الانظمة والبرمجيات لمعالجة التحايل خاصة وان قطاع الاتصالات في تطور مستمر من ناحية حالات وطرق التحايل من جانب وطرق معالجته من الجانب الاخر.

ب- ضعف سيطرة الشركة العامة للاتصالات والبريد في تحديد مستحقاتها والمبالغ التي تترتب بذمة شركات الموبايل وحاملي الاشارة حيث يتم اعتمادها على الفواتير للمكالمات الصادرة والواردة لشركات الموبايل وحاملي الاشارة والمقدمة من قبل فانرايز بالاعتماد على تحليلها ملفات تفاصيل سجل المكالمات (CDR) والتي يتم انتاجها في موقع بدالة زيونة ويتم تجهيزها الى شركة فانرايز مباشرة (Online) لوجود اجهزة ومعدات للشركة المذكورة في موقع بدالة زيونة. ولم تتخذ الشركة العامة للاتصالات والبريد الاجراءات اللازمة لتجهيز قسم الانظمة والمعلوماتية بالاجهزة والبرامجيات المطلوبة في ذات موقع بدالة زيونة للوصول الى نتائج بنفس التوقيتات التي تعتمدها فانرايز والتاكيد على حضورهم الاجتماعات لاغراض تفعيل الدور الرقابي والتدقيقي لقسم الانظمة والمعلوماتية للوصول الى افضل النتائج وبالتالي تعظيم واردات الشركة العامة للاتصالات والبريد.

ج- لم تقم شركات الموبايل بتسديد كامل المستحقات المترتبة بذمتها من سنوات سابقة عن الاتصالات الدولية والتي تعود أغلبها الى شركة كورك تليكوم ولم تتخذ الشركة العامة للاتصالات والبريد اي اجراء بحقهم خلافا للمادة (١٦) من بنود العقد التي تشير الى (فرض غرامة تاخيرية عن كل مبلغ مستحق السداد ولم يتم تسديده بالموعد المحدد وبنسبة (١٠%) من قيمة المبلغ على ان تسدد الغرامة كاملة خلال مدة لاتتجاوز اسبوعين من تاريخ استحقاقها) حيث بلغ مجموع المبالغ المتسحقة بذمتهم (١١٢١٣) مليون دينار (احد عشر مليار ومائتان وثلاثة عشر مليون دينار).

١٧. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١٣٥	٤٠	٤٦	٤	١٦	٧	١٣	٢٦١

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- أظهر التقرير المرقم (١٩٧٩٦) في ٢٠١٦/١١/١٥ على حسابات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة /٢٠١٤ ، الملاحظات الاتية :-

أولاً- نشاط الوزارة /الاقسام الداخلية :-

بلغ عدد بنايات الاقسام الداخلية المستاجرة (١٥٣) بناية من المجموع الكلي لها والبالغة (٢٩٦) بناية وبنسبة (٥٢%) ، علماً ان الوزارة والتشكيلات التابعة لها لديها مشاريع لبناء وتاهيل الاقسام الداخلية الا ان نسبة الانجاز الفني متدنية حيث بلغت (٣٣%) وكما مبين أدناه:-

عدد المشاريع	الكلفة الكلية مليون دينار	التخصيص السنوي/ مليون دينار ١	المصروف الفعلي مليون دينار ٢	نسبة الانجاز المادي ٢/١%	نسبة الانجاز الفني %
٤٤	١٠٤٦٤٤٢	٥٢٠٦٦	٤٦٨٢٣	٩٠	٣٣

ثانياً- نتائج حساب تنفيذ المبالغ المقررة من وزارة المالية /الحسابات الاستثمارية :-

(١)تم ابرام عقد تجهيز السلع والخدمات لمشروع تطوير البنى التحتية للقدرات العلمية/ المكون الطبي بتأريخ ٢٠١٣/٩/١٣ بمبلغ (١١٨٠٠٣٠٦٧) دولار (مائة وثمانية عشر مليون وثلاثة الاف وسبعة وستين دولار) مع شركة كارل كوب (المانية الجنسية) والممول من تخصيصات الموازنة الاستثمارية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة /٢٠١٣ وبمدة تنفيذ سنتين من تأريخ فتح الاعتماد المستندي وقد لوحظ عدم تغطية مبلغ الاعتماد المستندي المفتوح لدى المصرف العراقي للتجارة البالغ (٩١٣٥٩٣٤٨) دولار (واحد وتسعون مليون وثلاثمائة وتسعة وخمسون الف وثلاثمائة وثمانية واربعون دولار) لكامل مبلغ العقد البالغ (١١٨٠٠٣٠٦٧) دولار(مائة وثمانية عشر مليون وثلاثة الاف وسبعة وستون دولار) ، وقد أوصى الديوان بضرورة تغطية مبلغ الاعتماد المستندي لكامل مبلغ العقد .

(٢)قيام الوزارة خلال السنة موضوع التقرير بتسديد مبلغ (٢٠٣٧٠٠٠) الف دينار (مليارين وسبعة وثلاثين مليون دينار) الى الشركة المنفذة لمشروع ابن سينا الجامعي والذي يمثل نسبة (٧٥%) من قيمة المواد المطروحة في ساحة العمل (حديد تسليح) دون قيام المقاول والمهندس المقيم بتقديم ذرعة العمل المنجز خلافاً للمادة (الثانية والستون/شروط الدفع الفقرة (١-ب) من الشروط العامة لمقاولات اعمال الهندسة المدنية الجزء الاول والثاني ، وقد أوصى الديوان الالتزام بالتعليمات المذكورة .

ثالثاً- الموجودات الثابتة والمخزنية :-

عدم قيام الوزارة بإتخاذ الاجراءات اللازمة لأستعادة السيارات والاسلحة واجهزة الاتصال التي لازالت بذمة الوزراء السابقين خلافاً للفقرة (٤) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٢٠) لسنة /١٩٨٨ التي تشير (بفك الموظف الذي يحال على التقاعد وفي عهدته اموال الدولة بعد تسليمه تلك الاموال وخلال مدة تحددها الدائرة ذات العلاقة على ان لاتزيد تلك المدة على ثلاثة اشهر اعتباراً من صدور امر الاحالة على التقاعد) وبعدد (٥) سيارات مختلفة الانواع و (٧) قطع اسلحة و (٦) أجهزة اتصال ، وقد أوصى الديوان بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة ومفاتحة الجهة المستلمة للسيارات والاسلحة واجهزة الاتصال لغرض إعادتها الى مركز الوزارة .

رابعاً- الموازنة الاستثمارية :-

لم يتم الصرف على (١٦) مشروع استثماري بالرغم من تخصيص مبالغ لها بمقدار (١٨٣٣٢) مليون دينار (ثمانية عشر مليار وثلاثمائة واثنان وثلاثون مليون دينار) من اجمالي مشاريع الوزارة البالغة (٣٧) مشروع .

خامساً - مخالفة القوانين والانظمة والتعليمات / تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية :-

قامت الوزارة خلال سنة /٢٠١٣ بتسديد مبالغ الدفعة الاولى لمشروع مستشفى ابن سينا وشراء موجودات ثابتة من مبالغ الاشراف والمراقبة المحددة بتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية /٢٠١٣ الفقرة (١٩) من صلاحيات الوزير المختص ، وقد أوصى الديوان بالتحقيق ومحاسبة الجهة المقصرة .

ب- أظهر التقرير المرقم (٣٦٣٢) في ٢٠١٦/٢/٢٩ على حسابات ونشاطات فرع مكتب المفتش العام في جامعة ديالى للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٤، الملاحظات الآتية :-

أولاً- عدم تناسب عدد الموظفين البالغ عددهم (٦) موظفين مقارنة بنطاق العمل البالغ (١٧) موقع ويضم الكليات والمعاهد والكليات الأهلية حيث تمت المباشرة بفرع المكتب في جامعة ديالى بموجب كتاب رئاسة جامعة ديالى/الشؤون القانونية والإدارية/شعبة الأفراد بالعدد (١٤٥٢٠) في ٢٠١١/١٠/٦، وقد أوصى الديوان برفد الفرع بالملاك الوظيفي الذي يتلائم مع حجم العمل المناط به.

ثانياً- عدم وجود هيكل تنظيمي خاص بالفرع، وقد أوصى الديوان بإعداد هيكل تنظيمي للفرع.

ثالثاً- عدم وجود نظام داخلي بالفرع، وقد أوصى الديوان بإيجاد نظام داخلي للفرع بما يتناسب مع حجم العمل ضمن المحافظة.

١٨. وزارة التربية

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢٦	١٨	٢١	٢	٨	١٠	٧	٩٢

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- ديوان وزارة التربية:

أظهر التقرير المرقم(٧٣٢٩) في ٢٠١٦/٤/٢٧ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على دور وزارة التربية في إستعمال تقنيات التعليم الحديثة للأعوام الدراسية(٢٠١٢/٢٠١٣) ولغاية (٢٠١٤/٢٠١٥)، الملاحظات الآتية:

أولاً- ارتفاع نسبة المدارس الثانوية التي لا تضم مختبرات للموضوعات العلمية وتلك التي لا تحتوي على أثاث مختبري نسبة إلى إجمالي المدارس الثانوية في العراق، خلافاً للمادة(٣١) من نظام المدارس الثانوية رقم(٢) لسنة/١٩٧٧(المعدل)، إذ بلغت نسبة المدارس التي لا يوجد فيها مختبرات(٧٦%،٧٨%،٨٠%)، ونسبة المدارس التي لا يوجد فيها أثاث مختبري(٨٢%،٨٣%،٨٧%) في سنوات التقويم.

ثانياً-عدم تنفيذ معظم عقود التجهيز للمواد والأجهزة المختبرية المبرمة عام ٢٠١١ مع الشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي إحدى تشكيلات وزارة الصناعة. فضلاً عن عدم قيام الوزارة بإتباع الإجراءات القانونية التي تضمن حقوقها مع الجهة المتعاقد معها، مما أدى إلى ضياع فرصة استثمار المال العام، إذ بلغت السلف التشغيلية المصروفة عن العقود غير المنفذة(٢٦٣٧٧٥٨) ألف دينار(مليارين وستمائة وسبعة وثلاثون مليون وسبعمائة وثمانية وخمسون ألف دينار).

ثالثاً- تلكؤ إجراءات وزارة التربية في توقيع مذكرات التفاهم ومشاريع الاتفاقيات المزمع إبرامها مع دول مختلفة في مجال تقنيات التعليم الالكتروني للأعوام من ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٥.

رابعاً- عدم تفعيل الصفوف الالكترونية في المدارس المشمولة بمشروع التعليم الالكتروني والبالغ عددها(٢٤) مدرسة ثانوية وإعدادية من مدارس المتميزين والموهوبين بالرغم من تجهيز تلك الصفوف بالسبورات الذكية والحواسيب المحمولة. فضلاً عن عدم تنفيذ مشروع التعليم الالكتروني الريادي بالتعاون مع وزارة الاتصالات لتطوير(٤٠) مدرسة ابتدائية ولثلاثة مناهج (علوم، رياضيات، انكليزي).

ب- مكتب المفتش العام:

أظهر التقرير المرقم (١٠٨١٢) في ٢٠١٦/٦/٢٣ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مكتب المفتش العام للسنة المنتهية في٣١/كانون الأول، الملاحظات الآتية :-

أولاً- لا توجد لدى المكتب قاعدة بيانات واضحة ومحددة لأعداد العقود المبرمة من قبل الوزارة والتشكيلات التابعة لها في بغداد والمحافظات ليتم مقارنتها مع ما تم تدقيقه.

ثانياً- عدم قيام المكتب بمتابعة إجراءات الوزارة وتشكيلاتها في تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره الخاصة بتدقيق عقود (مشاريع الخطة الاستثمارية، الموازنة الجارية) على الرغم من تضمينها ملاحظات بخصوص تدني نسب الانجاز.

ج- إجراءات وزارة التربية بالتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير خدمات الصحة المدرسية:

أظهر التقرير المرقم (٤٧٩١) المؤرخ في ٢٠١٦/٣/١٦الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على إجراءات وزارة التربية بالتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير خدمات الصحة المدرسية،الملاحظات الآتية :-

أولاً- ضعف التنسيق بين وزارة التربية ووزارة الصحة عند اختيار المشاريع المتعلقة بالبيئة والصحة المدرسية،فضلاً عن عدم تفعيل دور المديرية العامة للتربية الرياضية في الإشراف ومتابعة المشاريع المقترحة من قبلها.

ثانياً- كشفت استمارات الواقع البيئي لمديريات التربية عن عدم توافر شبكات مياه صالحة للشرب في (١٢٢٠) بناية مدرسية، ووجود (١٢٠) بناية مدرسية لا تحتوي على خزانات لمياه الشرب، فضلاً عن عدم صلاحية خزانات مياه الشرب في (٧٤٦) بناية مدرسية.

ثالثاً- ارتفاع أعداد الطلبة المصابين بالأمراض الانتقالية للعامين الدراسيين (٢٠١٣-٢٠١٤) و (٢٠١٤-٢٠١٥) وللمراحل كافة، مما يؤشر عدم اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للحد من انتقال هذه الأمراض بين صفوف الطلبة.

رابعاً- لم تقم معظم المدارس الحكومية والأهلية باستحصال موافقة الجهات الصحية على صلاحية البناية وموقعها قبل اتخاذ روضة أو مدرسة ابتدائية أو ثانوية، خلافاً للمادة (١٢) من قانون الصحة العامة الرقم (٨٩) لسنة/١٩٨١.

خامساً- ضعف الالتزام ببنود الصحة الوقائية في الحوانيت المدرسية، إذ لم يحصل أي حانوت مدرسي على إجازة صحية صادرة عن جهة مخولة. كما أن أغلب العاملين فيها لا يحملون بطاقة الفحص الطبي أو شهادة التربية الصحية.

١٩. وزارة الصحة والبيئة

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم الاداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
١٣	٨	٣٤	١	٣٣	١٠٢	٩	٢٠٠

وادناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- ملاحظات وزارة الصحة :-

أظهر التقرير المرقم (١٥١٨٧) في ٢٠١٦/٩/٨ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق/ دائرة مدينة الطب ، توقف قسم المختبرات التعليمية خلال عام/ ٢٠١٤ من إجراء التحليلات بسبب عدم توفر بعض المستلزمات الخاصة بإجراء تلك التحليلات من قبل الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية وتعذر شراءها من الأسواق المحلية لارتفاع أسعارها، وقد أوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير مستلزمات تلك التحاليل ليتسنى للقسم المذكور تقديم أفضل للمرضى وممارسة نشاطه .

ب- ملاحظات وزارة البيئة :-

أولاً- مكتب المفتش العام :-

اظهر التقريرالمرقم(١٩٨٠٠) في ٢٠١٦/١١/١٥ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مكتب المفتش العام في وزارة البيئة للسنة المنتهية في٣١/كانون الاول/٢٠١٥ ، الملاحظات الاتية :-

(١) قسم التحقيقات :-

بلغ عدد القضايا التي قام القسم بالتحقيق فيها (٢٩) قضية انجز منها(١٦) قضية خلال السنة/٢٠١٥ والمتبقي(١٣) قضية لم يتم انجازها لغاية تاريخ اعداد التقريرالرقابي وتم توجيه المذكرة المرقمة (١٧) في ٢٠١٦/٣/١٤ من قبل الهيئة الرقابية المختصة لبيان اسباب عدم انجازها وكانت اجابة المكتب بكتابه المرقم (م.ع/٣٧٥) في ٢٠١٦/٣/٢٨ بان اسباب التاخير تعود الى اجراءات التحقيق كون المواضيع متشعبة ، وقد أوصى الديوان الاسراع في انجاز اعمال اللجان التحقيقية المشكلة في القسم وعدم تاخيره.

(٢) نتائج تنفيذ الموازنة الجارية:-

بلغت نسبة تخصيصات مصروفات الموازنة الجارية للسنة موضوع التقرير(٧٥%) حيث لم يجر استغلال بعض التخصيصات المرصدة لبعض مواد فصول الموازنة الجارية والمدرجة تفاصيلها في ادناه:-

نوع النفقة	فصل	مادة	نوع	اسم الحساب	المبلغ المخصص	المبلغ المصروف الف دينار	النسبة
٠١	٠٢	٠٩	٠٥	خدمة شبكة المعلومات	١٢٠٠٠	٣١٥٣	%٢٦
٠١	٠٣	٠١	٠١	القرطاسية	١٦٠٠٠	٣٣٤٩	%٢١
٠١	٠٣	٠١	٠٢	المطبوعات	٥٠٠٠	------	------

وقد اوصى الديوان باستغلال التخصيصات المرصدة بالشكل الامثل وعدم احتجاز تخصيصات لمواد دون الاستفادة منها .

(٣) تعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء :-

لم يقدم بعض مستلمي السيارات الحكومية في مكتب المفتش العام كفالة ضامنة مصدقة من كاتب العدل تلزمهم بالمحافظة على السيارة ودفع قيمتها في حال فقدانها خلافا لكتابي الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(١٥٤٧٤) في ٢٠٠٧/٩/١٧ و(١٥٨) في ٢٠٠٨/١/٧ ،وقد اوصى الديوان الزام مستلمي السيارات الحكومية بتقديم الكفالة الضامنة المشار اليها والالتزام بتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء.

(٤) المصروفات :-

عدم قيام المكتب بتغيير لجنة المشتريات للسنة موضوع التقريرالمشكلة بموجب الامرالاداري المرقم (أ.د/٥) في ٢٠١٥/١/٤ خلافا للمادة (٣-١-د) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام/٢٠١٥ ، وقد اوصى الديوان المكتب بتغييراللجنة بين فترة واخرى حسب التعليمات المشارااليها اعلاه.

ثانياً- أظهر التقرير المرقم (٢٩٨٧) المؤرخ في ٢٠١٦/٢/١٧ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشطة والحسابات والبيانات المالية لوزارة البيئة للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٤، الملاحظات الآتية :-

(١) تأخر أمين الصندوق بإيداع المقبوضات النقدية في الحساب الجاري للموازنة الجارية المفتوحة لدى مصرف الرشيد/فرع الاعتماد التجاري أولاً بأول، إضافة إلى عدم إيداع كامل المبلغ المقبوض لغاية تأريخ الإيداع، الأمر الذي يؤشر خللاً في إجراءات الرقابة والسيطرة على النقد. وقد أوصى الديوان بإيداع كامل المبلغ المستلم لدى المصرف.

(٢) لم تقم الوزارة بإرسال المقتبسات الضريبية عن مشترياتها من القطاع الخاص إلى الهيئة العامة للضرائب خلال السنة/٢٠١٤ التي تزيد عن (١) مليون دينار (مليون دينار)، خلافاً لكتاب وزارة المالية المرقم (٧- س/٢١٣٧) في ٢٠٠٩/٩/١٥، ومن الأمثلة عليها المستندات المرقمة (٥٧٧، ٨٥٦، ١٥٠٦) المؤرخة في ٢٠١٤/٤/٧ و ٢٠١٤/٥/٢٦ و ٢٠١٤/٩/١٤ على التوالي .

٢٠. وزارة الهجرة والمهجرين

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مجموع التقارير
٣	١	١	٢	٣	١٠

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أظهر التقرير المرقم (١٦٣١٨) في ٢٠١٦/٩/٢٩ الخاص بالزيارة التفتيشية إلى مخازن وزارة الهجرة والمهجرين في الشالجية للفترة من (٢٠١٦/٢/٩ ولغاية ٢٠١٦/٢/١٨) ، الملاحظات الآتية:-

أ- وجود (١١٠٠٠) بطانية في مخزن رقم (٨) مخالفة للمواصفات المطلوبة والمرفوضة من قبل الوزارة والمشتراة من مكتب فراس، حيث لم يقم المكتب المذكور برفع تلك البطانيات، وتم توجيه مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٤٤) في ٢٠١٦/٢/٢١ لبيان أسباب عدم رفعها من قبل المجهز ولم تتم الإجابة لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي. وقد أوصى الديوان بمفاتحة المكتب لرفع المواد من المخزن والمطالبة بإستبدال المواد المجهزة بمواد مطابقة للمواصفات وفي حالة تعذر ذلك يتم استرداد المبالغ المسددة له.

ب- وجود مواد تالفة ومرفوضة من قبل اللجنة التنفيذية مخزونة في مخزن رقم (١٠) لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، علماً أن هذه المواد مخزونة في جزء من المخزن الممكن استخدامه في خزن مواد صالحة للخزن والاستعمال، وكما يأتي:

اسم المادة	الكمية
حليب اطفال (علبة)	١٤ كارتون و ١٠ كيس كبير
حليب اطفال (كيس)	١٦ كيس كبير
فاصولياء	٤٧ سلة

وقد أوصى الديوان بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن إرجاعها واستحصال مبالغها.

ج- لوحظ وجود مادة شاي علامة الغزال بكمية (١٥) صندوق مهداة من جمهورية سريلانكا إلى اللجنة العليا لإغاثة وإيواء العوائل النازحة انتهت صلاحيتها في شهر (آذار/٢٠١٦) لم يتم توزيعها على النازحين لغاية تاريخه، علماً أن تاريخ موافقة وزير الهجرة والمهجرين على محضر فحص وقبول هذه المادة من قبل لجنة التقييس والسيطرة النوعية في ٢٠١٥/٤/٥ والذي أكد صلاحيتها للاستهلاك البشري، وقد تم توجيه مذكرة هيئة الرقابة المالية المختصة المرقمة (٤١) في ٢٠١٦/٢/١٦ لبيان أسباب ذلك فكانت إجابة الوزارة غير مستوفية بموجب كتابها المرقم (١٦) في ٢٠١٦/٢/١٨ لكونها تضمنت أوليات اللجنة المشكلة من قبل الوزارة والتي قامت بإستلام مادة الشاي من السفارة السريلانكية في العراق ولم يتم بيان أسباب عدم التوزيع.

٢١. وزارة الشباب والرياضة

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢	٤	٣	٢	١	١٢	٢٤

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أظهر التقرير المرقم(٦٦٣٦) في ٢٠١٦/٤/١٧ الخاص بالزيارة التفتيشية لمخازن الوزارة للفترة من ٢٠١٥/١٢/١٥ ولغاية ٢٠١٥/١٢/٢٢، مايلي:

من خلال قيام الهيئة الرقابية المختصة بجرد الحاويات المبردة والحديدية والمواد الملقاة في ساحات مكشوفة في مجمع المدينة الشبابية في شارع فلسطين لوحظ مايلي:

أ- بلغ عدد الحاويات المبردة العائدة لمخزن المواد الكهربائية(٢١) حاوية وقد تعرض بعض أجزائها(ضاغطات هواء) للسرقة استناداً إلى كتاب وزارة الشباب والرياضة/ مكتب الوزير المرقم(م.خ ٩٥٣/٣) في ٢٠١٥/١٢/٢٩ والموجه إلى آمر قوة

الحماية في الوزارة، ولم يتم تزويدنا بالإجراءات القانونية بخصوص الموضوع أعلاه على الرغم من طلب ذلك بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة(٥٦/ج) في ٢٠١٦/٣/٢ والمؤكد عليها بالمذكرة المرقمة(٦٥/ج) في ٢٠١٦/٣/٢٨.

ب- تعرض أقفال (١٩) حاوية حديدية للكسر من إجمالي عددها البالغ (٩٢) حاوية والتي تحتوي على مواد مختلفة منها على سبيل المثال(أجهزة تكييف، غسالات، اثاث متنوع) والمتواجدة في شعب(المواد الكهربائية، المواد المستهلكة، المواد الإنشائية) و المركز الوطني لرعاية الموهبة الرياضية، مما يتطلب إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ج- تعرض بعض المواد مثل (المولدات الكهربائية)إلى سرقة أجزاء منها مثل(لوحات كهربائية، سلفات، مشغلات ذاتية خاصة بالمولدات الكهربائية)، وقد قام مكتب الوزير بتوجيه الكتاب المرقم(م.خ ٨٥٨/٣) في ٢٠١٥/١٢/٩ إلى قوة حماية الوزارة بشأن ذلك، ولم يتم تزويدنا بآخر الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة على الرغم من طلب هيئة الرقابة المالية المختصة ذلك بموجب مذكرتها المرقمة(٥٦/ج) في ٢٠١٦/٣/٢٠ والمؤكدة بالمذكرة المرقمة(٦٥/ج) في ٢٠١٦/٣/٢٨. وقد أوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ذلك .

جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
Federal Board Of Supreme Audit

القسم الثالث: الدوائر غير المرتبطة بوزارة

١. دواوين الاوقاف

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقارير الدورية	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٥	٥	٦	١	٢	١	٢٠

وادناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- ديوان الوقف الشيعي :

أظهر التقرير المرقم (١٨٦٨٥) في٢٠١٦/١١/١ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مكتب المفتش العام للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠١٥،الملاحظات الآتية :-

تضمنت بعض القضايا المحالة من قبل مكتب المفتش العام الى هيئة النزاهة على توصيات إسترجاع مبالغ قدرها (١٥٣٥) مليون دينار (مليار وخمسمائة وخمسة وثلاثون مليون دينار) وإحالة المقصرين الى هيئة النزاهة وكما موضح في الجدول التالي :-

التفاصيل	المبلغ/الف دينار	الاجراءات
المخالفات المنسوبة إلى المفتش العام لاستغلال منصبه الوظيفي	٤٧٠٠٠	إحالة الملف إلى هيئة النزاهة
استلام عميد كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة راتب شهري مقداره (٤٨) مليون دينار مخالف	٤٨٠٠٠٠	إحالة الملف إلى هيئة النزاهة
إيجار بناية كلية الإمام الكاظم (ع) من قبل عميد الكلية ودفع مبالغها دون استخدامها	٤٠٠٠٠٠	إحالة الملف إلى هيئة النزاهة
المخالفات الحاصلة في أعمال لجنة المشتريات في كلية الإمام الكاظم (ع)	٤٨٠٠٠	إحالة الملف إلى هيئة النزاهة
المخالفات الحاصلة في مشروع توسعة إذاعة اليقين	٥٦٠٠٠٠	إحالة الملف إلى هيئة النزاهة
المجموع	١٥٣٥٠٠٠	إحالة الملف إلى هيئة النزاهة

ولم يقم المكتب بتقديم ما يؤيد القيام باسترداد تلك المبالغ فعلاً وقيدها لصالح الخزينة حيث لاتزال قيد المتابعة من قبله ، وحسب ما ورد بإجابة المكتب على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٩) في ٢٠١٦/٢/١٧، وقد أوصى الديوان بضرورة قيام المكتب بمتابعة مدى الألتزام بتنفيذ توصيات اللجان التحقيقية وإسترداد المبالغ المصروفة خلافاً للقوانين والأنظمة والتعليمات حفاظاً على المال العام .

ب- ديوان الوقف السني :

أظهر التقرير المرقم (٢٢١٩٦) في ٢٠١٦/١٢/١٩ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات مديرية الوقف السني في محافظة واسط للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول /٢٠١٥، مايلي :-

تم تحديد عدد من الأملاك الوقفية للاستثمار في ملاحظية الوقف السني في واسط لم يتم الإعلان عنها وتحديد نوع الاستثمار ولغاية إعداد التقرير الرقابي وكما في أدناه :

رقم الملك الوقفي	المساحة		
	م٢	اولك	دونم
العقار المرقم ٦٠٦/الحي	٦٧	٤	-
القطعة المرقمة ٢/١١٠٥٨ م ٢٩ داموك	-	١٢	-
القطعة المرقمة ٣٨/روبية/الحفرية	٢	١	١
القطعة المرقمة ٩٩/السراي/الصويرة	٧٥	٣	-

وقد أوصى الديوان بالتحري عن أسباب عدم الاستثمار ومعالجتها .

٢. أمانة بغداد

اصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	تقويم اداء	زيارات تفتيشية	تدقيق عقود	مهام تدقيقية اخرى	مجموع التقارير
٢	٢	٤	١	١	١٧	١٠	٣٧

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أ- أظهر التقرير المرقم (٨٧٦٩) في ٢٠١٦/٥/٢٤ الخاص بتقويم أداء سياسات أمانة بغداد في توفير المياه الصالحة للشرب وإنشاء محطات ومجمعات التصفية وإنشاء وصيانة شبكات الماء الصالح للشرب والماء الخام ، الملاحظات الاتية :-

أولاً- قدم اغلب مشاريع تصفية الماء العاملة في العاصمة بغداد، مما أثر على كمية الماء المنتج، وكذلك أدى إلى انخفاض الطاقات الفعلية عن الطاقات التصميمية والمتاحة لأغلب مشاريع تصفية الماء بسبب انتهاء العمر التشغيلي، وقد أوصى الديوان بإعادة تأهيل المشاريع القديمة وإجراء صيانة شاملة لها لرفع طاقاتها الإنتاجية وتحسين نوعية الماء المنتج.

ثانياً- عدم كفاية الماء الصالح للشرب المنتج من قبل دائرة ماء بغداد للاحتياج الفعلي للسكان والبالغ (١٠٢٢٠٠٠٠٠٠ م٣/ سنة، حيث بلغت كمية الماء الواصل للمواطنين(٦٩٢٣٩١٠٠٠ م٣/سنة وبنسبة نقص(٣٢ %) ولسنة ٢٠١٥ على سبيل المثال، وقد أوصى الديوان بإنشاء مشاريع الماء الكبيرة ذات الطاقات الإنتاجية العالية لسد العجز بالماء المجهز للمواطنين.

ثالثاً- عدم وجود مختبر متكامل(فيزياوي، كيمياوي، بايولوجي) في مشروع ماء الرشيد ومعظم مجمعات تصفية الماء التابعة للدائرة، وإنما يتم إجراء فحصي الكلور والعكورة فقط، وهذا لا يعطي مؤشراً عن نوعية الماء المنتج. إضافة إلى عدم معرفة الملوثات الكيميائية والبايولوجية المحتملة في ماء المجمعات وبشكل يومي، وقد أوصى الديوان بإنشاء مختبرات متكاملة في جميع المشاريع والمجمعات وذلك لأهميتها الكبيرة في معرفة نوعية الماء المنتج ولكشف أي حالة تلوث بشكل مباشر.

رابعاً- عدم إجراء بعض الفحوصات الموجودة ضمن المواصفة القياسية من قبل مختبرات السيطرة النوعية لدائرة ماء بغداد مثل فحوصات المركبات العضوية(الهايدروكربونات) والمبيدات والنواتج العرضية للتعقيم ، وقد أوصى الديوان بتوفير المستلزمات المختبرية المناسبة لإجراء جميع الفحوصات ضمن المواصفات القياسية العراقية في مختبر السيطرة النوعية .

خامساً-على الرغم من قيام دائرة ماء بغداد بصرف مبلغ (١٤٢٩٠٦١) مليون دينار(ترليون واربعمائة وتسعة وعشرون مليار وواحد وستون مليون دينار) من الموازنتين الجارية والاستثمارية ومبالغ تنمية الأقاليم للأعوام من (٢٠٠٦ لغاية ٢٠١٥) على مشاريع الماء(صيانة، إنشاء، توسيع، إعادة تأهيل) الا ان ذلك لم ينعكس على نوعية وكمية الماء الصالح للشرب، حيث مازالت العاصمة بغداد تعاني من ظاهرة شحة الماء خاصة في فصل الصيف، بالإضافة إلى وجود العديد من حالات التلوث، وقد أوصى الديوان بتشكيل لجان فنية مختصة للوقوف على ظاهرة شحة المياه وتردي نوعيته على الرغم من صرف مبالغ طائلة من قبل دائرة ماء بغداد .

ب- أظهر التقرير المرقم (١٣٦٨٢) في ٢٠١٦/٨/١٨ الخاص بسياسة أمانة بغداد في جمع ونقل وطمر النفايات الصلبة وإنشاء المحطات التحويلية ومواقع الطمر الصحي، الملاحظات الاتية :

أولاً- عدم تناسب الجهد الآلي والبشري الخاص بجمع ونقل النفايات مع كمية النفايات البلدية المطروحة من قبل المواطنين واتساع الرقعة الجغرافية لمدينة بغداد نتيجة تقليل الجهد الآلي والبشري المؤجر بسبب تقليل التخصيصات المالية ، وقد أوصى الديوان بضرورة توفير التخصيصات المالية اللازمة لعملية جمع ونقل النفايات عن طريق توفير الجهد الآلي والبشري.

ثانياً- عدم وجود مواقع طمر نظامية تعتمد الأساليب العلمية الصحيحة في طمر النفايات وحسب تعليمات المحددات البيئية لإنشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (٣) لسنة /٢٠١١ المادة (٢٤) ، حيث تمتلك دائرة المخلفات الصلبة والبيئة موقعي طمر غير نظامية في (أبوغريب والنهروان) غير حاصلة على الموافقات نتيجة لعدم مطابقتها للشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء مواقع الطمر، وقد أوصى الديوان بإنشاء مواقع طمر نظامية تعتمد على الأساليب العلمية في طمر النفايات كإنشاء الخلايا لضمان الطمر الآمن للنفايات والحد من ظاهرة الحرق وانتشارالنفايات بصورة عشوائية داخل مواقع الطمر والإسراع في إنجاز موقع الطمر النظامي في الرصافة (النهروان) .

ثالثاً- قيام معظم الدوائر البلدية بطمر النفايات بمواقع طمر غير مخصصة من قبل أمانة بغداد/ دائرة المخلفات الصلبة والبيئة (النهروان، أبوغريب) على الرغم من تأكيد دائرة المخلفات الصلبة والبيئة بوجوب طمر مخلفات الدوائر البلدية بالمواقع المخصصة، حيث بلغت نسبة النفايات الواصلة إلى مواقع الطمر المخصصة من قبل أمانة بغداد/ دائرة المخلفات الصلبة والبيئة (٧٥%،٦١%،٤٤%) للأعوام (٢٠١٤ ، ٢٠١٥) والأربعة أشهر الأولى من عام/٢٠١٦ على التوالي ، وقد أوصى الديوان بمحاسبة الدوائر البلدية غير الملتزمة بمواقع الطمر المحددة من قبل دائرة المخلفات الصلبة والبيئة والتي تقوم بطمر نفاياتها بأماكن عشوائية وبدون أية سيطرة .

٣. منظمات المجتمع المدني

أصدرت عنها التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	تقرير دوري	زيارات تفتشية	مجموع التقارير
١٣	٢	١	١	١٧

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

جمعية الهلال الأحمر العراقي:

مستشفى الهلال الأحمر للجراحة العامة:

أظهر التقرير المرقم (١٢٥٢٢) في ٢٠١٦/٧/٣١ الخاص بالبيانات المالية لمستشفى الهلال الأحمر للجراحة العامة للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٥، الملاحظات الآتية:

أ- خطة عمل المستشفى :-

من خلال بيانات الجداول المرفقة ضمن الإحصائيات السنوية للمستشفى للسنة/٢٠١٥ المقدمة من قبل قسم الإحصاء في المستشفى تم تأشير ما يلي:-

أولاً- إنخفاض في نسبة تنفيذ خطة المستشفى عن نشاط (التداوي ،الاشعة ، تخطيط القلب، الفحص)، حيث بلغت نسبتها (٧، ٦، ١٣، ٥)% على التوالي.

ثانياً-إنخفاض في أعداد الخدمات المقدمة من قبل إدارة المستشفى خلال السنة الحالية قياساً بإعدادها في السنة السابقة وخاصة في مجالات (التداوي، الأشعة، تخطيط القلب، الفحص، الليزك)، حيث بلغت نسبة الانخفاض فيها (٩١، ٩٢، ٨٦، ٩٤، ٦٢)% على التوالي.

ثالثاً-إنخفاض ملحوظ في نشاط العيادة الخارجية وبنسبة (٩٨%) عن السنة السابقة، وقد بررت المستشفى بإجابتها على استفسار هيئة الرقابة المالية المختصة المرقم (٩) في ٢٠١٦/٤/١٢ سبب ذلك إلى انخفاض أعداد المراجعين لها بعد استحداث العيادة الاستشارية في مستشفى الولادة.

رابعاً-إنخفاض في أعداد العمليات المنفذة خلال السنة مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ (٢٧١) عملية في السنة الحالية بعد أن كان (٢٩١٥) عملية في السنة السابقة وبنسبة (٩١%) عن السنة السابقة.

ب- الموجودات الثابتة :-

وجود أجهزة صالحة للعمل متروكة من سنوات سابقة مما يعرضها إلى التقادم والمتمثلة (جهاز سونار، أجهزة علاج طبيعي)، حيث تم شراء أجهزة العلاج الطبيعي من سنة/٢٠٠٦ إلا أنه لم تقم المستشفى بالتعاقد مع أحد الأطباء للعمل على هذه الأجهزة أو الإعلان عن وجود مثل هذه الأجهزة في المستشفى لغرض استغلالها والحصول على إيرادات للمستشفى .

٤. البنك المركزي العراقي

أصدرت عنه التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	عقود	مجموع التقارير
٤	٢	٥	١١

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

أظهر التقرير المرقم (٢٥٧٥) في ٢٠١٦/٢/١٠ الخاص بالبيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في ٢٠١٣/١٢/٣١، الملاحظات الآتية :-

أ- نتيجة النشاط :-

قيام البنك المركزي العراقي بشطب أرصدة مؤسسات وشركات وزارة الصناعة والمعادن وبعض الدوائر والمؤسسات الحكومية الظاهرة ضمن الحسابات الدائنة والبالغة بحدود (٥٤٨٥٨) مليون دينار (أربعة وخمسين مليار وثمانمائة وثمانية وخمسين مليون دينار) المعادل (٤٦٣٥٦٨٨٩) دولار (ستة وأربعين مليون وثلاثمائة وستة وخمسين ألف وثمانمائة وتسعة وثمانين دولار) ، وأن هذه الأرصدة تعود لبعض دوائر ومؤسسات وزارة الصناعة والمعادن ظهرت في سجلات البنك بهدف إدارته فترة ما قبل الحصار وتم إجراء التسوية لها ضمن حسابات الإيرادات الأخرى بموجب موافقة مجلس الإدارة بكتابه المرقم (سم٢/٢٢٤) في ٢٠١٣/٩/٣، ولم يتم بيان أسباب قيد المبلغ لحساب الإيرادات ، وقد أوصى الديوان باستحصال تأييدات الجهات وشركات وزارة الصناعة والمعادن وبعض الدوائر والمؤسسات الحكومية الظاهرة ضمن الحسابات الدائنة وعدم إجراء تسويات قبل الحصول على تلك التأييدات .

ب- الحوافز:-

قيام البنك بصرف حوافز لمنتسبيه خلال السنة موضوع التقرير بمبلغ (٤٤٦٤) مليون دينار (أربعة مليارات وأربعمائة وأربعة وستون مليون دينار) ، ولدينا بخصوص ذلك ما يلي:-

أولاً- استند البنك بشأن توزيع الحوافز للعاملين على قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقمة (٢١٥، ١١٦، ١١٠) في ١٩٩٧/٨/١٢ و ١٩٩٩/٧/٣ و ٢٠٠٠/١٢/١٦ على التوالي. مع العرض أنه قد تم تعديل القرار (١١٠) بالقرار (٢١٥) والذي تضمن نفادية مدة القرار بالمادة (٢) لمدة سنة واحدة، والذي بموجبه تم تحديد النسبة التي تجيز للبنك استقطاع نسبة (٩٠%) (تسعين من المئة) من الأجور والعمولات المتحققة للبنك المركزي العراقي على العمليات والخدمات التي يقيمها البنك لغير دوائر الدولة الممولة مركزياً ومن الغرامات التي يفرضها البنك على المخالفين، وبذلك فأن النسبة الواجب تخصيصها هي (٥٠%) (خمسين من المئة) وليس (٩٠%) .

ثانياً- استند البنك إلى المادة رقم (١٩) من قواعد خدمة منتسبي البنك المركزي العراقي الصادرة بموجب الأمر الإداري المرقم (١٣٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١ والتي أعطت المحافظ صلاحية إقرار نظام الحوافز بموافقة مجلس الإدارة، علماً أن إقرار نظام الحوافز ومصادقة مجلس إدارة البنك تم في الجلسة (١٤٩٤) في ٢٠١٣/١/١٥، أي قبل إصدار قواعد الخدمة المذكورة والتي تضمنت المادة (١٩) الخاصة بالحوافز.

ثالثاً- إن مصدر دفع الحوافز هي الأبواب التالية (حساب عمولات الخدمات المصرفية، حساب عمولات إيداع الفئات الصغيرة من الدولار، حساب الغرامات والنقص والمزيف المودعة من قبل المصارف)، ولم يتم تأييد فصل العمولات لغير دوائر الدولة عن عمولات دوائر الدولة، وقد أوصى الديوان بإعادة احتساب الحوافز وفقاً للنسب الصحيحة بموجب القرارات النافذة واسترداد المبالغ.

القسم الرابع: ((المحافظات ومجالسها وهيئات الاستثمار))

١- المحافظـات:-

أ- محافظة بغداد :-

أولاً- أظهر التقرير المرقم (٢٥٥١) في ٢٠١٦/٢/٩ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقد المرقم (١٣٦٣) لسنة/٢٠١٣، الخاص بمشروع (تنفيذ البنية التحتية في قرية القمر العصرية في اللطيفية)، المبرم مع شركة الرضوان العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن بتاريخ ٢٠١٣/٣/١١، بكلفة إجمالية مقدارها (٣٩٥٨٥) مليون دينار (تسعة وثلاثون مليار وخمسمائة وخمسة وثمانين مليون دينار) لتنفيذ مانسبته (٢٥%) من المشروع ضمن مشاريع تنمية الأقاليم لسنة/٢٠١٣ والمحال بأسلوب الدعوة المباشرة، حيث بلغ عدد الشركات التي قدمت عطاءتها (١) شركة من أصل (٢) شركة تم توجيه الدعوة المباشرة اليها وبمدة انجاز (٢٤) شهر، الملاحظات الآتية :-

(١) بينت المحافظة بموجب كتابيها المرقمين (١٢٩٥) و (١٢٩٤) في ٢٠١٣/٣/٦ على التوالي قيامها بتوجيه الدعوة المباشرة الى كل من شركتي (الرضوان العامة ، الكرامة العامة)، إلا أنها لم تقدم لنا ما يؤيد استلام الدعوات من قبل الشركات المشار إليها أعلاه رغم طلبه بموجب المذكرة المرقمة (١٥٠) في ٢٠١٥/٧/٧، خلافاً لكتاب وزارة التخطيط/دائر العقود الحكومية ذي العدد (٢٥٦٨) في ٢٠١١/٢/٢٢ والذي نص على (التأكد من أن كافة الشركات التي تم توجيه الدعوة المباشرة لها قد قامت بالاستجابة بتأييد استلامها وثائق الدعوة المباشرة).

(٢) لم تقدم المحافظة ما يؤيد قيامها بتشكيل لجنتي فتح العطاءات ودراسة تحليل العطاءات، مع العرض بأن شركة الرضوان العامة قدمت عرضها الفني والتجاري بموجب كتابها المرقم (١٠٥٩) في ٢٠١٣/٣/٧، وتم توقيع العقد معها بتاريخ ٢٠١٣/٣/١١ مما يدل على شكلية إجراءات الإحالة، وقد أوصى الديوان بالتحقيق بالفقرات أعلاه.

ثانياً- أظهر التقرير المرقم(٧٥٠٧) في ٢٠١٦/٥/٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على عقد المناقصة المرقمة(٧) لسنة/ ٢٠١٤ ، الملاحظات الآتية :-

(١) قيام المحافظة بإحالة المناقصة بموجب كتاب الإحالة المرقم(ت/١٨٢) في ٢٠١٥/١/١٥ وتوقيع العقد في ٢٠١٥/٢/٥ مع الشركة المتعاقد معها قبل المصادقة على قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة/٢٠١٥ في ٢٠١٥/٢/١٠، ونشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٦، وإطلاق التخصيصات، خلافاً للفقرة(٢) من القسم(٩) من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم(٩٥) لسنة/٢٠٠٤ والفقرة(ب) من القسم(١٠) من قانون العقود العامة رقم(٨٧) لسنة/٢٠٠٤، وأحكام الفقرة(أ) من المادة(٧) من تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة /٢٠١٣.

(٢) عدم تضمين الأمر الإداري المرقم(٥) في٢٠١٤/١/٢٣ الخاص بتشكيل لجنة مركزية لفتح العطاءات العناوين الوظيفية لأعضاء اللجنة، وكذلك عدم إشراك ممثلين عن مجلس المحافظة والجهة المستفيدة في اللجنة المذكورة، خلافاً للمادة(٦-ثالثاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة/ ٢٠٠٨(المعدلة)، ولم يتم تزويد هيئة الرقابة المالية المختصة بالعناوين الوظيفية لأعضاء اللجنة المذكورة أعلاه، على الرغم من طلب الهيئة ذلك بموجب المذكرة المرقمة(٢٧٣) في٢٠١٤/١١/٨ والمؤكدة عليها بموجب المذكرة المرقمة(٧٢) في ٢٠١٦٠/٤/٥، وقد طلب الديوان التحقيق في ذلك.

(٣) عدم قيام المحافظة بتزويد هيئة الرقابة المالية المختصة ببعض الأوليات والمعلومات اللازمة للتدقيق لغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي، خلافاً للمادة(٢/رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة/٢٠١١(المعدل)،على الرغم من طلب هيئة الرقابة المالية المختصة بموجب مذكرات الهيئة(٢٠١) و(٢٠٧) و(٣٣٤) في ٢٠١٥/٩/٨ و٢٠١٥/٩/١٠ و ٢٠١٥/١٢/٢١ على التوالي والمتمثلة(سلامة الموقف القانوني للشركة، عقد تأسيس الشركة، منهاج تقدم العمل محضر استلام الموقع، وصل شراء شروط المناقصة، نسخة من دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية المصادق عليها من وزارة التخطيط مع بيان اسم الجهة التي قامت بإعدادها)، وقد طلب الديوان التحقيق في ذلك.

ب- محافظة النجف الأشرف :-

أظهر التقرير المرقم (٢٣٢٣) في ٢٠١٦/٢/٧ الخاص بتدقيق العقد المرقم (٨٢٣٣) في ٢٠١٥/١١/١٢، الخاص بتجديد عقد تجهيز حزم البث لقناة النجف الأشرف بمبلغ إجمالي مقداره (٤٦٩) مليون دينار (أربعمائة وتسعة وستين مليون دينار) المحال بعهدة شركة (بزنس هايتك سوليو شنز) -إماراتية الجنسية وبمدة تنفيذ تبدأ من (٢٠١٥/١٠/١) ولغاية (٢٠١٦/٩/٣١)، ضمن الموازنة التشغيلية لمحافظة النجف الأشرف ، عدم الالتزام ببعض الضوابط الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة/٢٠١٤، وكما يلي:

أولاً- تضمن العقد تاريخ سريان المدة التعاقدية قبل تاريخ التوقيع والمصادقة عليه، مما يشير إلى مباشرة الشركة بالعمل قبل إبرام العقد، خلافاً للفقرة (أولاً) من الضوابط رقم (٤).

ثانياً- قامت محافظة النجف الأشرف بتجديد العقد بالرغم من عدم وجود نص في العقد الأصلي يسمح بالتجديد إضافة إلى اختلاف شروط عقد التجديد عن العقد الأصلي خلافا للفقرة (٣) من الضوابط رقم (٩).

وقد أوصى الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الملاحظات أعلاه.

ج- محافظة ديالى :-

أولاً- أظهر التقرير المرقم (٢٤٣٠) في ٢٠١٦/٢/٨ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على عقود تنمية الأقاليم لمحافظة ديالى للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وعددها (١٣) عقد، وبمبلغ إجمالي (١٠٦٨١) مليون دينار (عشرة مليارات وستمائة وواحد وثمانين مليون دينار) ، وبكلفة تخمينية (١١١٩١) مليون دينار (احد عشر مليار ومائة وواحد وتسعين مليون دينار) محسوب على مشاريع برنامج تنمية الأقاليم لسنة/٢٠١٣ والمحالة على شركات عراقية الجنسية بأسلوب المناقصة العامة عن طريق أوطأ العطاءات الملاحظات المشتركة الآتية :-

(١) خطابات الضمان :-

(أ) استلام خطابات الضمان بدون كتاب رسمي صادر من المصرف، خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٢٩٩) في ٢٠١٣/٢/٤، وقد أوصى الديوان بالتحقق من ذلك ومحاسبة المقصرين.

(ب)عدم تمديد بعض خطابات الضمان الخاصة بأمانات حسن التنفيذ بالرغم من استحقاقها، خلافاً لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٢٩٩) في ٢٠١٣/٢/٤ ، وكما يلي:

رقم العقد	رقم خطاب الضمان	اسم المصرف مصدر الخطاب	تاريخ الاستحقاق	تاريخ الانجاز التعاقدي	تاريخ انتهاء فترة الصيانة
٥٦	٥٩٧٢/٦٠٨/ب/٢٠١٣	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	٢٠١٤/١١/١٠	٢٠١٥/٢/١٠	٢٠١٥/٢/١٠
٥٩	٥٩٧٦/٦٠٨/ب/٢٠١٣	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	٢٠١٤/٣/١٤	٢٠١٥/٢/١٥	٢٠١٦/٢/١٥
٦٣	٠٢٨٠٤٥/١٣٥/٦٣٨	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	٢٠١٤/١٠/١٧	٢٠١٥/٧/٢٢	٢٠١٦/٧/٢٢

وقد أوصى الديوان بإجراء التحقيق بموضوع الفقرة أعلاه.

(٢) التعاقد:

(أ) عدم المباشرة بالعمل للعقود (المشار إليها أدناه) لوجود تعارضات في موقع المشاريع ونسب الانجاز الفني (صفر)، خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة) المادة (٣-أولاً- و)، وكما يلي:

رقم العقد	اسم المشروع	التفاصيل
٥٢ في ٢٠١٣/١٢/١٢	بناء مدرسة ١٨ صف على القطعة ٣٩٢/١ مقاطعة ٢١/الحلفاوية	وجود أنابيب ماء في القطعة المخصصة للمشروع حسب تقرير سير العمل المؤرخة ٢٠١٥/٨/٢٥
٥٨ في ٢٠١٣/١٢/١٢	بناء مدرسة ابتدائية ١٢ صف على القطعة المرقمة ٥٢٠/٩/مقاطعة ٨/الأسود	موقع المشاريع مستنقع مائي منخفض عن مستوى الطريق بما يقارب (١,٥) متر
٦٠ في ٢٠١٣/١٢/١٢	بناء مدرسة ابتدائية ١٢ صف الموالح	لم يتم استملاك القطعة ٣٧ مقاطعة ٢١ / الموالح موقع المشروع

وقد أوصى الديوان بإجراء التحقيق بالموضوع .

(ب) عدم إنجاز العمل للعقود (٥٣-٥٦-٦١-٦٣) بالرغم من انتهاء مدة العقد والمدد الإضافية والتوقف، وقد أوصى الديوان بالتحقيق بالموضوع.

(ج) التأخر بالمباشرة الفعلية لبعض المشاريع عن المباشرة التعاقدية، خلافاً للمادة الثانية والأربعون من شروط المقاولة للأعمال الهندسية المدنية التي تضمنت (يعتبر تاريخ نفاذ المقاولة تاريخاً لمباشرة المقاول والاستمرار فيها بالسرعة الممكنة). علماً أن تاريخ نفاذ المقاولة بموجب العقد هو بعد عشرة أيام من تاريخ توقيع العقد وكما في العقود (٥٤-٥٥-٥٩-٦٣) في ١٢/٢٢ و ٢٠١٣/١٢/٢٥ على التوالي. وقد طلب الديوان بإجراء التحقيق من أسباب التأخير بالمباشرة واتخاذ الإجراءات حسب النتائج.

(د) عدم إزالة المشاكل المتعلقة بموقع العمل لبعض المشاريع قبل إعداد وثائق المناقصة، خلافاً للمادة (٣-أولا-و) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة)، وكما في العقدين المرقمين (٥٢ ،٦٠) في K٢٠١٣/١٢/١٢ وقد أوصى الديوان بإجراء التحقيق واتخاذ الإجراءات على ضوء النتائج.

ثانياً- أظهر التقرير المرقم(٧٥٤٩) في ٢٠١٦/٥/٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على عقود برنامج تنمية الأقاليم لمحافظة ديالى للسنة المنتهية ٢٠١٣/١٢/٣١ عددها (٢٤) عقد وبمبلغ إجمالي(٩٦٣٣) مليون دينار(تسعة مليارات وستمائة وثلاث وثلاثون مليون دينار) المحال على عدة شركات عراقية الجنسية الملاحظات المشتركة الاتية :-

(١) عدم تثبيت أسعار لجنة اعتدال الأسعار على الكشوفات التخمينية لبيان مدى ملائمتها للأسعار السائدة في الأسواق، حيث تم إلغاء اللجان المذكورة بموجب الأمر الإداري(١١٩٦) في ٢٠١٣/٥/٩ ولم تشكل اللجنة لغاية ٢٠١٤/٢/٢٦.

(٢) عدم تنظيم ملحق عقد بالرغم من إصدار أوامر غيار لبعض العقود، خلافاً لإعمام وزارة التخطيط بالعدد(٨٥٤٦) في ٢٠١٣/٤/١٤ الذي تضمن(أي تغيير يحدث بعد توقيع العقد يجب أن يعالج بملحق عقد ويكون جزء لا يتجزأ من العقد) . علماً أنه لم يتم استيفاء رسم الطابع المالي عند توقيع العقد وتم استيفاءه عند صرف الذرعة الأولى وكما في العقود(٨٩) و(٩١) و(٩٨) و(١٠١) و(١٠٥) و(١٠٦).

وقد أوصى الديوان التحقيق بخصوص الفقرات اعلاه،

د - محافظة القادسية :-

أظهر التقرير المرقم (١٣١١) في ٢٠١٦/١/٢٠ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق لمحافظة القادسية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١، ، الملاحظات الآتية :-

أولاً- تنظيفات المدن :-

(١) تم تعزيز بعض مستندات الصرف الخاصة بأجور عمال التنظيف بصورة ضوئية لهوية الأحوال المدنية للعامل لا تتطابق معلوماتها مع المعلومات المثبتة في سجل الأساس المدني في مديرية الجنسية دون اعتراض قسم الرقابة الداخلية .

(٢)تم تعزيز بعض مستندات الصرف الخاصة بصرف أجور عمال التنظيف بنسخ ضوئية لبصمة الإبهام من قوائم مصروفة سابقاً. فضلاً عن زيادة عدد البصمات عن أعداد أسماء العمال المدرجة في القوائم المرفقة، إضافة إلى وجود تشابه في البعض الآخر دون اعتراض قسم الرقابة الداخلية.

(٣)تم قبول نسخ من هويات الأحوال المدنية الخاصة ببعض العمال تعزيزاً لعملية الصرف غير واضحة المعالم بالنسبة للمعلومات مثل (رقم الهوية ، صورة صاحب الهوية ، تاريخ الميلاد) دون اعتراض قسم الرقابة الداخلية.

(٤) عدم تعزيز مستندات الصرف بتوقيع عمال التنظيف تأييداً لصحة عملية الصرف ودون اعتراض قسم الرقابة الداخلية،وقد طلب الديوان بإجراء التحقيق وتحديد المسؤولية التقصيرية ومحاسبة المقصر واسترجاع المبالغ المصروفة بغير استحقاق.

ثانياً- المتطلبات التنظيمية :-

قيام المحافظة بتنسيب عدد من موظفيها للعمل في مجلس محافظة الديوانية، إلا أن مدير قسم الموارد البشرية في مجلس المحافظة أيد للهيئة المختصة بموجب المطالعة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٦ أن الأسماء المذكورة ليست ضمن

الأسماء المنسبة للعمل في المجلس، وقد طلب هذا الديوان بحصر الحالات المماثلة وإجراء التحقيق ومحاسبة المقصر ومعرفة مكان تواجد المنسبين.

هـ- محافظة البصرة :-

أظهر التقرير المرقم (٢١١٩) في ٢٠١٦/٢/٢ الخاص بنتائج اعمال الرقابة والتدقيق على العقدين المرقمين (١٩٣/٤٣٩) و(١٤٠/٣٥٧) في ٢٠١٢/١٢/١١ و ٢٠١٢/١١/١٨ على التوالي لمحافظة البصرة/مديرية العقود الحكومية ، بكلفة تعاقدية إجمالية مقدارها (٤٧٥٣٩) مليون دينار (سبعة وأربعين مليار وخمسمائة وتسعة وثلاثون مليون دينار) ، الملاحظات الآتية:

أولاً- العقد (١٩٣/٤٣٩) في ٢٠١٢/١٢/١١ مشروع (تأهيل طريق سفوان- الزبير بطول ٢٨/كم ذهاباً وإياباً من المنفذ الحدودي سفوان-السيطرة البحرية) بكلفة تعاقدية (٢٣٩٠٦٥٠٠) الف دينار (ثلاثة وعشرين مليار وتسعمائة وستة ملايين وخمسمائة الف دينار)، المحال على مؤسسة العصب الإماراتية للنقليات والمقاولات العامة بمدة تنفيذ تعاقدية (٢٧٠) يوم اعتباراً من تاريخ المباشرة في ٢٠١٣/١/١٢، انتهت الفترة التعاقدية المعدلة للمشروع البالغة (٤٨٠) يوم بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٣ بعد احتساب فترة التوقف البالغة (١٤٩) يوم بالرغم من قيام المحافظة بتوجيه إنذار للشركة المنفذة بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٣ وتنبيه بتاريخ ٢٠١٤/٥/٥ وإنذار نهائي بتاريخ ٢٠١٤/٦/٤، حيث بلغت نسبة الإنجاز المادي للمشروع (٤٧%) لغاية ٢٠١٥/٥/٢٤. علماً أن المخطط لها (١٠٠%) بذات التاريخ، مما يؤشر تلكؤ الشركة في تنفيذ المشروع ولم تقم المحافظة بأي إجراء قانوني وإداري بحقها، خلافاً للفقرة (٧) من شروط العقد التي تقضي بـ(يحق للطرف الأول وعند الإخلال الطرف الثاني بالتزاماته أو عند تلكئه في تنفيذ العقد سحب العمل من الطرف الثاني وتنفيذه على نفقة الطرف الثاني بعد توجيه إنذار نهائي له بمدة لاتتجاوز أربعة عشر يوما وأدراج اسمه في القائمة السوداء).

ثانياً-العقد (١٤٠/٣٥٧) في ٢٠١٢/١١/١٨ مشروع (إعداد الدراسة وتعديل التصاميم المعدة وتجهيز وتنفيذ شبكات ومحطات مجاري مياه الأمطار والثقيلة والخطوط الناقلة مع إنشاء مشروع معالجة للمجاري الثقيلة في ناحية النشوة)، المنفذ بطريقة المشروع الجاهز (مفتاح باليد) بكلفة تعاقدية (٢٣٦٣٢٧٥٠) ألف دينار (ثلاثة وعشرين مليار وستمائة واثنان وثلاثون مليون وسبعمائة وخمسين ألف دينار). المحال على شركة المشرق الهندسية للمقاولات وشركة إنشاءات البصرة للمقاولات المتشاركتين بموجب عقد المشاركة المرقم (١١٦/٢٣١٢٨) في ٢٠١٢/٧/٨، بمدة تنفيذ تعاقدية (٥٦٠) يوم اعتباراً من تاريخ المباشرة في ٢٠١٢/١٢/٢٣، لوحظ تم منح الشركة المنفذة فترة توقف (٢٠٣) يوم للفترة من ٢٠١٣/٢/٣ إلى ٢٠١٣/٨/٢٥، استناداً إلى كتاب محافظة البصرة/ مديرية العقود الحكومية المرقم (أ/٢٠٩٨١) في ٢٠١٣/١٢/٢ بسبب (عدم تخصيص قطعة أرض لغرض إنشاء وحدة معالجة)، مما يؤشر عدم تهيئة مستلزمات تنفيذ المشروع من قبل الجهة المستفيدة، خلافاً للفقرة (٣-أولا-ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة/٢٠٠٨ (المعدلة) .

وقد أوصى الديوان بالتحقيق بالفقرات الواردة في أعلاه.

و- محافظة كربلاء :-

أظهر التقرير المرقم (١٤٧٧٠) في ٢٠١٦/٩/٤ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على المبالغ المصروفة للمناسبات الدينية لمحافظة كربلاء المقدسة للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٥، الملاحظات الآتية:

بلغ إجمالي المبالغ المصروفة خلال السنة (٧٣٢٢) مليون دينار (سبعة مليارات وثلاثمائة واثنان وعشرون مليون دينار) للمناسبات الدينية من المبلغ المخصص لهذا الغرض البالغ (٢٥) مليار دينار (خمسة وعشرون مليار دينار) المسجلة ضمن الموازنة الجارية (مستلزمات خدمية/الاحتفالات) وبعض حالات التسوية القيدية للسلف الممنوحة لتغطية المناسبات الدينية للسنوات السابقة من تخصيص الـ(٧٠) مليار دينار (سبعين مليار دينار) ، وكما موضح في الجدول أدناه :-

المناسبة	تاريخ الزيارة	التخصيص لسنة/٢٠١٥ (مليار دينار)	التمويل (مليار دينار)	المبلغ المصروف لسنة/٢٠١٥ (دينار)
زيارة (١٥) شعبان	٢٠١٥/٦/٣	٢٥	١٥	٩٨٨٢٨١٠٠٠
زيارة العاشر من محرم	٢٠١٥/١٠/٢٤		---	١٢٧٠٠٨٥٣٥٠
زيارة (٢٠) صفر (الزيارة الأربعينية)	٢٠١٥/١٢/٣		٩	٥٠٦٤١٠٢٦٧٨
المجمـوع		٢٥	٢٤	٧٣٢٢٤٦٩٠٢٨

ولدى هيئة الرقابة المالية المختصة بصدد ذلك الآتي:-

أولاً- بالرغم من تخصيص مبلغ (٢٥) مليار دينار (خمسة وعشرون مليار دينار) إلا أن إجمالي المبالغ الممولة من قبل وزارة المالية بلغت (٢٤) مليار دينار (أربعة وعشرون مليار دينار)، وأن المصروف الفعلي كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ بمبلغ (٧٣٢٢) دينار (سبعة مليارات وثلاثمائة واثنين وعشرين مليون دينار)، والذي يشكل نسبة (٣١%) من المبالغ الممولة و(٢٩%) من المبالغ المخصصة دون استثمار مبلغ التمويل الخاص بالزيارات لغرض تقديم أفضل الخدمات للزائرين، وقد أوصى الديوان بالاستفادة من مبلغ التمويل الخاص بالزيارات لتقديم الخدمات بالمستوى المطلوب.

ثانياً- عدم وجود خطة مسبقة للمحافظة، كما ولم يتم إعداد برنامج عمل لمبلغ التخصيص المحدد لسنة /٢٠١٥ وكيفية توزيعه والصرف منه على الزيارات الدينية (١٥شعبان، العاشر من محرم الحرام، ٢٠صفر)، وقد أوصى الديوان بضرورة قيام المحافظة بإعداد خطة مسبقة أو برنامج عمل لتغطية الزيارات الدينية المشار إليها أعلاه، وتزويد الهيئة الرقابية المختصة بالمبالغ المصروفة لتغطية نفقات الزيارات الدينية لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ حسب أوجه الصرف (تأجير آليات، صيانة آليات، إكساء شوارع، مكافات ،...الخ).

ثالثاً- جرى الصرف على مشروع تأهيل طريق الشبانات من المبالغ المخصصة للزيارات الدينية، وتم تبويبها على حساب الاحتفالات في مستند الصرف المرقم (١٣٩٠٥) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٠ بمبلغ (٢٢٧٩٨٦٢٠٠) دينار (مائتان وسبعة وعشرون مليون وتسعمائة وستة وثمانون ألف ومئتان دينار)، علماً أن المشروع المذكور لا علاقة له بالزيارات الدينية. ولم تبرر المحافظة الأسباب رغم طلب الهيئة الرقابية المختصة ذلك بموجب مذكرتها المرقمة (٥٦٤) في ٢٠١٦/٨/١٤ ، وقد أوصى الديوان بأن يتم الصرف من تخصيص الزيارات الدينية للأغراض التي تصب في خدمة الزائرين .

رابعاً- وجود خطأ في مبلغ الوصولات الخاصة بشراء مادة الصمون الحجري بفرق مقداره (٣٤٥٢٤٠٠) دينار (ثلاثة ملايين وأربعمائة واثنان وخمسون ألف وأربعمائة دينار)، يمثل زيادة بالصرف، ولم يتم ملاحظته من قبل التدقيق الداخلي في المحافظة، ولم تبين المحافظة الأسباب، رغم طلب الهيئة الرقابية المختصة ذلك بموجب مذكرتها المرقمة (٤٠٧) في ٢٠١٦/٦/١٦، وقد أوصى الديوان بإجراء التحقيق ومحاسبة المقصرين.

٢- مجالس المحافظات :-

أ - مجلس محافظة الأنبار :-

أظهر التقرير المرقم(٩٦٢٠) في ٢٠١٦/٦/٦ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات مجلس محافظة الأنبار للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ ، الملاحظات الآتية:-

أولاً- النقدية:-

بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٦ تم سحب مبلغ نقدية من الحساب الجاري المرقم(١١٣٢٢) لدى مصرف الرافدين فرع الأنبار/٣٥٦ بلغ مجموعها(١٧٣٨) مليون دينار(مليار وسبعمائة وثمانية ثلاثون مليون دينار) ، ولم يتم تزويد هيئة الرقابة المالية المختصة بالأوليات الخاصة بصرف تلك المبالغ على الرغم من طلبها ذلك بموجب مذكرتيها المرقمتين(١٢) و(١٤) في ٢٠١٦/١/١٤ و ٢٠١٦/١/١٨ على التوالي، وكما مفصل أدناه :-

ت	رقم الصك	المبلغ /دينار
١	١٧٥٨	٣٥٠٠٠٠٠٠٠
٢	١٧٥٩	٣٥٠٠٠٠٠٠٠
٣	١٧٦٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠
٤	١٧٦١	٣٥٠٠٠٠٠٠٠
٥	١٧٦٢	٣٣٧٩٩٨٠٣٠
المجموع		١٧٣٧٩٩٨٠٣٠

وقد أوصى الديوان بالتحقيق بما ورد أعلاه.

ثانياً- العقود :-

قيام مجلس محافظة الأنبار باستئجار الدار الواقعة بالمنصور/ شارع الأميرات محلة(٦٠١) زقاق(١٠) المرقمة (٢٠) من المؤجر بموجب عقد الإيجار المرقم (٤٥٤٦) لمدة سنة ابتداء من ٢٠١٥/٨/١ ولغاية ٢٠١٦/٨/١، وببدل إيجار مقداره (٤٥٠٠٠) دولار(خمسة وأربعون ألف دولار أمريكي)، ولدينا بخصوص ذلك الملاحظات الآتية:-

(١) توقيع العقد من قبل مدير مكتب رئيس المجلس كمستأجر وليس رئيس المجلس.

(٢)عدم تزويد هيئة الرقابة المالية المختصة بالأوليات الخاصة بصرف مبلغ الإيجار، على الرغم من طلبها بموجب المذكرة(٣٤) في ٢٠١٦/٣/٢٢، ولدى قيامنا بتدقيق جميع سندات الصرف التي زودنا بها قسم الحسابات للفترة من ٢٠١٥/٥/٢٥ ولغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ لم نلاحظ صرف المبلغ.

(٣)قيام المجلس باستئجار شقة سكنية في الحارثية محلة(٢١١) زقاق(١٩) بموجب عقد الإيجار المرقم(١٠٧) لمدة سنة تبدأ من ٢٠١٥/٤/١ إلى ٢٠١٦/٤/١، وببدل إيجار شهري مقداره(١٤٠٠٠٠٠) دينار(مليون وأربعمائة ألف دينار) لغرض الحفاظ على المستندات المهمة وحسب الطلب المقدم من قبل مدير الحسابات بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٩، ولدينا بشأن ذلك ما يلي:-

(أ) تم توقيع العقد من قبل موظف بعنوان كاتب منسب من دائرة صحة الأنبار إلى المجلس.

(ب) تم استئجار الشقة قبل وقوع مدينة الرمادي خارج سيطرة الحكومة بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٥.

وقد طلب الديوان التحقيق بما ورد في أعلاه.

ب- مجلس محافظة ميسان :-

أظهر التقرير المرقم (١٥١٦٢) في ٢٠١٦/٨/٩ الخاص بنتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات مجلس محافظة ميسان للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١، الملاحظات الآتية:

أولاً- المخالفات في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة :-

تجاوزت أعداد السيارات المخصصة لموكب المحافظ ونائبي المحافظ ومسؤولي الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة عن الحد المقرر، حسب ما جاء بكتاب محافظة ميسان قسم الإدارة العامة والخدمات المرقم (١٢٣٦) في ٢٠١٦/١/٢٨، خلافاً لقانون الموازنة العامة لسنة/ ٢٠١٥ المادة (٤٨) الفقرتين (٤،٥ – أولاً) ، كما مبين في أدناه:-

البيان	عدد السيارات بموجب القانون	العدد الفعلي	التجاوز
المحافظ	٢	١٣	١١
النائب الأول	١	٥	٤
النائب الثاني	١	٥	٤
قائم مقام علي الغربي	٢	٢	١
قائم مقام قضاء الميمونة	١	٢	١
مدير الناحية /العزيزة	١	٢	١
مدير ناحية /المشرح	١	٢	١

وقد أوصى الديوان بضرورة الالتزام بالتعليمات وعدم تخصيص أكثر من العدد المقرر أعلاه مستقبلاً .

ثانياً- مشاريع الموازنة الاستثمارية:

قيام المحافظ بإصدار أوامر الحذف والاستحداث لعدد من المشاريع المنفذة من قبل الشركات والمقاولين دون إصدار ملحق عقد، خلافاً لكتاب وزارة التخطيط/ دائرة العقود الحكومية العامة المرقم (٨٥٤٦/٧/٤) في ٢٠١٣/٤/١٤ وكما في أمثلة المشاريع (تأهيل الشبكة الكهربائية مقاطعة (١١) مع رفع الشبكة القديمة، إنشاء تقاطع حي الحسين في مركز المحافظة، إنشاء جسر السراي الحديدي المعلق في مدينة العمارة)، وقد أوصى الديوان بضرورة الالتزام بكتاب وزارة التخطيط وإصدار ملحق عقد للمشاريع التي تم إصدار أوامر حذف واستحداث لها ضمانا لحقوق الطرفين.

جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
Federal Board Of Supreme Audit

القسم الخامس : القطاع المختلط

أصدرت عنه التقارير التالية:-

بيانات مالية	نتائج اعمال	زيارات تفتيشية	مجموع التقارير
٢٩	٢٧	٣	٥٩

وأدناه أهم المؤشرات والملاحظات التي وردت فيها:-

١- الملاحظات المشتركة :-

أ- تدني مستويات الطاقات المخططة مقارنة بالطاقات التصميمية والمتاحة ولأغلب الشركات.

ب- انخفاض الإنتاج الفعلي قياساً بالطاقات التصميمية والمتاحة والمخططة لمعامل الشركات.

ج- انخفاض نسبة المبيعات المتحققة مقارنة بالمبيعات المخططة ولأغلب منتجات الشركات.

د- لم تحقق بعض الشركات أية عوائد أو حققت نسب ضئيلة عن استثماراتها المالية من مجموع مساهماتها لدى الجهات الأخرى وكما مبين في الجدول أدناه :-

الجهة	مجموع مساهمتها /مليون دينار
الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	١٣٧٣
الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور	١١١٠
شركة بغداد – العراق للنقل العام والاستثمارات العقارية	٦٤٢
شركة فنادق المنصور	٢٣٦
شركة فندق فلسطين	٤٩٥
الشركة العراقية للنقل البري	٣٦٣٠حققت نسبة(٠،٠٢٥%) من مجموع الاستثمارات

وقد أوصى الديوان بضرورة دراسة جدوى بقاء هذه الاستثمارات والبحث عن مصادر جديدة لتوظيف أموال الشركة بما يؤمن زيادة مواردها.

هـ- إنخفاض نسب الإشغال الشهري للغرف المتاحة والمهيأة للاستخدام لسنة/٢٠١٥ لشركات الفنادق المدرجة أدناه :-

أسم الشركة	عدد الغرف المتاحة	نسب الإشغال
شركة فنادق المنصور	(٢٤٣-٢٧٣)	(٢١%-٣٩%)
شركة فندق فلسطين	٢٧٠	(١٠%-٣٠%)

وقد أوصى الديوان بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع مستوى الإشغال والترويج للفندق عن طريق وسائل الإعلام المختلفة .

٢- الملاحظات الخاصة :-

أ- شركة فندق السدير:

أظهر التقرير المرقم(١١١٥٩) في ٢٠١٦/٦/٢٨ الخاص بالبيانات المالية لشركة فندق السدير للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٥ ، مايلي:

عدم قيام الشركة بتجديد خطاب الضمان المرقم(٩٩٩/٠٠٧٨٨٢) بمبلغ (٢٠٠٠) ألف دولار(مليونين دولار) والصادر من مصرف الإتحاد العراقي بتاريخ ٢٠١٤/٤/٧ والنافذ لغاية ٢٠١٥/٤/٧، خلافاً لما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(د.ت/٤) في ٢٠١٣/٢/٤. ولم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات لحجز مبلغ خطاب الضمان لعدم إيفاء الشركة المستثمرة بالتزاماتها والمباشرة بأعمال التأهيل، ولم تبين الشركة أسباب ذلك على الرغم من توجيه استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم(٥) في ٢٠١٦/٦/٢٠، وقد أوصى الديوان بالالتزام بالتعليمات ومحاسبة المسؤول عن ذلك.

ب - شركة فندق فلسطين :-

أظهر التقرير المرقم (١٦٩٩٤) في ٢٠١٦/١٠/١٠ الخاص بالبيانات المالية لشركة فندق فلسطين للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٥ ، مايلي :-

بلغ رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ (٨٧٦) مليون دينار (ثمانمائة وستة وسبعون مليون دينار) يمثل مبالغ موقوفة ومدورة من سنوات سابقة منذ سنة /٢٠٠٣ مدفوعة عن عقود تجهيز مستلزمات وتأهيل مرافق الفندق بضمنها مبلغ (٦٢٧) مليون دينار (ستمائة وسبعة وعشرون مليون دينار) يمثل دفعات مقدمة للمتعهدين الناكلين في حينه ولدينا بصدده ما يلي :-

أولاً- بالرغم من انتهاء فترة نفاذ العقود وتوقف العمل ووجود شروط جزائية في تلك العقود إلا أن الشركة لم تتخذ أجراءات قانونية بحق الناكلين والمقصرين ولغاية تاريخ إعداد التقرير الرقابي .

ثانياً- قامت الشركة خلال السنة بتسوية مبلغ (٢٠٦) مليون دينار(مائتان وستة مليون دينار) من رصيد الدفعات المقدمة على حسابي مصاريف سنوات سابقة وتأمينات مستلمة دون أخذ الموافقات الأصولية حيث كان على الشركة أجراء التسويات القيدية بالمبالغ الموقوفة على حساب مدينو نشاط غير جاري لتثبيتها ذمة وإتخاذ الإجراءات القانونية بحق الناكلين ، وقد أوصى الديوان بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد الناكلين وتعديل قيود التسوية وفق حساباتها الصحيحة.

جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
Federal Board Of Supreme Audit

- الخاتـمـة :-

" إن ماتقدم يمثل خلاصة ماأنجزه هذا الديوان من خلال تنفيذ خطته الرقابية السنوية المستمدة من قانونه النافذ وعلى وفق المعايير المهنية المعتمدة في هذا المجال " .

جمهورية العراق
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
Federal Board Of Supreme Audit